

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

■ اليسار / العدد السابع و السبعون / يوليو ١٩٩٦ / صفر ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

القمة العربية وتحديات صعود اليكود للحكم

لا أرض ولا سلام لا أرض ولا سلام
لا أرض ولا سلام لا أرض ولا سلام
لا أرض ولا سلام لا أرض ولا سلام
لا أرض ولا سلام لا أرض ولا سلام

الأرض مقابل السلام الأرض مقابل السلام
الأرض مقابل السلام الأرض مقابل السلام
الأرض مقابل السلام الأرض مقابل السلام
الأرض مقابل السلام الأرض مقابل السلام



الصحفيون ومعرفة صعود وسقوط القانون ٩٣

جنون البقر يفتح ملف جنون الخصخصة
يلتسين وزيجانوف جولة ثانية من صراع الفقر والثروة
المرأة المصرية فى عباءة الكفيل

قانون عمل
من عصر العبيد

رئيس الجمهورية يتدخل لحل مشكلة الصفاة

ولزومه ايه امصاريف دى كلها
رئيس وزرا.. ورئيس لشورى ..
ورئيس نواب.. ورئيس ابصر ايه
والبلد مفيهاش غير
راجل واحد



فى هذا العدد

**** موقفنا**

القصة العربية .. وكيفية تطوير قراراتها حسين عبد الرازق ٤
**** الجور السياسى**

الصحفيون ومعرفة صعود وسقوط القانون ٩٣ أمينة النقاش ٦
**** قضايا ساخنة**

أزمة التسوية : إسرائيل دفنت شعار الأرض مقابل السلام مدحت الزاهد ١٦

رسالة حيفا : لماذا فاز نتنياهو .. وما هو اتجاهه ؟ نظير مجلى ١٩

رسالة القدس : تحديثات جديدة مع صعود الليكود إلى السلطة حنا عميرة ٢٢

رسالة واشنطن : نتنياهو .. بيريز .. الأولوية للمصالح الأمريكية ... سمير كرم ٢٣

القصة العربية بين العوالم الخارجية والداخل خالد داود ٢٧

المرحلية والردع فى السياسة الإسرائيلية عبد الغفار شكر ٣٠

**** رحيق السنين**

اللجنة الوطنية للطلبة والعمال .. نوستالجا د. سمير حنا صادق ٣٣

**** شهاب سعد**

كل الناس تموت .. لكن بعضهم فقط يعيش مدحت الزاهد ٣٦

**** مصر**

قبل أن نفاجا بقانون عمل من عصر العبيد حسن بدوى ٣٧

كيف السبيل لانتخابات نقابية نزيهة جمال امام ٣٩

هل يستطيع الوزير أن ينتصر على مافيا الدروس الخصوصية

جنون البقر يفتح ملف جنون المخصصة ومافيا الغذاء عريان نصيف ٤٢

**** هموم**

المرأة المصرية فى عباءة الكفيل د. أحمد محمد صالح ٤٥

**** نساء**

هل توجد حركة بدون رائدات جيهان أبو زيد ٤٨

**** إسلام لأكهانة**

شيخ الأزهر فى نادى الليونز خليل عبد الكريم ٥٠

**** العالم**

يلتسين وزيجانوف .. جولة ثانية من صراع الفقر والثروة أحمد الخميسى ٥١

فى فرنسا أقبليات أيضا مجلاء العمري ٥٦

ألمانيا والانتخابات الروسية نبيل يعقوب ٥٨

النقابات ضد تصفية الحقوق الاجتماعية ٦٠

اليسار الايطالى فى الحكم .. مصالحة تاريخية أم شكل جديد للفراغ ؟ .. نبيل زكى ٦١

**** أرشيف اليسار**

مبارك عبده فضل .. خدمة الجماهير بدلا من خدمة الأغنياء د. رفعت السعيد ٦٦

**** فكر**

التحديات المعاصرة واليسار العربى عامر ذياب التميمى ٦٩

**** كتيخانة**

فن صلاح عيسى ٧٢

**** بين**

أزمة السينما وأزمة الوطن د. أحمد يوسف ٧٤

**** مدخلات**

ستوكولم يوم يؤكل الثور الأبيض د. سعيد اسماعيل على ٧٩

نعم نموذج النور الأسبوعية غير قابل للنقل .. ولكن وائل جمال ٨٣

٨٦ ٨٦

**** فن تشكيلى**

الفنانات العربيات بين قضيتى الجنسية والعرقية فاطمة اسماعيل ٨٨

**** مشاغبات**

..... صلاح عيسى ٩٠

مكتبة الإسكندرية

لليسا ر در

الصحفيون .. والقمة

شغلت قضيتان أكثر من ثلث صفحات

هذا العدد ..

القضية الأولى .. معركة إسقاط القانون

٩٣ لسنة ٩٥ ، قانون اغتيال حرية الصحافة

، بعد أن نجح الصحفيون فى تغيير موقف

رئيس الجمهورية واتخاذ قرار تعديل قانون

العقوبات لإزالة جوهر القانون ٩٣ .

القضية الثانية .. نتائج انتخابات

الكتيست الإسرائيلية وفوز بنيامين نتنياهو

بمنصب رئيس الوزراء ومن موقفه العلن من

التسوية السياسية التى انطلقت من مدريد

ورددو الفعل العربية المتمثلة فى القسم

المصغرة وصولا إلى عقد أول قمة عربية شبه

كاملة منذ أكثر من ٥ سنوات والقرارات

المهمة التى صدرت عنها .

وقد حاولنا أن نقدم تغطية متكاملة

للحدثين معا ، وفى نفس الوقت أن لا نغيب

عنا أحداث أخرى مهمة داخلية وخارجية ..

خاصة انتخابات الرئاسة الروسية وفوز تحالف

اليسار والوسط فى إيطاليا .. بل أضفنا

أربابا أقلاما جديدة فى هذا العدد .

فببدأ " صلاح عيسى " فى تقديم باب

جديد تحت عنوان " كتيخاته " ، ويعود باب

بين شلال " للظهور مرة أخرى وتتولى تحريره "

أمينة النقاش " ، ويعود أيضا للمساهمة فى

تحرير اليسار " حسن بدوى " الذى ثقنا فى

السنوات الأولى من إصدار اليسار بقضايا

ومشاكل الطبقة العاملة المصرية ، ويكتب لنا

- لأول مرة فى اليسار - د. سعيد اسماعيل

على ، ومن الكويت يحاور اليسار " عامر

ذياب التميمى " .

وكالعادة اضطررنا فى اللحظة الأخيرة

إلى تأجيل مقال " د. محمود مختار منصور "

حول خصخصة الهيئات الاقتصادية ، ودراسة

" سند ساحلية " حول النظرية والتطبيق ، ومقال

" ماجدة مريس " حول مهرجان السينما ..

ووصلت مساهمات " فاطمة فرج " و " إبراهيم

الصحارى " بعد الانتهاء من تجهيز هذا العدد

للطبع .

وفى يوم الاثنين ٨ يوليو سنخوض تجربة

جديدة حيث سيلتقى أعضاء " جماعة أصدقاء

اليسار لناقشة السياسة التحريرية للمجلة ،

باعترابهم أصحابها ، ونثق أن نتائج هذا

اللقاء ستضيف جديدا لنا وللقرء ..

موقفنا

القمة العربية

وكيفية تطوير قراراتها

حسين عبد الرازق

القراءة المتأنيبة للبيان الختامي لمؤتمر القمة العربية بالقاهرة (٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦)، والمتابعة الدقيقة للجهود التي بذلت لتحقيق حد أدنى من المصالحة والتنسيق العربي... تقول إن هذه القمة قد أثرت موقفا عربيا أكثر تقدما في ضوء الأهداف المحددة لها، والتي تدور حول:

- «لم الشمل العربي وتحقيق التضامن في إطار الجامعة العربية».
- «و الحفاظ على عملية التسوية السياسية (أو السلام)».
- «و الربط بين التقدم في هذه التسوية واتخاذ حكومة نتنياهو خطوات عملية وجدية في اتجاه التسوية، وبين التطبيع مع إسرائيل».

لقد حددت الحكومات العربية مجتمعة في البيان الختامي ولأول مرة منذ بدء العمل على أساس صيغة مدريد - حدود التسوية السياسية التي يقبلها العرب - نفس البيان على أن تحقيق «السلام الشامل والعدل» يستوجب:

- انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها «القدس» العربية.
- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها «القدس» العربية.
- الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان السوري إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧.
- الانسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط من جنوب لبنان والبقاع الغربية إلى الحدود المعترف بها دوليا.

وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات بدون إبطاء».

وفي نفس الوقت أكدت الحكومات العربية التمسك بتحقيق «الأمن المتوازن والمتكافئ لجميع دول

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفني:

د. أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدرأوى

أحمد نبيل الهلائي

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عبد القفار شكر

عبد الفتى ابر العنين

محمود أمين العالم

محمد وفاء حجازي

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسى

اليسار: مدير ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR I KARIM EL
DAWLA ST TALAAT
HARB SQ
CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة

مصر: ٢٤ جنيه للأفراد و ٦٠ جنيه للهيئات.

الوطن العربى: ٥٠ دولار أمريكا أو ما يعادلها.

العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩١١٦

٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298

المنطقة (وليس الأمن الإسرائيلي فقط) وقفا للبيادى التي اتفق عليها في مؤتمر مدريد وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام وعدم الانتشار أو القبول بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية " وباعتبار أن إقامة المستوطنات واستقدام مستوطنين إليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف وإطار مدريد وتعريفا لعملية السلام ، مما يتطلب وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل والأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة القدس ، وإزالة المستوطنات ، والتشديد على أن السلام " لا يكون إلا بعل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا إلى حقوقهم في العودة إلى أسس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

كما طالبت القمة بأنها : الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني ، وضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولي ، وأعلنت القمة مساندة لبنان فيما يواجهه من اعتداءات إسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته .

وقد جاء هذا التصديق لفهم التسوية السياسية مرتبطا بإعلان هامين صدرا عن القمة الأول .. التحضير الذي وجهه للحكومة الإسرائيلية ، ورويت بين الالتزام بهذه المبادئ وبين التطبيع والعلاقات العربية الإسرائيلية ، مؤكدا أن " أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام ، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة ، أو المساطلة في تنفيذها ، من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسه عملية السلام ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتدابيع تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر ، ويضطر الدول العربية كافة إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل في إطار عملية السلام ، الأمر الذي تتحمل الحكومة الإسرائيلية وجدها المسؤولية الكاملة عنه .

الثاني .. بينا : التضامن العربي " باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك - وتفصيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها ، و " تنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة تنسج للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا .

كما أكدت القمة موقفا هاما وجديدا يتعلق بالفرقة الراضية بين الأرباب ، والمقاومة الوطنية

المشروعة ، معلنة استنكارها للمحاولات الرامية إلى الصاق تهمة الأرباب بالمقاومة الوطنية المشروعة " والتمسك " بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان " ، وفي نفس الوقت ادانة كافة أشكال الأعمال الارهابية والتخريبية وإثارة القوضي التي يتعرض لها عدد من الدول بما فيها الدول العربية .

ولمك أن اتفاق الحكومات العربية على هذه المبادئ والأسس ، خطوة هامة وإيجابية بكل المقاييس ، في إطار التسوية السياسية الحالية ، ولكم يكن متوقعا أن تصل هذه القمة - وهي الأولى منذ أكثر من خمس سنوات - وفي ظل الظروف الاقليمية والدولية الحالية إلى ما هو أكثر من ذلك .

لقد طالب البعض بحق إعادة النظر في منهج التسوية السياسية الحالية ، والتي أثمرت اتفاقات معينة (كاتب ديفيد ومعاودة الصلح المصرية الإسرائيلية - اتفاق أوسلو (١) وأوسلو (٢) - المعاهدة الأردنية الإسرائيلية) ووقف سلسلة التنازلات المجانية التي تقدمها الأطراف العربية المشاركة في عملية التسوية ، ووقف كل إجراءات التطبيع إلى أن تتحقق التسوية السياسية الشاملة

ورغم صحة هذا المطالب وأهميته وواقعيتها ، إلا أنه يستحيل توقع تبني الحكومات العربية لها فجأة وفي أقل قمة لها ، بعد أن أوقلت في الحلول المنفردة والجزئية ، وفي السابق والهزلة نحو إسرائيل وتقديم التنازلات لها ... خاصة في ظل الضغوط الأمريكية الواضحة على الحكومات العربية .

ومع ذلك - ونفس النظرة الواقعية والعملية - فقرارات القمة تحتاج إلى جهود خارقة وخطوات أخرى لتكسب قيمتها الحقيقية .

" أول هذه الجهود تنصب في العودة إلى التنسيق بين دول الجوار " سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين - مصر " ، الذي توقف تماما بعد مفاجأة اتفاق أوسلو بين " ياسر عرفات وبيسر " من خلف ظهر سوريا والأردن ، ثم عقب مسارعة الأردن بتوقيع اتفاق وادي عربة مع إسرائيل .

فبدون هذا التنسيق " اليومي " ووضع الحقائق والمعلومات التي في حوزة أي طرف أمام الأطراف الأخرى ، ويدون امضاء في التنسيق إلى مستوى القمة - حيث القرار في كل هذه الدول في يد الرئيس أو الملك وحده - سيتحول الموقف الإيجابي لقمة القاهرة إلى حبر على ورق .

" لا بد من الأخذ في الاعتبار الاقتراح السوري اللبناني بالعودة إلى مؤتمر مدريد - في

لحظة معينة - لمراجعة ماتم وإلزام إسرائيل بالمبادئ والقرارات التي تم الاتفاق عليها في هذا المؤتمر .

* ويستحيل الحديث عن تمسك الموقف العربي دون حل الخلافات الأردنية الفلسطينية . لقد شنت الأردن حملة طائلة ضد سوريا ، تناولت ثلاث قضايا .. التسوية وروابطها بالتطبيع - الأرباب - الموقف من الاتفاق التركي الإسرائيلي . وكانت تصريحات رئيس الوزراء الأردني ضد سوريا بالغة العنف والضاو . وقد تكون اللقاءات الثنائية (والثلاثية التي عقدت في القاهرة بين الأسد والحسين (بحضور مبارك) قد أوقفت تدهور الموقف بين سوريا والأردن . ولكن حل هذه الخلافات يحتاج إلى جهود هائلة ، يتحمل مسئوليتها العرب جميعا ، والدبلوماسية المصرية خاصة التي كشفت عن قدرة على الحلول الوسط وإيجابية لمقتة للنظر في الفترة الأخيرة .

* كذلك قاتلته ضد سوريا ، وهي حملة أمريكية - إسرائيلية - تركية في الأساس ، تحتاج إلى رد قوي من العرب جميعا ، وبما يكون الدور التركي بالذات هو أخطر هذه الأدوار ، حيث قارس الحكومة التركية الضغط على سوريا عن طريق التحكم في مياه الفرات (إقامة ٥ سدود على نهر الفرات) ، ثم الاتفاق العسكري الإسرائيلي التركي ، وعمليات التفجير الأخيرة داخل سوريا والتي تشير أصابع الاتهام إلى مسئولية تركيا عنها ، وأخيرا الاتهام التقليدي لسوريا بمساندة الأرباب . ورغم أن بيان القمة أشار إلى الاتفاق التركي الإسرائيلي وأثره السلبي على الأمن العربي ، إلا أن القضية أبعد من ذلك كثيرا وتحتاج إلى مواجهة أقوى وأكثر مباشرة ، حتى لانفاجأ بحلف جديد في المنطقة نواته إسرائيل وتركيا « بذكرنا بحلف بغداد القديم .

أوسطى ومؤتمر القاهرة المقرر عقده في نوفمبر القادم تحت هذا العنوان .

فمن الضروري لكسب الانذار العربي لإسرائيل قيمة حقيقية أن تتخذ مصر (والدول العربية) قرارا بالغا ، هذا المؤتمر - أو تأجيله على الأقل - وأن يعتقد بدلا منه في نفس الموعد مؤتمر من أجل تنفيذ قرارات القمة الخاصة " باستراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة " أو بعبارة أخرى للعمل من أجل السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

الصحفيون

ومعركة : صعود وسقوط القانون ٩٣



جلال غنوشي



كامل زهيرى



ابراهيم نافع



جمال بدري



جلال عاريف



حسين عبيد الرازق



رجائي المورغني



صلاح غنوشي



صلاح الدين حناظ

على غير توقع، وخلافا لكل المؤشرات الأولية ، حدث تطور مفاجئ في الصراع المتدور بين الصحفيين والرأى العام من جانب وبين الحكومة من جانب آخر، حول مشروع قانون الصحافة الجديد. ففي الدقيقة التاسعة والخمسين من الساعة الرابعة والعشرين ، أعلن نقيب الصحفيين «ابراهيم نافع» أن الرئيس مبارك قد استدعاه بناء على طلب منه، ليعلن له ، أنه قبل طلب الصحفيين بالاحتكام إليه في الخلاف حول القانون . وقال «ابراهيم نافع» في بيان له أمام الاجتماع الثامن للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين - ١٢ يونيو- أن الرئيس مبارك وجه عدیدا من الاسئلة في المقابلة حول النقاط التي تركز حولها الخلاف على مشروع قانون تنظيم الصحافة ، وأكد الرئيس ضرورة أن يصدر القانون في النهاية محققا للأهداف المرجوة منه ،وهي ضمان حرية الصحافة وممارستها دون ضغوط عقابية ، وإثبات إطار الالتزام بقيم المجتمع الاساسية وكرامة وحقوق المواطنين . وأضاف «ابراهيم نافع»

أمانة النقاش

أن الرئيس قد تفهم أبعاد ما أثاره القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ من حساسيات، وتأويلات لدى الممارسين للعمل الصحفي والكتابية، وأنه قد آن الأوان لازالة آثارها، وأن مشروع القانون المزمع عرضه على مجلس الشعب سوف يتضمن تعديلات بهذا المعنى وفي إطار هذا المفهوم.

الاتجاه المضاد

قبل هذا الإعلان المفاجئ، كان سيناريو الأحداث، قد تتالي بشكل سريع، وفي اتجاه معاكس تماماً. ففي السادس من مارس الماضي، وقبل أربعة أيام فقط من الموعد المحدد لعقد الاجتماع الخامس للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين، بوغت الصحفيون والرأي العام بنشر الصحف المسودة الأولى لمشروع قانون الصحافة الجديد، الذي أعدته اللجنة شبه الحكومية (٣٤ عضواً) التي شكلها رئيس مجلس الشورى د. مصطفى كمال حلمي برئاسة، بصفته رئيساً للمجلس الأعلى للصحافة، بناءً على قرار من رئيس الجمهورية، في أعقاب لقائه في الحادي والعشرين من يونيو العام الماضي بمجلس نقابة الصحفيين. وتقاتلت تلك المباغطة، مع مفاجأة عرض مشروع القانون ٩٣ لسنة ٩٥ الذي أثار الازمة على مجلس الشعب بسرعة فائقة، وصدوره بنفس السرعة، في نفس يوم مناقشته، في ٢٧ مايو من العام الماضي، فيما يعد السابقة الأولى من نوعها في تاريخ المجلس.

وقد أكدت هذه المباغطة، أن المخاوف التي أثارها الصحفيون بشأن تشكيل اللجنة كانت في محلها. ففي الاجتماع الثاني للجمعية العمومية غير العادية لنقابة الصحفيين ٢٤ يونيو ١٩٩٥، طالب الصحفيون بضرورة اشتراك أكبر عدد منهم في اللجنة، المشكلة لإعداد القانون الجديد للصحافة إلى جانب ممثلي مجلس النقابة، والمجلس الأعلى للصحافة، والقانونيين، وأوصوا بالاشتراك في أعمال في هذه

اللجنة أحد من الذين اتخذوا مواقف معادية لحرية الصحافة، أو ممن شاركوا في وضع القانون ٩٣ لسنة ٩٥ أو أيده.

لكن قرار تشكيل اللجنة الذي صدر في ١٥ يوليو ١٩٩٥، لم يلتمز بهذه المقترحات، فقد ضمت ثلاثين عضواً، أغلبهم من غير الصحفيين، بينهم ٧ من أعضاء مجلس النقابة هم: إبراهيم تافع وجمال عيسى وعلى هاشم ومجدي مهنا وأمين شفيق وإبراهيم حجازي وحسن الرشيد و ١٢ من أعضاء المجلس الأعلى للصحافة هم: إبراهيم سعده وسمر رجب ومكرم محمد أحمد ورجب البنا وصلاح الغمري ونبيل عثمان وأمين بسيوني و ثروت أباطة، وحافظ محمود ود. عبد العظيم رمضان ود. مفيد شهاب وفرج الدري و ١١ من الشخصيات القانونية والعامه هم د. أحمد سلامة ود. عبد الأحد جمال الدين وعبد الرحمن فرج وإبراهيم محمد بدر والداكترة رمزي الشاعر وحسانين عبيد ومحمد السيد الدقايق وفرخنده حسن ومحمد شوقي السيد والسيد نصري وهيب. وأثار هذا التشكيل أزمة جديدة وكان محلاً لانتقاد واسع في الصحف القومية والحزبية، لأنه ضم جناحاً كاملاً من أيديا القانون ٩٣ على رأسهم د. شوقي السيد و ثروت أباطة ود. عبد العظيم رمضان ود. أحمد سلامة، وهو ما دفع صحيفة الوفد لأن تطلق عليها اسم «لجنة الأشقياء».

ولاحقاً هذه الازمة، قدمت الحكومة تنازلاً، بإضافة ٤ صحفيين إلى اللجنة إثنين منهم رؤساء تحرير لصحف «معارضة» هما «محمود المرغاي» و«عبد العال الباقوري» فضلاً عن رئيس مجلس إدارة روزاليوسف «محمود التهامي» ونقيب الصحفيين الأسبق «كمال زهيري» ليرتفع عدد أعضاء اللجنة من ثلاثين إلى ٣٤ عضواً لكن هذا التنازل لم يعد التوازن إلى تركيبة اللجنة، التي بدت للصحفيين وكأنها متعمدة،

إذ استبعدت عدداً من أعضاء الجمعية العمومية المعروفين بدرايتهم بتشريعات الصحافة، كان على رأسهم «حسن عبد الرازق» و«صلاح الدين حافظ» و«صلاح عيسى» و«رجائي الميرغني».

كما أن اللجنة، ضمت عدداً من رجال القانون ممن سبق لهم المشاركة في تفصيل القوانين، وآخرين، لم يكونوا معروفين قبلها، وثبت بعد ذلك، وأثناء المناقشات، أنهم ينتمون - كما قال «كمال زهيري» - إلى المدرسة العقوبية في القانون الجنائي، كما لم يكن بين أعضائها من القانونيين أحد من الحقوقيين.

كما أن الصحفيين في اللجنة، كانوا ينقسمون بين رؤساء تحرير لصحف المعارضة، وهم أقلية رؤساء مجالس ادارات، وتحرير الصحف القومية، الذين يتبنون مطالب الصحفيين، لكن ليس إلى الحد الذي يدفع بهم لمواجهة السلطة حولها. وأخيراً أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، لم يكن أغلبهم على دراية كافية بقوانين الصحافة، وتشريعاتها، ولا يمتلكون القدرة على المباينة القانونية، مع العقوبيين، وترزية القوانين من أعضاء اللجنة، فضلاً عن النقيب «إبراهيم تافع» الذي كان يفضل في ذلك الوقت، استخدام أساليب التفاوض الهادئة، ويخشى من أي تصعيد قد يستغله الطرف الآخر من إعاقة المفاوضات.

شبح الانقسام

وكما كان متوقعا فإن طرح مشروع القانون الذي أعدته اللجنة شبه الحكومية، على الاجتماع الخامس للجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ١٠ مارس - حتى ساد الانقسام - يشأنه - أسماها.

فقد كان هناك اتجاه بروج لفكرة القبول بهذا المشروع الذي كان يتضمن عدداً من البنود ٩٣ في أربع نقاط هي إلغاء الحق الاحتياطي (للصحفيين فقط دون أصحاب الرأي)، فيما عدا المادة الخاصة بتهمته اهانة رئيس الجمهورية، وتخفيف عقوبة القذف في حق أحاد الناس

عبر عنه بوضوح «حسين عبد الرازق» و«صلاح عيسى» وجلال عارف هو الذي نبه إلى أن المشروع عيوباً جوهرية يستحيل قبوله دون تعديله، وأن المشروع تجاهل التكليف الصادر بأعداد مشروع قانون موحد للصحافة يجمع كل القوانين الخاصة بتشريعات الصحافة في قانون واحد، وأنه قصر تعديله على قانون سلطة الصحافة متجاهلاً عقوبات النشر الأخرى في قوانين العقوبات والمطبوعات والأحزاب والمخابرات العامة والإجراءات الجنائية وقانون حظر نشر أخبار القوات المسلحة والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء والعالمين بالدولة. كما أن مشروع القانون لم يُلغِ التعديلات التي أدخلها القانون ٩٣ على جرائم النشر بواسطة الصحف. كما أن المشروع تضمن نصوصاً تطعن بعدم دستوريته كمنع المحس الاحتياطي على أعضاء نقابة الصحفيين في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وإباحته لغيرهم من الكتاب والمفكرين والمواطنين من غير أعضاء النقابة.

كما أنه أبقى على حق قتل الصحف المفروضة على حق قتل المجلس الأعلى وأصدارها، كما أبقى على المجلس الأعلى للصحافة الذي يفتقد للحياة والاستقلالية، ومنحه حق إصدار ميثاق الشرف الصحفي بعد نزعه من نقابة الصحفيين. كما أن المشروع لم يلتزم بالحد الأدنى من مطالب الصحفيين، وتجاهل تجاهلاً تاماً مشروع نقابة الصحفيين وبالتحديد بعض مواد التي طالبت بالغاء المسؤولية الجنائية بالنسبة لبعض جرائم النشر، وعدم جواز محاكمة الصحفيين أمام محاكم عسكرية وإلغاء العقوبات البدنية في جرائم النشر والفصل بين سلطة التحقيق وسلطة الادعاء.

نجح هذا الاتجاه بمرونته وعقلانيته التي نقلت في دعوته لواصله الضغوط ومواصلة الحوار، في اكتساب تأييد أغلبية أعضاء



نبيل الهاللي



رفعت السعيد



عادل حسين

عنه كامل زهيري في كلمته أمام الجمعية العمومية أن الموضوعات الأربعة التي تم التراجع فيها، تشكل الخطر الرئيسي على الصحفيين، وأنها موضوع معظم التهم التي يساقون بسببها إلى المحاكمة، وأن هذا هو أقصى ما يمكن الحصول عليه من هذه اللجنة بتشكيلها الذي يغلب عليه العقريون لا الحقوقيين. وهي نفس المعاني التي أكدها «عادل حسين» و«عبد العال الهاقوري» وأضاف إليها عبد الستار الطويلة قوله، أن الازمة قد بدأت بانحياز الرئيس «مبارك» إلى أعداء حرية الصحافة، ثم حدث تقدم جوهري هو إعلان الرئيس أنه ليس طرفاً في الازمة، لكنه حكم بين أطرافها، وأن مشروع اللجنة هو محصلة القوى الراحنة، التي كان رأيه أننا لا نستطيع أن نعدل فيها أكثر من ذلك، بينما تخوف النقيب «إبراهيم نافع» من أن يدفع رفض الجمعية العمومية للمشروع الحكومة لسحب ما به من مزايا ومكاسب مع إبقاء القانون ٩٣ كما هو.

ودعا مؤيدو هذا المشروع، إلى وضع حقيقة أن هناك عدداً كبيراً من الصحفيين يمثلون بالفضل أمام المحاكم في الاعتبار، عند اتخاذ قرار بشأنه.

مواصلة الضغوط والحوار

الاتجاه الثاني في مناقشات الجمعية العمومية الخامسة بشأن مشروع قانون لجنة المجلس الأعلى للصحافة شبه الحكومية الذي

وفى حق الموظفين العموميين وفى نشر الأخبار والبيانات الكاذبة، مع رفع الغرامة، حتى عن الحد الذي كان قد رفعه إليها هذا القانون، حيث أبقى هذا المشروع المادة الثانية من القانون ٩٣، التي تفلظ العقوبات في الباب الرابع عشر من قانون العقوبات، على الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحفي وهي تضم ١٧ مادة، رفع القانون ٩٣ عقوبة الحبس في معظمها إلى حددها الأقصى وهو ثلاث سنوات، بعد أن كانت تتراوح بين ٦ شهور وستة، ورفع الغرامة إلى ما يتراوح بين ٥ و ١٠ آلاف جنيه وصادر حق القاضي في الاختيار بينهما.

وكان من بين الذين يميلون لدعوة الجمعية العمومية للقبول بهذا المشروع مع السعي لتحسين شروطه، عدد من أبرز قادة العمل النقابي والصحفي، فضلاً عن النقيب «إبراهيم نافع» الذي كان يبدو أن لديه أسباباً لم يفضح عنها لحاولته الحصول على موافقة الجمعية العمومية على المشروع، وانضم إلى تأييده في ذلك «كامل زهيري» و «عادل حسين» و«عبد الستار الطويلة» و«عبد العال الهاقوري». وكان منطق هؤلاء، الذي عبر

الجمعية العمومية، ولعب الاقتراحان اللذان تقدم بهما «حسين عبد الرازق» و«صلاح عيسى» كمشروعات قرارات تصدر عن الجمعية العمومية، دورا هاما في منع انقسامها، وهو ما انتهى بعدم موافقة الجمعية العمومية الخامسة على مشروع اللجنة شبه الحكومية، إلا إذا أدخلت عليه تعديلات جوهرية حددها مجلس نقابة الصحفيين وأعضاء الجمعية في تسعة مطالب استنادا إلى المشروع الذي تقدمت به نقابة الصحفيين وهي:

ضرورة النص على إلغاء كافة التعديلات التي أدخلت على جرائم النشر بمقتضى القانون ٩٣-٩٥ والنص على إلغاء القانون ١٤٨ لسنة ٨٠ بشأن سلطة الصحافة، وإضافة حكم انتقالي يقضى بوقف التحقيقات التي تجري طبقا للقانون ٩٣، وإسقاط القضايا المنظورة أمام المحاكم ولم يصدر بها حكم بات بعد، وإلغاء العقوبات الملقية بالحرية في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف بما في ذلك الحبس الاحتياطي والاكتفاء بالعقوبات على جواز القبض على الصحفي بسبب عمله وولاية نقابة الصحفيين المطلقة في تأديب اعضائها، واختصاصها وحدها بوضع ميثاق الشرف الصحفي، وعدم جواز بوضع بتعجيل صحيفة أو الغائها، والنص على حق الطعن في قرار رفض اصدار الصحيفة أمام محكمة القضاء الاداري والنص على غلبة المنتخبين في تشكيل الجمعيات العمومية ومجالس الادارة بالمؤسسات الصحفية القومية وصيانة حرمة الحياة للمواطنين من أي تعرض يقصد الاضرار، وجواز التعرض للحياة الخاصة للمشتغل بالعمل العام ما دام يستهدف مصلحة عامة. وعلقت الجمعية العمومية موافقتها على المشروع اللجنة شبه الحكومية، بالاستجابة لتلك التعديلات وكلفت النقيب «ابراهيم نافع» بمواصلة التفاوض من جديد من أجل هذه المطالب.

الترخيص بالصحافة

في هذه الاثناء، أحال الرئيس «مبارك» موضوع الصحافة كموضوع وليس كمشروع قانون، للمناقشة أمام مجلس الشورى الذي أحاله بدوره إلى لجنة من خمسين عضوا تضم أعضاء لجنتي الشؤون الدستورية والثقافة



مجدي مهنا



محمود المرأى



عبد الحال الباقوري

رئيس مجلس الشورى أنه سيحيل تقريراً يتضمن وجهات النظر المختلفة إلى الرئيس «مبارك». لكن المفاجأة أنه لم يذهب إلى الرئيس مبارك بل ذهب إلى مجلس الوزراء، الذي أعلن أنه اعتمد مشروع القانون بالصورة التي وصل بها من مجلس الشورى ووافق عليه، وأحالته لمجلس الشعب والشورى مرة أخرى، لتبدأ اللجان المختصة في دراسته على التوازي، وبترافقه عليه كما هو بصورته تلك.

عزوف عن التدخل

بدأت مناقشة مشروع قانون الصحافة في مجلس الشورى فعلا من الثامن حتى الثاني عشر من يونيو، وفشلت جميع المحاولات التي بذلها نقيب الصحفيين «ابراهيم نافع» و د. رفعت السعيد نائب التجمع والنواب الصحفيون من أعضاء المجلس وهم أنيس منصور وسكينة فؤاد ومكرم محمد أحمد وأسامة الغزالي حرب وصلاح منتصر وسهير رجب، مع عدد قليل من الأعضاء، بينهم مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار، في ادخال أي تعديل من أي نوع على أي مادة من مشروع القانون. وأدخل المجلس تعديلات على المشروع تنتقص من حق الصحفي في الحصول على المعلومات وتلغي نهائيا أي عقوبة على الموظف العام الذي يخفي المعلومات متعمدا عن الصحفيين، ويرفض حتى بعض المطالب الهامشية، كالمطالبة بتغليب المنتخبين على المعينين في مجالس إدارات الصحف القومية والمطالبة بدمس من المئات للصحفيين جميعا على ألا يتولوا

والاعلام والنواب الصحفيين من أعضاء المجلس. وعقدت لجنة الخمسين عدة جلسات سرية ما لبثت الانباء التي تسربت منها أن كشفت عن وجود جو من التريص والتعتن ضد الصحفيين، يغلب على أعضاء مجلس الشورى، الذين كانوا يتلقون تعليمات مباشرة عند مناقشة كل مادة من مشروع القانون من (د. زكي أبو عامر) وزير شؤون مجلس الشعب والشورى- الذي تنسب إليه دوراتي في الحزب الوطني مستولبة صياغة قانون الازمة ٩٣-٩٥ و د. «أحمد سلامة» و د. عبد المحسن قرق رئيس اللجنة التشريعية. وأثناء مناقشة مسودة مشروع قانون اللجنة شبه الحكومية «تركز الخلاف داخل لجنة الخمسين حول رفض عدد من المطالب الصحفيين على رأسها، مطلب إلغاء القانون ٩٣، والخلاف على ضمانات فصل الصحفي، بالاعتراض على أن يكون للنقابة دور في فصل الصحفيين. وبعد مجهودات شاقة، أحالت لجنة الخمسين تقريرها للمناقشة العامة في مجلس الشورى، الذي عقد ٣ جلسات، خصصت أولاها للأعضاء الصحفيين في المجلس، الذين تبنوا مطالب نقابة الصحفيين. ثم أتاح لعدد من نوابه الفرصة، في شكل بدا في صورة حملة مدبرة وموعز بها، لشن هجوم ساحق على الصحفيين يهجمهم بالابتزاز والترهب وسوء التية والفساد، وترفض المساس بأي مادة من القانون والتسكبه به على الشكل الذي خرج به من لجنة الخمسين. وفي ختام المناقشات، أعلن د. مصطفى كامل حلمي

التضامن مع احتجاج الصحفيين ،
بالإتصال بالجهات الإقليمية
والدولية المعنية بحرية الصحافة،
واستغلال التجمع الصحفي العالمى
بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربى
فى القاهرة لتوسيع نطاق هذا
التضامن.

ومع أن البيان الذى ألقاه النقيب
«إبراهيم نافع» حول حصيلة لقائه بالرئيس
«مبارك» قد أثار خلافا بين الصحفيين الذين
فوجئوا به، إذ اعتبره بعضهم بداية لحل الأزمة
واستجابة لمطلب الصحفيين بقبوله التحكيم
فيها، واعتبره آخرون متواطئة تستهدف ترويض
الجمعية العمومية، فقد بدأت البشائر الأولى
التي تدل على أن هناك شارا حقيقية لهذا
الاجتماع، باللقاء الذى جمع بين رئيس الوزراء
دكمال الجززورى والنقيب إبراهيم
نافع ووكيل النيابة «جلال عيسى» وعضو
المجلس «رجائى الميرغنى» فى اليوم
التالى على اجتماع الجمعية العمومية ، حيث
صدر فى أعقاب اللقاء، أول تصريح رسمى
يفسر ويفصل البيان المجلل الغامض الذى
ألقاه النقيب الصحفيين بشأن مقابله للرئيس.
إذا أعلن د. الجززورى أن الحكومة مستعدة
بمشروع قانون مفصل لتعديل قانون
العقوبات، بما يلغى اثار القانون ٩٣
، وينتهى بالعودة بالعقوبات
السالية للحرية فى قضايا النشر ،
إلى المستوى الذى كانت عليه قبل

صدوره، وأنه سيناقش قبل مناقشة قانون
الصحافة، كبادرة حسن نية من الحكومة.
وبهذا الإعلان عدلت الحكومة عن فكرتها ،
فى إعداد قانون موجه للصحافة، يشمل كل
ما يتعلق بها، بما فى ذلك المستورلة الجنائية
عن النشر ، ويحل محل كل القوانين الأخرى
بما فيها القانون ٩٣ ، وهو المشروع الذى
دارت عليه المفاوضات والصراعات ومسودات
مشروعات القوانين طوال عام كامل منذ
صدور ذلك القانون.

ولقد أوفت الحكومة بوعدها ، وقدمت
مشروع القانون الذى وعدت به لمجلس الشعب
، وظلت نظره على وجه الاستعجال .
وكانت المفاجأة أن مجلس الشعب الذى كان
حتى لقاء الرئيس بالنقيب يتوعد الصحفيين

النظام أن اللدد فى الحوصمة مع الصحفيين ،
يوشك أن يقود نقابتهم إلى موقف المصادمة
الصريحة مع الحكم.

كما أن هذه الاستقالة ، قد
تهيئ للعناصر المتشددة الفرصة
للفوز فى أى انتخابات تجري فى
حالة إصرار النقيب والمجلس عليها،
بينما كانت نقابة الصحفيين واحدة من
مؤسسات التجمع المدنى القليلة البارزة،
المعروفة بعدم تعاطفها مع الأصوليين
الاسلاميين ، وعدم وجود نفوذ محسوس لهم
بين صفوفها .

وفى المحاولات التى أجرتها شخصيات
حكومية وسياسية بارزة مع النقيب «إبراهيم
نافع» قبل ساعات من الموعد المحدد لانعقاد
الجمعية العمومية ، حاول الجميع إثراء عن
الاستقالة ، بإدخال تعديلات طفيفة على
القانون، لكنه أصر على تقديمها، ورفض
النقاش إلا مع الرئيس مبارك ،
قائلا أن الموضوع ليس قانونيا، بل
هو سياسى بالدرجة الأولى.

وهكذا استدعى نقيب الصحفيين إلى لقاء
طويل مع الرئيس مبارك، استغرق ثلاث
ساعات فى الليلة السابقة لاجتماع الجمعية
العمومية، أسفر عن الاتفاق الذى أعلن
خطوطه العريضة فى ختام جلسة الجمعية
العمومية، التى عقدت فى اليوم التالى. ولم
يغير إعلان هذا الاتفاق ، من خطة عمل
الاجتماع ، كما كانت محددة له منذ البداية.
إذا أعلن النقيب «إبراهيم نافع» استقالة
المجلس فى كلمته الافتتاحية، وأنضم إليها
وكشف عن أسبابها العامة، بينما تابعت
أقوال المتحدثين التى تركزت على المطالبة
بمواصلة الإصرار على مطالب الصحفيين
، وعدم التفریط فى مطلب الفاء. القانون ٩٣
تحت أى اعتبار، وممارسة أشكال من الضغط
خلال أيام مناقشة مجلس الشعب للقانون،
كان من بينها الدعوة للأضراب الجزئى
والشامل والاعداد لمسيرة إلى
مجلس الشعب والاعتصام
الاحتجاجى المؤقت والمفتوح ،
وإعلان قائمة سوداء باسماء الذين
أصدروا القانون ٩٣ والذين
ظاهروهم على بقاءه لتقاطع الصحف
صورهم وأخبارهم ، وتوسيع نطاق

مناصب قيادية بعد الستين. كما رفض
مجلس الشورى بالطبع أى مساس آخر
بالقانون ٩٣ ، ووافق على مشروع قانون
الصحافة كما هو وأحاله إلى مجلس الشعب
، ضاربا عرض الحائط بجهة المعارضة له
التي ضمت كل الصحفيين من أعضائها.

وكان واضحا من إيقاع هذه
الخطوات أن الرئيس مبارك، على
عكس ما كان اتفق عليه مع مجلس
نقابة الصحفيين عند لقائه به، لن
يتدخل فى هذا القانون، ولن يمارس
دوره كحكم بين السلطات ، وأنه
ترك الصحفيين فى مواجهة مجلس
الشورى، الذى كشف عن طبيعة الاتهام الذى
ستأخذه رياح المناقشة فى مجلس الشعب.
وطبقا لما قاله النقيب «إبراهيم نافع» فيما
بعد فإن الرئيس عرّف عن التدخل قائلا أنه لا
يزيد أن يتدخل فى التفاصيل وأنه يتركها
للمؤسسات المعنية.

خطوة غير متوقعة

وإزاء الإعلان عن أن مشروع القانون
سيناقش فى مجلس الشعب يوم ١٥ يونيو،
اضطر مجلس نقابة الصحفيين إلى تقديم
موعد الاجتماع الثامن للجمعية العمومية غير
العادية ، الذى كان محدد له ٢٣ يونيو إلى
١١ يونيو ليناقش الموقف قبل مناقشة
المشروع فى مجلس الشعب . وقبل موعد
اجتماع الجمعية العمومية، فجأ مجلس
نقابة الصحفيين الجميع بمن فيهم
الصحفيون أنفسهم، بتقديم استقالته
الجماعية لنقيب الصحفيين بناء على
اقترح مجدى مهنا ويحيى قلاش.
وشاعت الأنباء أن النقيب إبراهيم نافع
نفسه، سوف ينضم إلى أعضاء المجلس عند
عرضه لأسباب الاستقالة على اجتماع الجمعية
العمومية، وهي تلخص فى الاحتجاج على
التمتت الذى أبدته المؤسسات التشريعية،
وعلى روح الثار وتصفية الحسابات ، وإهدار
المصالح العامة، التى تتعالج بها تلك
المؤسسات قضية الصحافة.

ولأن استقالة المجلس والنقيب حدث غير
مسيوق فى تاريخ نقابة الصحفيين الذى يمتد
إلى خسين عاما، فقد أشعلت
الاستقالة حماس الصحفيين من جديد
للمقاومة. كما لعلها دفعت إلى إدراك

مذبحة ماثلة، لما تعرضوا له في مجلس الشورى، قد غير موقفه بنسبة ١٨٠ درجة، فأحال المشروع إلى اللجنة التشريعية التي نظرت دون أن تغير فيه حرفاً، ونوقش تفصيلياً في جلسة عقدت مساء نفس اليوم، حيث لم تستغرق مناقشته وقتاً طويلاً، إذاً أيده نواب الحكومة، وتحمس له نواب المعارضة لأنه يحقق مطلبهم ومطلب الصحفيين بالعودة إلى العقوبات السالبة للحرية إلى ما كانت عليه قبل صدور القانون ٩٣، وتخفيض بعض الغرامات عما رفعه إليها ذلك القانون.

وفي صباح يوم مناقشة قانون مجلس الشعب للمشروع التقى الرئيس مبارك بوفد نقابي يضم نقيب الصحفيين الحالي وثلاثة من النقباء السابقين و١٢ من أعضاء المجالس النيابية السابقة، فيما اعتبر بعد ذلك ترضية أدبية للصحفيين، ورداً للهجوم الذي تعرضوا له في مجلس الشورى. ومع أن الرئيس مبارك رفض الدخول في تفاصيل قانونية ورفض الاستجابة لمطلب الوفد بإطلاق ضمانات الحبس الاحتياطي على كل جرائم النشر بما فيها تهمة إهانة رئيس الجمهورية، إلا أن المقابلة كانت إعلاناً بتخلي الرئيس مبارك عن الجهة التي ساندت القانون ٩٣.

المعارضة تمتنع والنقابة تقبل

وفي تلك الأثناء، نشأ اتجاه بين الصحفيين أنه لا ضرورة، لتسريع نظر مجلس الشعب لمشروع قانون الصحافة، طالما ألغى القانون، ومع عدم رضائهم عن القانون ١٤٨ لعام ١٩٨٠، ألا أنهم كانوا يرون أنه يمكن التوصل لشروط أفضل، لو توشق القانون في جو بعيد عن جو الأزمة، خاصة بعد الانتفاص الكبير في الحقوق والضمانات الواردة به، الذي حدث أثناء مناقشته في مجلس الشورى. أما الائتلاف الآخر الذي تزعمه النقيب وأعضاء مجلس النقابة، فقد كان يرى أن القانون الجديد للصحافة به تقدم نسبي عن القانون ١٤٨، وأنه من غير المضمون الحصول على شروط أفضل من الواردة فيه، وأن من الأفضل أن يقبل

الصحفيون الآن، على أن يواصلوا جهودهم من أجل تحسينه في أوقات لاحقة. وكان د. كمال الجنزوري قد وجد أن مطالب النقابة التي تريد أن تدخلها على مشروع قانون الصحافة، مبالغ فيها وأبدى استعداداً لأن تسحب الحكومة المشروع من مجلس الشعب وتأجيل إصداره للدورة القادمة. إذ كان ذلك هو ما تطلب به النقابة، لكن مجلس النقابة رفض هذا العرض، وأكتفى بالتعديلات القليلة التي قبل بها د. كمال الجنزوري. وهكذا نوقش قانون الصحافة وصدر بشكل نهائي، بعد أن أنهى المجلس مناقشته في ١٨ يونيو، ووافق عليه بالأجاء، باستثناء ١٧ نائبا يشكلون الهيئات البرلمانية لأحزاب التجمع والوفد والعمل والاراء وعدد من المستقلين، أمتنعوا عن التصويت على أساس أن القانون تجاهل عدداً من المطالب العامة للصحفيين والهامة وعلى رأسها إطلاق حق إصدار الصحف وحق تدفق المعلومات.

وهكذا اسدل الستار أخيراً عن أطول أزمة بين الحكومة والصحافة، بعد أن عقدت الجمعية العمومية الطارئة للصحفيين اجتماعها التاسع يوم الأربعاء ١٩ يونيو حيث أعلنت ترحيبها بالقانونين، مع تمسكها بالعمل من أجل تشريعات ديمقراطية لكفالة الحماية القانونية لحرية الصحافة وحقوق التعبير، ووضع الشروط الأفضل لعلاقات العمل الصحفي، وضمان حق المواطنين في ملكية وإصدار الصحف. كما وافقت على ميثاق الشرف الصحفي وشددت على التزام مجلس النقابة بتطبيق أحكامه بحزم وقوة فور تلقيه لأي شكوى بشأن مخالفته. كما رفضت الاستقالة الجماعية للنقيب ومجلس النقابة لارتباطها بشرط لم يتحقق، كما جددت الثقة بالنقيب والمجلس، ووجهت اليهم الشكر للمجهود الذي بذلوه في إدارة الأزمة. كما كلفت الجمعية العمومية مجلس النقابة بتشكيل لجنة لتجميع ونشر كل الوثائق الخاصة بالأزمة وطبعتها في كتاب توثيقي شامل. كما وجهت الجمعية الشكر العميق للرئيس مبارك الذي وانحاز في حكمه

للدستور وللمبادئ الديمقراطية، فانصاف الصحفيين مما تعرضوا له من عدوان القانون ٩٣، واستجاب لطلبهم الاحتكام إليه، كما وجهت شكراً ماثلاً للدكتور كمال الجنزوري لموقفه الحميد في المراحل الأخيرة من الأزمة، كما وجهت الجمعية العمومية شكراً عالياً لكل من أسهم في تحقيق النجاح لمسيرتها والوفاء بمطالب الصحفيين وعلى رأسهم الأحزاب السياسية ومراكز حقوق الإنسان والنقابات والشخصيات الحقوقية المرموقة ثم أنهت الجمعية العمومية أعمالها بإصدار قرار بغض اجتماعها غير العادي المستمر من العاشر من يونيو ١٩٩٥.

ثلاثة تيارات

وتستحق الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التوقف لتأمل حركة أطول اجتماع في تاريخها، يوماً في تاريخ كل النقابات المهنية.

وخلال عام من قيادة الأزمة، تبلور تدريجياً داخل الجمعية العمومية ثلاثة تيارات، مع درجة من الليات النسبي في المواقف، لم تحل دون التعاون فيما بينها. التيار الأول ويقوده جلال عارف كان يرفض مبدأ المفاوضة، من الأصل، ويصر على أن للصحفيين مطلباً واحداً، هو إلغاء القانون ٩٣ بقرار سياسي، كما صدر بقرار سياسي، وهو يتخوف من أن تكون فكرة صدور موحّد للصحافة، مناوراً هدفها سلب مزيد من حقوق الصحفيين المكفولة بمقتضى بقية القوانين الأخرى، ويطالب بتصعيد المقاومة على أساس شعار واحد هو إسقاط القانون ٩٣.

التيار الثاني، وهو لم يعبر عن نفسه علناً داخل الجمعية العمومية لمقاطعتهم لأعمالها، لكنه عبر عن آرائه في الصحف القومية أو عبر المناقشات التي كان يجريها مع بعض محرري الصحف، وهو تيار مؤيد في جوهره للقانون ٩٣، وبروج في فكرة أن المقصود بهذا القانون هو صحفية المعارضة، وأن الصحفيين بالصحف القومية لن يضاروا منه،

ولن يطبق عليهم وأن الأزمة كلها مفتعلة لأسباب نقابية وانتخابية ، وإن الذين يتزعمون حركة المعارضة للقانون هم صحفيون ينتمون لأحزاب المعارضة ، التي تسعى لاستغلال الموقف لصالحها ، وأن موقف النقاب من معارضة القانون هو موقف انتخابي لا يعبر عن موقفه الحقيقي. وقد انعكس ذلك هذا التيار في بعض الأحيان ، على مناقشات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، حيث كان ممثلوه يسعون للترويج لقبول أي عرض رأى تنازل تقدمه الحكومة لأنها ، اللازمة.

وبين التيارين السابقين ، كان هناك تيار ثالث قبل منذ البداية فكرة المفاوضة ، على أساس أنها تتيح الفرصة للصحفيين أنفسهم ، لإعادة النظر في قوانين الصحافة القائمة ، ونظر إلى قضية المفاوضة لوضع قانون موحد للصحافة باعتبارها العرض الوحيد المقدم من الطرف الآخر للصحفيين ، وتقديراً من هذا التيار ، لأن الكتلة الرئيسية في الجمعية العمومية ، التي تتكون من محرري الصحف القومية ستؤيده ، وأن فرض مطالب متشددة عليها ، يتناقض مع طبيعتها ، ومع القيود التي تحيط بحقوقهم في التعبير عن آراء. تتناظر تماماً مع آراء رؤسائهم فضلاً عن تقديره بأن قبول المفاوضة يتيح فرصة لإعادة دراسة ، وبحث تشريعات الصحافة ، ومحاولة إدخال تحسينات عليها ، كما يهين للصحفيين فرصاً أخرى ، لتكوين وجهة نظر مشتركة فيما بينهم حول شروط إصلاح هذه التشريعات . والأهم من هذا وذلك أن التفاوض يتيح فرصة زمنية بين صدور القرار ٩٣ وبين الثغرة ، بين دون أن يسد ذلك هيبة الدولة ، خاصة وأن الرئيس مبارك ، كان قد صرح لمجلس نقابة الصحفيين حين التقى به ، أن مجلس الشعب الذي أصدر القانون ٩٣ ، قد فسد دورته ، وأنه لن يكون هناك أي تفكير في إلغاءه ، قبل انتخاب المجلس الجديد ، ورفض تماماً فكرة استخدام حقه الدستوري بإصدار قرارات لها قوة القانون لإلغاءه.

وكان هذا التيار ، هو الذي دعم

فكرة عقد المؤتمر العام للصحفيين لكي يكون مناسبة تعبوية ضاغطة تجمع صفوف الصحفيين ، وتنشط حركة معارضتهم للقانون ٩٣ ، وتحشد رأياً عاماً حول رفضه ، وأن تكون كذلك بؤرة للحوار فيما بين الصحفيين حول التشريع الذي يريدونه. وفي هذا الإطار تحرك رموز هذا التيار داخل نقابة الصحفيين وخارجها ، وتلاقط ارادتهم مع مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان لعقد ورشة عمل حول تشريعات الصحافة ، كانت البادرة الأولى للاستعداد الجدي والعمل للتشاور حول تلك التشريعات ، وعقدت هذه الورشة في شهر يوليو ١٩٩٥ ، واشترك فيها عدد من النقابيين الحاليين والسابقين ، واساتذة التشريعات الصحفية وهم أحمد نبيل الهلالي والسيد يسمن د. ايناس طه وإجمال بدوى وحسين عبد الرازق وحسين قايد د. سليمان صالح وصلاح الدين حافظ وصلاح عيسى وعبد العزيز محمد ومجدي مهنا ومحمود المراغى ومحمود سامي وأحمد طه النقر ورجائي الميرغني وعبد الله خليل ود. محمد السيد سعيد ومحمد عبد القدوس ود. مصطفى كامل السيد ود. نعمان جمعة ويحيى قلاش. وقدمت الورشة التي أعد لأعمالها «حسين عبد الرازق» دراسة قانونية مفصلة لمطالب القانون ٩٣ كتبها بنفسه ، وجعلت أهم القوانين التي تتعلق بالصحافة في التشريع المصري في دراسة أعدتها «صلاح عيسى» وانتهت باعداد مشروع قانون حرية الصحافة والصحفيين ، اعتبره الجميع قانوناً مثالياً ، قام بصياغته على ضوء مناقشات الورشة وأعماله التمهيدية الحامى الديمقراطي البارز أحمد نبيل الهلالي.

ودفع هذا التيار بقوة ، نحو عقد المؤتمر العام الثالث للصحفيين ، واستصدر قرار بذلك من الجمعية العمومية الثانية وأسفر المؤتمر -الذي لعب «يحيى قلاش» ومجموعة من اللجنة التحضيرية ولجنة التابعة والكتاب والنقابي البارز «صلاح الدين حافظ» دوراً متميزاً في اتجاه أعمالها وصياغة مقرراته عن مجموعة توصيات عامة ، كان

أهمها الدعوة لتشكيل لجنة قانونية في النقابة لصياغة مشروع قانون جديد للصحافة. يلتزم بروح قرارات المؤتمر العام الثالث وقرارات الجمعية العمومية ووجهات نظر الصحفيين في جلسات الاستماع وتكليف ممثلي الصحفيين في اللجنة شبه الحكومية بالالتزام بها ، وسط حركة معارضة كانت تطالب بالاكفاء بمجرد وضع مبادئ عامة ، دون تقييد المفاوضين بأي نصوص قانونية ملزمة . لكن هذا التيار نجح في إقناع الجمعية العمومية بوجهة نظره فاصدرت قراراً بتشكيل لجنة لوضع مشروع قانون يعبر عن وجهة نظر الصحفيين ولكي تقدم به النقابة كأساس للتفاوض مع اللجنة شبه الحكومية واختارت لجنة فرعية ضمت مجدي مهنا وحسين عبد الرازق ورجائي الميرغني ونبيل الهلالي وسعيد الجمل ود. نور فريحات وانتهت اللجنة بالفعل من عملها باعداد مشروع قانون نقابة الصحفيين الذي التزم بتوصيات المؤتمر العام الثالث والمجهودات السابقة التي شارك فيها مركز المساعدة القانونية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وبنى هذا التيار موقفه داخل الجمعية العمومية للنقابة على أساس ضرورة الربط بين شعار المفاوضة مع استخدام أوراق الضغط الأخرى وسعى في كل اجتماعاتها الثنائية لكي تتضمن القرارات الصادرة عنها مجموعة من أوراق الضغط لأزمة المفاوضين الذين يعبرون عن وجهة نظر النقابة كالاتصام الجزئي والكللي واحتجاب الصحف عن الصدور والدعوة للكتابة حول الموضوع في الصحف الحزبية والقومية والتعاون مع الأحزاب والنقابات والنواب لشرح القضية للرأى العام ، وهى المطالب التي كان مجلس النقابة يوافق عليها أثناء صياغته لقرارات الجمعية العمومية ، لكنه كان بالغ الحساسية في أن يؤدي استخداما إلى دفع الطرف الآخر للتشدد في المفاوضة واللد في الخصومة.

وكانت المعركة الفاصلة التي قادها باقتدار بالغ ، هذا التيار ، حول قبول أو رفض مشروع اللجنة شبه الحكومية. فمع أنه كان يقدر منذ البداية ، أن المشروع يتضمن مزايًا ،

إلا أنه خشي من التأثير السلبي والمبالغة في قيمة تلك المزايا، ورأى أن هناك فرصة لزيد من الضغط للحصول على مطلب الصحفيين وهو إلغاء القانون ٩٣، لذلك تزعج الدعوة لرفض العرض في مواجهة ميل النقيب وبعض أعضاء مجلس النقابة لقبوله، بتأييد من عدد من رموز النقابة الهامة، وهو ما أدى لتراجع في الحصول على قرار من الجمعية العمومية السابقة بعدم قبول أو رفض المشروع، وتعليق الموافقة عليه بشروط عديدة كان الجمهوري منها هو إلغاء القانون ٩٣ إلغاء صريحاً، والمطالبة بفتح باب التفاوض من جديد حول هذه الشروط وتفعيل أدوات الضغط مرة أخرى لنجاح هذا الهدف.

وكان الدعم الكبير الذي تلقاه هذا التيار هو انحياز النقيب «إبراهيم نافع» إليه واقتناعه بوجهة نظره وهو ما مثل بموافقة النقيب على مطلب هذا التيار بتبعية أدوات الضغط، وهو ما انعكس اثره علي قرارات الجمعية العمومية غير العادية في دورتها السابعة والتي دعت لاعتصام احتجاجي في ذكرى مرور عام على صدور القانون ٩٣، وعلى الاحتفال بعيد مستقل للصحفيين في ١٠ يونيو، وهو ذكرى انتفاضة الصحفيين ضد القانون ٩٣، والامتناع عن حضور أي مثل للنقابة الاحتفال الرسمي بعيد الاعلاميين.

وكان الدعم الثاني الذي تلقاه هذا التيار هو روح المناقشة العامة التي جرت في مجلس الشورى والتي قادها مثل الأغلبية محمد رجب بدمع من الوزير زكي أبو عامر، فقد ساهمت هذه المناقشة في حشد الصحفيين وراء الاصرار على إلغاء القانون ٩٣، ونسفت تماماً الاجراء لقبول مشروع اللجنة شبه الحكومية، ودفعت النقيب إبراهيم نافع في كلمته أمام مجلس الشورى ليس للمطالبة بإلغاء القانون ٩٣ فحسب، بل لتشدد إلى حد المطالبة بإلغاء العقوبات السالبة للحرية في كل قضايا النشر.

وكان من التطورات الدراماتيكية التي حدثت استخدام مجلس نقابة الصحفيين والنقيب، لورقة ضغط لم يكن أحد قد طالب بها، أو تصور حدودها وهو إعلان استقلالهما. وضم هذا التيار عددا كبيرا من القيادات

النقابية والصحفية، تفاوتت جهودهم في دعمه، وحدث نوع من التباين في مواقفهم وتطاهم كان أبرزهم «حسين عبد الرازق» و«صلاح عيسى» و«صلاح الدين حافظ» و«محمود المراعي» و«جمال بدوي» و«كامل زهيرى» و«محمدي أحمد حسنين» و«عبد العال الهياقوري». وتلاقى مواقف كثيرا مع موقف جلال عارف الذي أصر من البداية إلى النهاية على أن المطلب الوحيد هو إسقاط القانون ٩٣ كما رفض بوضوح مشروع اللجنة شبه الحكومية. وتلقى هذا التيار دعما من كبار الصحفيين وعدد كبير من شباب الصحفيين، الذين كانوا يؤيدون مقترحاته، مع حرصهم على التعبير عن موقف أكثر تشددا. ولقد تخلق هذا التيار وكون الكتلة الرئسية للجمعية العمومية، وانفتح فيه الانتماءات الحزبية والفكرية والمواقع الصحفية.

حساب ختامي

في الحساب النهائي لهذه الحركة، يمكن القول أنها حققت مكاسب ملموسة، كان على رأسها إلغاء تغليظ العقوبات المقيدة للحرية في القانون ٩٣، والعودة بالعقوبات المقررة فيه إلى ما كانت عليه قبل صدوره.

لكن الأهم من ذلك، أن الحركة أسفرت عن مجموعة من الدروس والحقائق التي ينبغي أن تدرك جميع الأطراف مغزاها، من بينها أنها كانت واحدة من أهم وأبرز المعارك في التاريخ النقابي والسياسي منذ نشأة نقابة الصحفيين قبل حسين عامر. وهي معركة اتسقت جبهة المشاركين فيها لتشمل كل الصحفيين على اختلاف أجيالهم وانتماءاتهم الحزبية والفكرية ومواقفهم المهنية. وهي معركة اتسعت بقدر كبير من التضامن في الحركة بين مجلس نقابة الصحفيين وبين النقيب إبراهيم نافع من جهة، وبينهما وبين الجمعية العمومية من جهة ثانية، بما حافظ على وحدة الصحفيين وحال دون تفريق جهودهم في خلاقات فرعية، وركز حركة ضغوطهم، ونوع أساليبهم، وجعلها حركة حية مؤثرة على امتداد عام كامل منذ صدور القانون ٩٣ حتى الغائه.

وقد ساهم في إثراء هذا التوجه، العمل العلى للنظم الذي قامت به نقابة الصحفيين سواء بعقد المؤتمر العام الثالث الذي خصص لمناقشة التشريعات التي تحكم الصحافة وتجميعها أو بتشكيل لجنة فنية لصياغة مشروع النقابة، الذي لا يزال يشكل برنامجا مستقبليا للعمل النقابي والصحفي، ويعتبر «مانفستو» المستقبل القريب فيما يتعلق بمهمة الصحافة وديمقراطيتها وحريتها ورسالتها، ويصرف النظر عن أن التشريعات التي صدرت قد أخذت به كله أو أخذت بعضه.

ومن بين هذه الحقائق أيضا أن الحركة قد أثبتت أن حرية الصحافة ليست شأنا مهنيا يخضع الصحفيين وحدهم، بل هي شأن وطني، يهم الشعب المصري بكل قضاياه، والدليل على ذلك التضامن الواسع مع حركة احتجاج الصحفيين من الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات حقوق الانسان، التي أقامت الندوات وأصدرت مطبوعات تضمنت مواد ساعدت في بلورة تصور تشريعي متكامل لقضية حرية الصحافة وكان الاساس الذي استلهمه المشروع الذي وضعتة نقابة الصحفيين.

ومن بينها أيضا أن الحركة كشفت عن وجود توازن غضب لدى قطاع ليس بالقليل لدى شباب الصحفيين تعبر عن نفسها بدرجة من الانفلات وعدم الوعي أحيانا، وتتقدم وتراجع حسب مزاج السلطات الادارية التي تسيطر على مقدراتهم، وهي ظاهرة تسترعى الاهتمام بهذا الجيل سواء من حيث تدريبه على ممارسة العمل النقابي بشكل أكثر عقلانية، وإكسابه المعارف اللازمة بتقاليد المهنة، وأساليب نضالها النقابي المسترل.

ويبقى قبل هذه الحقائق ويعدها، سيادة القناعة لدى جموع الصحفيين بضرورة استمرار المطالبة بإلغاء كل المواد السالبة للحرية في جرائم النشر، واتاحة حرية تدفق المعلومات، وإطلاق حق اصدار

مناقشات مجلس الشوشه

الى أعرفه إن الجرايد
بنتنصف الإزاز
مش المجتمع



الصحف دون شرط أو قيد ،
واستقلال الصحف القومية بشكل
حقيقى عن السلطة التنفيذية،
وتحويلها إلى منابر حرة لكل
التيارات ،وهو ما يقتضى تعديلا
فى ملكيتها وتغييرا فى طرق
ادارتها.



اجتماع جماعة
أصدقاء اليسار

تدعو مجلة «اليسار» الزملاء
الذين انضموا لجماعة أصدقاء
مجلة «اليسار» لاجتماع فى
السابعة مساء الاثنين ٨ يوليه
١٩٩٦ بقاعة «د.فؤاد مرسى»
بمقر حزب التجمع (١ ش- كريم
الدولة) لمناقشة السياسة
التحريرية للمجلة واقتراحاتهم
بشأنها.



اعتذار

يعتذر د. فوزى منصور
للقرءاء عن عدم كتابة مقاله الرابع
حول «حوار هيكل مع اليسار»
وهو الأخير فى هذه السلسلة
المهمة لاصابته بوعكة صحية
مفاجئة.

واليسار تمنى له الشفاء -
العاجل..



يتصالحون ويخبرون

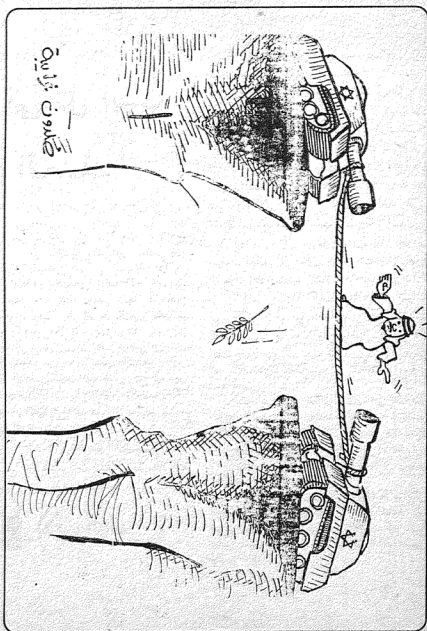


مبارك بريشة جورج
البيجوري

قضايا

مساخنة

- * أزمة التسوية
- * ماذا فاز نتنياهو؟
- رسالة حيفا
- * تحديات جديدة مع
- صعود الليكود
- رسالة القدس
- * الموقف الأمريكي
- رسالة واشنطن
- * القمة العربية
- * المرحلة والردع
- في السياسة
- الإسرائيلية



أزمة التسوية

إسرائيل دفنت شعار مدريد:

الأرض مقابل السلام

حكومة الجنرالات في تل أبيب

تفتح طريق العنف

الانتخابي، وفي كتابه «مكان تحت الشمس» ، وفي بيان تشكيل حكومته.. لا دولة فلسطينية لا حكم ذاتي مصحوبا بعلم ونشيد لا تقسيم للقدس عاصمة إسرائيل الأبدية على مر الأجيال! لا انسحاب من الجولان! قيامتخاب ننتياهو أقصت إسرائيل عن ضميرها، وذهبتيا ومزاجيا وأكثر من ذلك عن نواياها تجاه صيغة مدريد.

وتستهدف المساعي العربية إنقاذ روح مدريد الراقدة في غرفة الانعاش، والابقاء على خيار التسوية حيا، وعلى المسار الفلسطيني مفتوحا في مواجهة الحيار الاردني، وفتح الممارين السوري واللبناني، المهديين بالاغلاق.

وترتبط كل هذه التحركات بما جرى في إسرائيل في ٢٩ مايو الماضي التي صدت إلى الحكم بفتيتهاو الذي أطلق على إسحاق رابين أوصافا مثل «المحاثن» و«القاتل» وهاجم بيريز لانه صافح «الارهابي» عرفات! ورفع شعار «الأمن قبل السلام» أو «السلام مقابل السلام»! - باعتبار أن الأرض أصبحت مسائل ثانوية في النظام الدولي الجديد، ونادى بسلام الردع» الذي يفهمه العرب، ووجد بزرع ٦٢ مستوطنة اسرائيلية جديدة غرق أوصال أي سلطة وطنية فلسطينية محتملة، وأعلنها واضحة (لا انسحاب من الجولان) «ولا تقسيم للقدس» ولا تفاوض حولها مثلما لا تقبل مصر التفاوض حول القاهرة، ووجد بتشديد القبضة الأمنية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وتجميد إعادة نشر القوات في المدن الفلسطينية بادعاء خرق الجانب الفلسطيني للاتفاقات، ولوح بالخيار الاردني لان الملك حسين أول من يعلم أنه لن يبقى في عرشه إذا كانت دولة فلسطينية في الضفة، وسيتم أسقاطه..

أكثر من ذلك جاهر بفتيتهاو بمعارضه الشعار الذي ترفعه منظمة التحرير: إسرائيل للاسرائيليين والاردن للاردنيين.. وفلسطين للفلسطينيين، فوفقاً لنتيتهاو يوجد في إسرائيل والاردن شعبان فقط، وليس ثلاثة..

أكثر من هذا فإن رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد طمأن الاسرائيليين لأن خطه المتشدد لن يدفع العرب إلا مزيد من التنازل. كما فتح صعود ننتياهو على رأس الليكود وتحالف اليمين

وعلى العكس اذن من بعض البلاغات الحماسية فان موضوع التحركات يتلخص في مسمى الليكود لوضع تسوية مدريد في التلاجة ومسمى العواصم العربية لايقانها على هذه النار الهادئة التي تنتضج عليها منذ قرابة خمس سنوات بعد مدريد فلا تقدم سوى وجبة حكم ذاتي محدود في أوصلو، ووجبة تأجير أراضي في وادي عربة وعندما حان أوان تسديد القوانين بتقرير المصير النهائي للشعب الفلسطيني وفتح الممارين السوري واللبناني فاجأت إسرائيل العالم باستبدال الطهاة: ننتياهو بدلا من بيريز.

مكان تحت الشمس

اذن هذه التحركات كلها ترتبط بالالات الجديدة التي طرحها ننتياهو في برنامجه

جوهر الخلافات والمناورات الجارية الآن بين تل أبيب وبعض العواصم العربية يدور حول التسوية، فهو لا ينذر- على الأقل غربيا- بدق طبول الحرب، أو وضع التسوية في التلاجة، فليس هذا هدف القمم العربية المصغرة (القاهرة والعقبة ودمشق) التي تلت صعود ننتياهو وتكتل الليكود إلى مواقع الحكم في تل أبيب، كما أنه ليس هدف القمة الشاملة- (العراق) التي دعت لها قمة دمشق في بيانها الختامي.

فالأصل والهدف من التحركات العربية هو وضع التسوية التي بدأت فصلوها بكامب ديفيد ثم أوصلو ووادي عربة على النار، وفقا لشعار مدريد (الأرض مقابل السلام) رغم أن العرب لم يحصلوا منذ مؤتمر مدريد على أرض وإن قدموا «السلام».

مدحت الزاهد

قوات الاحتلال الاسرائيلي، أو أعيد فيها انتشارها ، ورغم انه أغلق الضفة والقطاع عدة مرات، وفتح أسواقا عربية كانت مغلقة في وجه إسرائيل، فضلا عن سفارات وقنصليات ومفوضيات في شتاتي دول، ومعهادتي سلام، وتعديلات على الشاقي الوطني الفلسطيني.. فماداً كان بوسع أن يفعل أكثر

عقيلة المجتو

وربما لا تنطوي نتائج الانتخابات الاسرائيلية التي حزت بعض العواصم العربية على دلالة منع الاسرائيليين الانفصالية لتتباها على حساب بيريز في المحل الأول، بل تحرير إسرائيل من الالتزامات المستحقة الدفع عندما حان أوان سدادها.

وهكذا لا تعود هزيمة بيريز لاسباب فنية، بل لازمة السوية نفسها، في ارتباطها بعقيلة المجتو، والتراث التوراتي العفاني وهو ما يكشفه ايضا هذا الصعود الكبير للأحزاب الدينية التي تتمسك بالأساطير الدينية حول الحق اليهودي في أرض الميعاد..

والأصل في أزمة بيريز ترجع إلى المشترك بين انصار المصكرين والذي يتلخص في كلمة الهيمنة في المحيط والتي تتراوح اشكالها بين الضم بالقسر، والاختراق بالاحتواء، وضمان ذلك في الحالتين بالتفوق النوعي والردع النووي، ليصبح السؤال هل تكون الهيمنة على الأرض المحتلة نواة الشرق أوسطية والهيمنة في المحيط، وتكون الهيمنة على بعض الأرض، مع إمكانية الفصل في كيان تحت السيطرة وسيلة أكثر فاعلية لاختراق المحيط وتقسيم الصفوف.

صديق العرب.. خائن!

ولان بيريز كان واعيا بممكنون الضمير الاسرائيلي وحقيقة النوايا وما تحبته الأنفس والقلوب فقد سار على جبل رفيع بين أنصار الضم والالحاق الكامل، وانصار الانسحاب تحت السيطرة، وارتدى في ذروة الحملة الانتخابية ثوب «صقر الصقور» ورفع شعار «مع بيريز إسرائيل أكثر أمنا» وأطلق له حربة في جنوب لبنان وقوات الأمن وحشيت الدفاع في الكلدن الفلسطينية «وقع مع كل من الولايات المتحدة وتركيا معاهدات أمنية مشتركة» ومع هذا خذله الاسرائيليون، لان المرحلة القادمة كانت المحك الفعلي لتطبيق شعار مدريد «الأرض مقابل السلام» مع بدء المرحلة الثانية من المفاوضات في المسار الفلسطيني واستكمال المآذات التي بدأت حول الممارين السوري واللبناني وكلاهما كان يطرح بقية استعادة الأرض كاملة، وهي إضافة لم تكن موجودة في أوسلو أو وادي عربة. هذا ما كشف عنه الضمير الاسرائيلي.



مبارك والاسد

ومعنى ما جرى في إسرائيل في ٢٩ مايو الماضي أن صيغة مدريد، وقد بدا أنها قد استنفدت أغراضها، باقامة علاقات مع ثنائي دول عربية، وفتح الاسواق، وتشجيع الهجرة، وتهدة الانتفاضة، وتوقيع معاهدتي سلام جديدتين، قد دخلت غرفة الإنعاش، فأسرائيل تبحر عن صيغة جديدة تحول الانتفالي إلى نهائي.. والمؤقت إلى دائم بتتقية شعار مدريد وتطهره من كلمة الأرض.. بتحويل الحكم الذاتي الانتفالي إلى صيغة نهائية وإغلاق ملف المرحلة الثانية من المفاوضات الخاصة بمستقبل الشعب الفلسطيني، يحق في تقرير المصير وإقامة الدولة بمصير المستوطنات والقدس واللاجئين.

والوجه الآخر لما جرى في ٢٩ مايو الماضي هو سقوط خيار بيريز، رغم أنه لم يكن قد تنازل بعد عن أرض لا في أوسلو.. ولا في وادي عربة.. ولا في لبنان ولا في الجولان، ورغم أنه لم يقدم للفلسطينيين أكثر من اتفاقية الحكم الذاتي.. سلطات منقوصة للمجلس التشريعي وبهيمنة أمنية على المايير والمناطق التي استمرت فيها

الياب لاحتماالات عمليات طرد جماعي للفلسطينيين كحل لمشكلة القنبلة السكانية العربية، «والظابور الخاص» والمخاطر التي تهدد نقاء الدم اليهودي، وفي هذا السياق نفسه أكد أن قيام الدولة الفلسطينية هو الذي يحل التهديد الديموجرافي لإسرائيل لانها تفتح الباب لعودة مليون لاجئ عربي بينما غلظ إسرائيل تخفيض وزن الكتلة العربية الراحنة بموجات الهجرة اليهودية للأراضي المحتلة والتهمجير الفلسطيني خارجها.

نعم لليكود

وقد صوت الاسرائيليون لهذا البرنامج، وصوت لصالحه ٩٦٪ من الاسرائيليين في القدس و ٧٨٪ من المستوطنات، رغم أن بيريز كان قد ارتدى ثوب صقر الصقور، وجدد الانسحاب من الجليل، وإغلاق المناطق الفلسطينية وفرض عليها حصار التجويع، وقاد مذبحة قانا، كحلقة من حلقات عملية «عناقيد الغضب» في لبنان، وذلك بعد العمليات الانتحارية لجحاس والمجاهد في تل أبيب والقدس وعسقلان.

وخلفا للتوقعات والاماني فلر كان بيريز قد راين على ما يسمى في اسرائيل معسكر السلام لكان قد خسر أكثر، فلم تنفعه في المزايدة على نتيناهو عملية عنائيد الغضب وحصار ويحيز المدن وتحجيد الانسحاب من الجليل وتعطيل المفاوضات في المسار السوري فقد ضم منائسه على النعمة الاثيرية لدى الاسرائيليين نعمة المجتوس. نعمة ارض الميعاد.. نعمة الحق التاريخي.. ورفع شعار الامن قبل السلام، وعلى عمليات حماس في رفية رابين وبيريز وعرفات الذي عجز بكتلات نتيناهو عن القيام بدور مقاول الباطن لاسرائيل في تصفية حماس والجهاد.. وقدم نتيناهو بيريز للرأى العام في صورة خائن يصانع الازعاج عرفات ويعقد معه صفقة موضوعها القدس، تنفرت اسرائيل لنتيناهو مسئولية الضم على قتل رابين بوصفه خائن عميل، ولم تغفر لاسرائيل لنتيناهو مسئولية التحريض على قتل رابين بوصفه خائن وعميل ولم تغفر لبيريز خيانتة مع عرفات.. لم تشفع له صوره مع امير قطر واهراء الخليج واصحاب الجلالة واصحاب الفخامة ولا كتابه الاتيق عن الشرق الاوسط الجديد المدعوم بأخراق في دوائر الخليج.

فبيريز اذن لم يفشل لسبب فنية فقد حمل لاسرائيل الشرق الاوسط الجديد في يد وعناييد الغضب في يده.. واتفاقيات التسوية في يد وحصار ويحيز المدن الفلسطينية في يد ولكن اسرائيل اخذت الامن قبل السلام، فمع نتيناهو هذا افضل بكثير، ومع نتيناهو تنجز الامجاد السماوية بالارضية.. كما اخذت الضم كنواة للشرق اوسطية والتشدد كوسيلة للتنازلات وقالت لكليتشن لا.. وسبكت الماء البارد على مظاهرة الشيعي.. وتعاملت مع تأييد الحكام العرب لبيريز وفقا للمثل السائر «قل لي من صدقك.. اقل لك من انت؟».

صدّق العرب يا بيريز.. اذن انت خائن؟ تصديق (الازعاج) عرفات... لا مكان لك تحت الشمس!.

صدمة عربية

والوجه الاخر لازمة التسوية لا يتعلق بما دار في المدن الاسرائيلية فحسب، بل في العواصم العربية التي هزتها صدمة سقوط بيريز حتى انها اعلنته مرشح العرب، ودعت عرب اسرائيل للتصويت له وآلة حربه لا زالت تعمل في لبنان ا وبياء لا زالتا مخضبتين بدماء مذبة قانا.. وقات جيشنا واقفة لا زالت تحاصر المدن الفلسطينية.. فليتنا هكذا دائما ان نختر جلاذينا... خونه هم.. أي عرب اسرائيل ان بقوا في ارضهم من اجل حصة

اضاقية وقصيدة شعر يتعلمها ابناءهم باللغة العربية ومن اجل قطعة ارض لا يزال مالكوها فلسطيني، ولكنهم وطنيون وعقلاء ان صوتوا لقاتل اخوتهم في لبنان ومنذ الثقة والقطاع. وقد أدت صدمة العواصم العربية، وحسنا فعلت، إلى الدعوة لعدة قم مصفرة وقمة شاملة، لأول مرة منذ قمة اغسطس عام ٩٠ التي اضافت الشرعية على التدخل الأمريكي في الخليج لتدمير العراق والكوييت بعد جريمة صدام.

والقمة ولا شك تنطوي على عناصر ايجابية بقدر ما تعيد إلى الذاكرة رابطة العربية التي شجعت سخرية من المدميين من كل صف، وبقدر ما تحاصر مسمى الحجار الحجار الاذني على حساب الحجار الفلسطيني، وبقدر ما تكبح رغبات الملك في المناورة، وبقدر ما تغلق أبواب لعبة تقسيم الصفوف وتؤكد على حق سوريا ولبنان في تحرير اراضيهم.. أي أنها- أي القمة- يمكن أن تمتع تدهور الأمور إلى الأسوأ، ولكنها -وفقا للشاهد الطاهرة الآن- لن تدفع بها إلى الأسوأ، ولن يجعلها احسن ما دام الحجار الآخر غائبا، وما دامت واشتتون تلج كالعادة على ضرورة إعطاء نتيناهو فرصة، وكان كتابه «تحت الشمس» وحملته الانتحائية وبرنامجه حكومته والقرى التي صعدت به وصعدت معه لم تكن اختيارا.. ولانطوى على دلالة!.

حدود القمة والقرية

وحده القمة ترتبط بحدود القرية. ترتبط بقدره الحكام على إعلان وقف إجراءات التطبيع.. وتقديم الدعم لنضال الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة والشعب اللبناني في الجنوب المحتل وسوريا من اجل تحرير الأرض. ولكن الاجراء التي تحيط بالقمة لا تنبئ بأي استعداد لحجار اخر.. فخير التسوية- ولا نقول السلام- خيار استراتيجي عند الحكام العرب، ويخلص هذه الاجراء تصرع أدلى به الرئيس مبارك في ختام اعمال قمة العقبة عندما سأله صحفي عن موقف دول الطوق.. فاجاب الرئيس بكتلمات واضحة لا تحتمل اللبس..

(نحن نتحدث هنا في العقبة كيف نساعد عمليات السلام؟ كيف نتفق كاخوة في دول مايسمى بالوطن؟ ونحن نريد أن نغير الطرق .. لأنه لم ينفع .. توجد أسماء كثيرة ظهرت للطرق، ونحن نبحث عن اسم يتمشى مع العصر الحديث..)

وكما واضح من حديث الرئيس فإن فكرة الطرق كانت تقوم على الحصار والعزل والمواجهة

في علاقات الدول العربية الحدودية وإسرائيل.. وهذا الترجمة ذهب مع الريح.. وبالتالي فإن خيار المواجهة مستبعد.. فقط التسوية استراتيجي ولأرجعه عنه.. وهكذا بدأ بعض الحكام العرب يتعلمون حتى قبل أن تبدأ القمة.. فتنتباهو يقول صراحة أنه لن ينسحب من الجولان والحكام يؤكدون على أنهم مع السلام، وهو يرفض صراحة الدولة الفلسطينية وهم يخشون الحديث عن وقف إجراءات التطبيع حتى لا يمت تعكير أجواء السلام.. وهو يتحدث عن سلام الزود واحتمالات مرجعات طرد جماعي للفلسطينيين وتوسيع المستوطنات وتشديد القبضة الأمنية ونحن نطالب بتخذه فرصة !!!

بيهان

والقمة ولاشك سوف تصدر بيانا.. والبيان ولاشك سوف يؤكد المحرق العربية تحت سقف مدريد.. ولكن السؤال لا يتعلق بقرية البهان بل بالإجراءات والخطوات المحددة فهل تبدو القمة مثلاً استعداداً لإدانة الحصار المستمر للشعب العراقي والبياسي من خلال تجهيز عناصر القوة العربية في بحث مثلاً شكلاً لتعاون سوري عراقي إيراني؟ هل تفكر مثلاً في دعم أشكال المقاومة في الأرض المحتلة؟ هل تدعو دول الخليج لوقف إجراءات التطبيع مع إسرائيل؟ هل تشترط التطبيع بقبول إسرائيل تدمير ترسانتها النووية كدليل سلام وعلامة على حسن النوايا؟ هل هي شروط حتى بعض الخطوات بالتحاسب الإسرائيلي من الحليل وبقية المدن الفلسطينية وفقا لاتفاقيتي أوسلو؟

وجبال في أن قيمة القمة الحقيقية سوف تتعلق بقدرتها على الاجابة عن كل أو بعض هذه الأسئلة.. ولكن الواضح حتى الآن أن دمشق تقود خطأ بدعو لاجابة واضحة وآخرون يرسمون خطأ «للحكمة» و«العقلانية» يختصر القمة الى مظاهرة بيانية، أو استعراض عضلات - تظل ضمنية في غيبة وسائل دعمها..

وهذه الحدود التي تحاصر القمة لا تخفى على القيادات الإسرائيلية فريس بلدية القدس و ايهود أولمرت» على على قبة دمشق بقوله إلى العرب بدأ يعرفون أن عهدة الحماة السهلة التي عاشوها مع حكومة بيريز قد ولى.

ويضئ التعليلات الإسرائيلية أشارت صراحة إلى أن القمة العربية مظهر خوف أكثر من أنها مظهر قوة، أو الشددة الإسرائيلية والأمريكي يمكن أن يطغى برهنتها.

لماذا فاز نتنياهو؟ وما هو إتجاهه؟

رسالة حيفا

نظير مجلى



رايين الغائب عن
المركة

الحكومة. لقد تواضعا إلى أبعد الحدود في إبراز حرف قاتنة كل منهما واسم حزبيهما واقسما المجال أمام جمهور الناخبين للتصويت لأى حزب يريدون شرط التصويت في الرئاسة. ومن هنا جاء الهبوط الكبير وغير المتوقع أبدا في عدد أعضاء الكنيست من العمل والليكود، مقابل الارتفاع الكبير في عدد الأعضاء للاحزاب الصغيرة والمتوسطة.

حزب العمل هبط من ٤٤ نائبا (فى العام ١٩٩٢) إلى ٣٤ نائبا.

الليكود هبط من ٤٠ إلى ٣٢ نائبا (واثنان من هؤلاء النواب الجدد فازا بفضل اتفاق فائض الاصوات).

بالمقابل ارتفع حزب اليهود المتدينين الشرقيين من ٦ إلى ١٠ مقاعد (رغم الانشقاق الذى حصل فيه) والحزب الوطنى الدينى المفعال من ٦ إلى ٩ مقاعد والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة من ٣ إلى ٥ مقاعد والحزب الديمقراطى

الانتخابات نسبة للكنيست فقط. الجمهور يصوت مرة واحدة لحزب معين. رئيس الدولة يدعو رئيس الكتلة الأكبر في الكنيست ويوكل إليه تشكيل حكومة. ويحاول هذا ان يشكل حكومته من ائتلاف يزيد وزنه عن ٦٠ نائبا.

فاذا فشل ، يكلف رئيس الدولة رئيس الكتلة الذى يحظى بتأييد أكبر عدد من النواب.

أما الآن ، فقد أصبح الانتخاب مرتين: مرة لرئيس الحكومة مباشرة، ومرة للكنيست. وفى طريفين مختلفين لكن فى الصندوق نفسه.

وهكذا ، فإن رئيس الحكومة الذى ينتخب له مطلق الصلاحية لتشكيل حكومة. وقد كان واضحا قبيل الانتخابات، ان ابا من المرشحين يفوز يستطيع تشكيل الحكومة، مهما تكن نتائج انتخابات الكنيست . فلو ان بيرس هو الذى فاز

اليوم، وعلى الرغم من أن غالبية اعضاء الكنيست هم من اليمين، فإنه يستطيع تشكيل الحكومة بسرعة لا أقل من نتنياهو.

لهذا، زكر بيرس ونتنياهو المعركة الانتخابية الاساسية، ليس على الكنيست بل على رئاسة

ليس فقط في حزب العمل . وليس فقط في العالم العربى، وليس فقط في أوروبا والولايات المتحدة، بل حتى داخل الليكود نفسه، فوجئوا من نتائج الانتخابات الاسرائيلية. ويقال انه باستثناء بنيامين نتنياهو نفسه، ومساعدته المقرب إليه ايفيت ليهرمان ، ومستشاره للشئون الانتخابية ارئور فينكلشتاين الذى جاء خصيصا من الولايات المتحدة لإدارة معركة نتنياهو الشخصية، لم يكن هناك من آمن بهذا الفوز قبل حدوثه. وحتى اليوم ، ما زال المراقبون يفحصون ويدرسون أسباب فشل بيرس ونجاح نتنياهو بالذات. ويفعلون ذلك، جنبا إلى جنب مع دراسة شخصية نتنياهو لمعرفة كيف ستكون وجهته في المستقبل. إذ أن أحدا لم يكن مؤمنا بهذا الرجل وبأماكنايت نجاحه ، فلم يعدوا أنفسهم جيلا للتعرف إليه قبل المعركة الانتخابية. بل الصقوا به صفات استغفاف مثل «رجل تنطهى» ، «غير موثوق» ، «متسرع» ، «مرفوض من أقرب زملائه» ولن يستطيع قيادة الليكود وتوجيهه فكيف يقود الدولة، وغير ذلك.

نحن أيضا نسأل: لماذا فاز نتنياهو؟ ونحاول الاجابة.

نتائج الانتخابات

فى البداية، ينبغي قراءة نتائج الانتخابات جيدا، حتى نتعرف على ما جرى. فهذه هى أول مرة تجرى فيها الانتخابات الاسرائيلية على هذا النحو. ففى الماضى كانت

العربي الذي تحالف مع الحركة الإسلامية من ٢ إلى ٤ مقاعد (الرابع فاز به بفضل اتفاق فائض الاصوات مع الجبهة). وللسبب نفسه فاز حزب اليهود الروس بسبعة مقاعد. وفاز حزب الطريق الثالث (وهو حزب جديد أنشئ عن حزب العمل ورفع لواء معارضة الانسحاب من الجولان) بأربعة مقاعد.

انتخابات الرئاسة

من النتيجة السابقة يتضح أيضا، انه لو لم تتغير طريقة الانتخابات واقتصرت الانتخاب على الكنيست لكان بيرس هو الذي ينجح في تركيب الحكومة. وتكون تلك حكومة ثابتة.

لن تكون تلك حكومة يسار صرف، مثلما يعتقد البعض، فحزب العمل ليس يسارا، على الرغم من انه عضو في الاشتراكية الدولية. ليس يسارا من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية (يدير سياسة الاقتصاد الحر والمخصخصة وفي عهده زاد عدد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٦٠٠ الف إلى حوالي المليون وارتفعت الفوائد البنكية) وليس يسارا من الناحية السياسية أيضا. فعلى الرغم من موقفه في شق المسيرة السلمية، وجدناه مترددا ومتباطئا ضد الحصار وعرقلة تنفيذ الاتفاق وشن حرب عصابات الغضب الخ.

لذلك علينا ان نحدد حدود المخارطة السياسية على اساس مجموعات اسمية وليس طبقية. وهكذا، فان مجموع القوى المضمون ذاهبا إلى انتلال مباشر أو غير مباشر مع حزب العمل وضد الليكود يكون ٥٢ مقعدا (العمل ٣٤ وبيرس ٩ والجبهة ٥ والديمقراطي العربي ٤). والقوى المضمون ذاهبا إلى انتلال مباشر مع الليكود وقطع مع الليكود مجموعها فقط ٣٤ (الليكود ٣٢ وموليدت المتطرف ٢).

وفي الوسط هناك ٣٤ مقعدا، مؤلفة من: الأحزاب الدينية، وهي ثلاثة. احدا (المتنفل) يفضل الذهاب مع الليكود لكنه كان مستعدا أيضا للتخلف مع العمل، مقابل مطالب سياسية ومالية معينة. والمزبان الآخران، شاس ١٠٠ مقاعد، ودهيهودت هتوراة (٤ مقاعد، كانا مستعدين للدخول إلى انتلال مع العمل بنفس المقدار لدخول انتلال مع الليكود. كذلك بالنسبة للحزبين الآخرين، مع حزب الروس وحزب الطريق الثالث، كلاهما مستعدان لدخول انتلال مع العمل وبحماس أكبر من الانتلال مع الليكود.

فلو أضفنا كل هذه القوى إلى تجمع العمل، لاصبح لديه ٨٦ مقعدا. وهو ليس بحاجة إلى كل هذه القوة. لكنه كان امامه مساحة واسعة للمناورة وقدرة كبيرة على خفض سعر الأحزاب المتحالفة معه.

من هنا، تنتقل إلى انتخابات الرئاسة. فهي المشكلة وليس انتخابات الكنيست، كما أوضحنا اعلاه.

لقد تغلب تشنهاو على بيرس فقط بثلاثين الف صوت من مجموع حوالي ٣ ملايين صوت تقاسمها المرشحان وأى تحليل لظهور النتيجة على هذا النحو يجب أن يأخذ هذه الحقيقة بالاعتبار. والسؤال الذي ينبغي ان يسأل هو: من اين كان يتقدّم بيرس ان يحصل هذه الاصوات ولم يفعل، ولماذا او من اين حصل تشنهاو على هذه الاصوات الزائدة ولماذا؟

ولأجل ذلك، علينا أن نقرأ النتائج التي حصل عليها كل منهما حسب مختلف التقسيمات السكانية والاجتماعية كما تظهر في الجدول: **الملاحظة الأولى** الفئرة للانتخابات، ان النتائج ليست مفاجئة. فالناجون العرب صوتوا بنسبة عالية إلى بيرس (حوالي ٩٥٪)، وهذا طبيعي. فهو على الرغم من سياسة الحصار والحرب ومذبحة قاتا، يظل في نظرم افضل من تشنهاو. وكانوا قد هدّدوا بالتصويت بورقة بيضاء، احتجاجا على سياسته هذه. لكنهم تراجعوا في النهاية لمصلحة مسيرة السلام.

كذلك من الطبيعي ان يصوتوا في الكيبيرتات ليهيرس، فهي جزء من جهاز حزب العمل وأحزاب اليسار الصهيوني. وفي حيفا، المدينة الثالثة من حيث الكبر والأهمية، هي مدينة عمالية - يهودية - عربية، لذلك من الطبيعي أن تصوت لبيرس أكثر. كذلك تل أبيب. بالمقابل، من الطبيعي أن يصوت غالبية الشدّيين اليهود لتشنهاو (متواجدين بكثرة في القدس). وكذلك المستوطنين. إذن، أين هي الغرابة؟ ومن اين كان يتقدّم بيرس أن يجلب أصواتا؟ ولماذا لم تات.

الأوراق البيضاء

لقد اهتم بيرس، منذ مقتل راين، وتسلمه مقرو السلطة، بأن يعرف اين نقاط ضعفه وكيف يعالجها. وقد اعتدى فعلا إلى نقاط الضعف لكنه لم يحسن معالجتها. في البداية أو صوره بأن تقديم موعد الانتخابات ضروري. فالشعب سينسى قضية

قتل راينين اذا جرت الانتخابات في موعدها (كانت مقررة ليوم ٣٠ أكتوبر / تشرين الأول القادم). وخدعه مرتين. فلو ظلت الانتخابات في موعدها لكانت اتفاقات اوسلو قد استمرت وربما نجحت، خصوصا في مكافحة الإرهاب. ومن المعروف ان العمليات الانتحارية التي نفذتها الألوف منهم يتجهون نحو تشنهاو الذي تحدث عن «الصلاة في مكافحة الإرهاب». والحدّاق الثاني هو ان مستشاريه أنفسهم، عملوا كل جهد على اخفاء موضوع قتل راينين «حتى لا نشق وحدة الشعب».

وهكذا، فان الموضوع الاساسي الذي بسببه تم تقديم موعد الانتخابات وأحدث إعطافا خطيرا في حياة البلاد، أزعج جانبيا، فإذا أضفنا إلى ذلك ممارسات بيرس ضد الفلسطينيين الحصار، عدم تنفيذ ٤٩ بندا من بنود اتفاقات اوسلو، الاستفزازات على الحواجز العسكرية خصوصا ضد شخصيات بارزة ومستولة، من في ذلك ضد وزراء في السلطة الوطنية) وضد لبنان (عناييد الغضب، مجزرة قاتا)، هذه كلها جعلت الوب الناخبين العرب واليهود من أنصار السلام يرون في بيرس شيئا يشقّنهاو. فصوتوا بالورقة البيضاء.

لقد دلت نتائج الانتخابات على وجود ١٤٨ الف ورقة بيضاء (١٣ الفا منها بين المواطنين العرب) وقسم كبير منها في الكيبوتسات). والورقة البيضاء، تعني صوتا ضائعا. وهو نوع من التصوت الاحتجاجي المفهوم. وهذه أول مرة تكون فيها هذه النسبة العالية من الاصوات اللائقة (في انتخابات ١٩٩٢ مثلا لم يزد عدد الأوراق البيضاء عن ٢٤ الفا).

إن سياسة بيرس تلك، كانت موجهة إلى الجماهير المتأرجحة في الوسط ما بين العمل والليكود وإلى جماهير الأحزاب الدينية. عمل كل ما يمكن عمله لاسترضائهم، بما في ذلك تقديم تعهدات كبيرة للمستوطنين. لكن كل هذا لم يجلب له صوتا واحدا منهم. بل أدى إلى خسارته أصواتا من اليسار ومن العرب.

والمجموعة الثانية التي كان من المفروض ان يحصل بيرس عندها على أصوات، هي مجموعة الفقراء والعائلات العمالية. فمن المعروف ان الليكود يمثل مصالح الرأسمالية الكبيرة. وإذا كان العمل يسير نحو المخصخصة ببطءات وبيدة، فان الليكود يتعهد بانها المخصخصة خلال ستين

وإذا كان العمل قد كاثف البطالة، فإن الليكود هو «أبو البطالة». في زمة بلغت نسبتها ١٦٪ (في زمن العمل هبطت إلى ٦٪). وإذا كان التضخم المالي في زمن العمل بنسبة ١١٪ فإنه وصل أيام حكم الليكود إلى ١١٧٪. وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الليكود جرف غالبية أصوات هذه المجموعات الفقيرة والعالية) في الوسط اليهودي. مدينة بئر السبع التي تعتبر إحدى أكبر المدن العالية والتي يعيش فيها فقراء، وكذلك القدس التي ٥٥٪ من سكانها فقراء. صوتوا ضد بيرس (بئر السبع أعطت ٦٢٪ لنتنياهو والقدس أعطته ٧٠٪). فإن حزب العمل لم يحسن مخاطبة هذا الجمهور، مع أنه أفضل من الليكود من حيث الاقتراب إلى مصالحه.

قضية ثالثة في هذا المجال تكمن في استطلاعات الرأي. لقد ثبت فشل هذه الاستطلاعات تماما، لأنها جميعا قدرت فوز بيرس ببارق ٤-٦٪ معظم الوقت وفوز العمل بـ ٤٤ مقعدا في الكنيست مقابل ٣٨ لليكود. وعلم، بعد الانتخابات، أن استطلاعات رأى سرية أشارت إلى سقوط بيرس، لكنها لم تصل إلى يديه. بقي مطمئنا إلى النجاح المؤكد. هذه العوامل الثلاثة كافية لأن يخسر بيرس أكثر بكثير من ٣٠ ألف صوت. المستقبل

والسألة ليست خسارة الحكم هذه المرة فحسب، فإذا لم يحسن حزب العمل إدارة نفسه وسياسته خلال السنوات القادمة فإنه سيبقى في المعارضة سنين طويلة، لأن نتنياهو لم يفر بالصدفة ولا ينوي تأجيل معركته الانتخابية إلى ما بعد أربع سنوات، أنه يبنى من الآن ليبقى الليكود في السلطة لعقدين على الأقل، كما قال - وحسب القانون، بإمكانه البقاء - رئيس حكومة لدورتين (٨ سنوات)، ينتهي بعدها ويتنافس آخرون على المنصب.

في هذه الرغبة المجاعة للبقاء في الحكم، تكمن سياسة وشخصية نتنياهو.

من السابق لأوانه، بالطبع، تقييم نتنياهو وسياسته، على الرغم من تصريحاته ومن برنامج حكومته ومن شكل تركيب الحكومة، لكن بالأماكن، القول من الآن، عدد من الأمور التي قد تساعد على قراءة سياسته المستقبلية:

أولا: هو ليس من القادة الليكودية التقليدية. أنه شاب في السابعة والأربعين من العمر. لم يعيش فترة الحرب الشرسة مع حزب العمل (والتي نذ فيها حربه فيما قاما واشتملت الكراهية بين الطرفين. وهو ليس من انصار أرض إسرائيل الكبرى مثل شيمون وبهيمون، وقد

نتنياهو	بيجرس
في المدن عموما	٤٣٪
في القرى عموما	٥٥٪
المدن الدينية	١٠٪
المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة	١٢٪
مستوطنات الجولان	٥٠٪
التأخوون العرب	٩٤٪
الكيبوتسات	١٠٪
التابعة لحزب العمل واليسار	٨٩٪
المستوطنات الداخلية	٤٨٪
القدس	٣٠٪
تل أبيب	٥٥٪
حيفا	٥٨٪
بئر السبع	٣٧٪
النسبة العامة	٤٩٪
٥٠٪	

فقد اقتنع المتدينون مثلا، خلال التفاوض على تشكيل الحكومة، بأن يتنازلوا عن أحد مطالبهم الدينية لأنه يستفز التيار الاصلاحى في الحركة اليهودية في الولايات المتحدة (هذا التيار يشكل ٨٠٪ من اليهود الامريكيين). وقد هددوا بقطع مساعداتهم لإسرائيل، التي وصلت في السنة الماضية وحدها ٢٤٠ مليون دولار.

رابعا: نتنياهو معنى هذا بتحسين صورته بين العرب، سكان إسرائيل، وكذلك الفلسطينيين والأمة العربية. لا يبدو مستعدا لدفع ثمن ذلك، لكنه معنى حوار في هذا السبيل، وهو واثق من أنه سيقنع نظراء العرب بروحته نظره. التوجه البديهي للحكم من العالم العربي قد يعود بنتائج ايجابية، فاما يغير نتنياهو سياسة الليكود واما يتكشف أمام العالم كرافض للسلام. وليس من الحكمة العودة إلى الأيام التي كان العرب فيها يتحدثون عن قذف اليهود في البحر، فيتجدد العالم إلى جانب إسرائيل، وفي الواقع تكون إسرائيل هي التي تقف الشعب الفلسطيني في الصحراء.

لوحظ أن هذا التعبير لم يذكر البتة خلال الحركة الانتخابية.

ثانيا: انه قائد براجماني، قابل للتأثير. معجب بشكل واسلوب القيادة الامريكية. يأخذ في الاعتبار رأى العام العالمى، ولن يتصرف باستهتار بهما كما كان فعل شير من قبله.

ثالثا: هناك التزامات عليه للاحزاب المتحالفة معه. وهي التزامات غيبية متطرفة. سيكون عليه الالتزام بها، اذا اراد ان ينتخب مرة أخرى. وسيحاول الموازنة بينها وبين مطالب رأى العام الخارجى من جهة وبين متطلبات الواقع المعاش من جهة ثانية. لكنه لن يحصل ضغطا قاسيا من أي طرف. أمام الضغط يتصدى. على سبيل المثال: ضغط عربى عليه سيعطيه فرصة للتصالح والتفوق مع حلفائه المحليين والظهور أمام العالم: «لن تقبل الفرض». لكن التعاطي المباشر معه من شأنه أن يجعله يقبل التراجع حتى عن بعض بنود برنامج الليكود والالتزاماته من المتدينين، ليصحب جهوده ويحاول اقناع الرافضين.

تحديات جديدة مع صعود الليكود إلى السلطة



بيريخ قبل الهزيمة وإلى جانبه نائبة عربية «ناديا حلو»

رسالة القدس

حنا عميرة

بدمان سوريا والسلطة الوطنية الفلسطينية في اتخاذ مواقف حازمة ضد الموقف الاسرائيلي وخاصة بعد تآكل مواقف الطرفين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتضامن العربي. لذلك فهناك أهمية قصوى لاعادة التضامن العربي، وبناء خطة تفاوضية عربية شاملة ومحددة في مواجهة ما يطرحه تكتل اليمين في اسرائيل- ولذلك تكتسب أهمية كبيرة اجتماعات التنسيق العربية الجزئية والشاملة وفي مقدمتها القمة العربية في القاهرة.

ان صعود الليكود إلى السلطة، من وجهة نظر معظم المصلين والمراقبين من شأنه أن يضع حدا لانتفاص مسارات التفاوض العربية وعدم ارتباطها وتعارضها في بعض الأحيان، كما أنه يتطلب تعزيز الجبهة الداخلية ولا سيما على الصعيد الفلسطيني وتوسيع قاعدة الوحدة الوطنية والظهور بمظهر متضامن أمام العرب الذين نطالبهم بالتضامن العملي والفعال معنا.

لقد سئل وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر عما إذا كان مجيء الليكود إلى السلطة سيؤدي إلى تعجيد عملية السلام فأجاب بأن ذلك سيؤدي إلى تباطؤ هذه العملية وليس تعجيدها. أما وزير الخارجية الحالي وأرن كوستوفو فقد استبعد إمكانية حدوث تقدم في عملية السلام خلال العام الحالي بسبب انتخابات الرئاسة الأمريكية في نهاية العام الحالي.

والسؤال هو: هل يستفيد العرب من هذه الفرصة الزمنية من أجل إعادة ترتيب أوضاعهم وتعجيد أولوياتهم؟ أم أن هذه الفرصة ستنتج فقط لليكود التي هو بحاجة ماسة إليها للأموال بزماء المبادرة وقرير سياساته.

إن الأيام القادمة ستجيب عن هذا التساؤل.

في غمرة كم هائل من المقالات والتحليلات حول صعود حزب الليكود إلى السلطة في اسرائيل، واعتصاده على الأحزاب الدينية اليهودية في تشكيل حكومته وأبعاد ذلك وتأثيراته على العملية السياسية الجارية وعلى النقطه بأسرها، يمكننا أن نلاحظ، حتى ولو كنا من أكثر المتفائلين بمستقبل هذه العملية، أن من هم على بين حزب العمل الاسرائيلي وأكثر تطرفا وعدوانية منه يتولون الآن مقاليد الحكم في اسرائيل، ويديرون دفة الأمور فيها.

لهذا فإن التدقيق فيما يقال ويعلن باسم الفريق الجديد الحاكم في اسرائيل، يتطلب حذف العديد من العبارات الدبلوماسية وتلك التي تستهدف امتصاص الصدمات دون أن يعنى ذلك الوقوع في حالة من الهلع والخوف وكان لليكود هو قضا، وقدر لا يمكن مواجهته.

ومن الحقائق التي يتوجب مواجهتها ان التكتل الجديد الحاكم في اسرائيل يعتمد على قاعدة حزبية أوسع من الحكومة السابقة وبالتالي فإنه سيكون أقل عرضة للهزات الداخلية وغيرها، كما أنه يحمل مظاهر أمنية أكثر عدوانية وتوسعا وهذا سيدفعه إلى ادخال تعديلات جوهريه- حتى وإن كانت تدريجية- على مسار التسوية ولاسيما على الصعيدين الفلسطيني والسوري وهذا بدوره سيخلق حالة جديدة تتطلب إعادة التعاون والتنسيق العربي بدءا بهذين بين هذين الجانبين والذي كان قد توقف منذ فترة طويلة.

تغلي الصعيد الفلسطيني، حدد د. دوري جولند المستشار السياسي لبشمايم تعنيها هو والتاثير باسمه من مصالح اسرائيلية في الضفة على الشكل التالي:

- 1- الأمن الشخصي للمستوطنين والاسرائيليين وهذا يعني أن من حق اسرائيل الحفاظ بنفسها على أمنها ولها حرية العمل بالدفاع عن كل مواطنيها.
- 2- الأمن الاستراتيجي الذي يتطلب إبقاء قوات الجيش الاسرائيلي في غور الأردن ومواقع استراتيجية أخرى.
- 3- الأمن المائي ويتصل بارتباط اسرائيل بالمياه الجوفية في الضفة.
- 4- موضوع القدس وشواحيها التي يجب ان تبقى تحت السيادة الاسرائيلية.
- 5- الأمن السكاني وهذا يعني ألا تكون اسرائيل في وضع تغرق فيه السلطة الفلسطينية مناطق الضفة بالأجئين وهذا يتطلب عدم تمكن الفلسطينيين من السيطرة على العابر والحدود.

وهذا يعني أن معظم مواضيع الحل النهائي مثل القدس والحدود والألاجيد والاستيطان والمياه هي بالنسبة لليكود خارج نطاق أي تسوية محتملة مع الفلسطينيين. والسؤال: هل يمكن الوصول إلى تسوية بدون

ايجاد حلول لهذه الموضوعات!!

وعلى الصعيد السوري أعلن زلمان سوفال الناطق السياسي باسم الليكود لصحيفة «واشنطن بوست» بتاريخ ١٩٩٦/٦/٦ بأنه بدل التوصل إلى اتفاقية شاملة مع سوريا يمكن التوصل إلى مجموعة اتفاقات تتألف في مجالات محدودة لا تصل إلى مستوى معاهدة سلام شاملة. وقال أيضا إن بوسع سوريا واسرائيل السعي إلى اتفاقية حول تقسيم المياه وحول العلاقات الاقتصادية ووقف إطلاق النار في جنوب لبنان وهكذا... أي استبدال صيغة الأرض مقابل السلام بصيغة لا تعيد الأرض أي الجولان ولا ترتقي إلى مستوى السلام؛ وبدل صيغة السلام الشامل استخدام شوفال صيغة- سلام الامر الواقع!!.

أي أنهم في الليكود، وهذا ما كانوا يريدونه في السابق أيضا، لا يريدون، السلام الشامل ولا الاعتراف العربي الشامل ولا التوقيع الشامل ولا حتى تبادل السفراء إذا كان ذلك يعنى التنازل عن الأرض...

ويرافق الليكود إمكانية نجاح مثل هذه السياسة ما يصفونه بتجسس الولايات المتحدة على سوريا ومطالبة تحرير فلسطين، وحسب اقوالهم فإن اعتبارا لستقرار النظام في سوريا وتوازنه مع واقعها الداخلية والأقليمية تقدم على اعتبار لاستعادة الجولان. وحسب اقوالهم أيضا فإن اعتبارا لستقرار السلطة الفلسطينية واستمرارها تقدم على جمع الاعتبارات الأخرى ولهذا فهم يدعون بأن نشة فرصة لنجاح مثل هذه السياسة ولاسيما في ظل غياب حلفاء أقوياء على الصعيدين العربي والدولي

تحليل اليسار الأمريكي لمعنى صعود اليمين الاسرائيلي

نخنيهاو .. كما بيريز .. الأولوية للمصالح الامريكية

الوضع النهائي مع الفلسطينيين إلى ما بعد الانتخابات.

في الحالتين- حالة الانتخابات الأمريكية وحالة الانتخابات الاسرائيلية - اخبار الجانب «الليبرالي» أن يخوض المعركة الانتخابية بسياسة خصومه وشعاراتهم. لهذا كشف الناقبون أنهم مخبرون بين «متطرف ومزيف» أو بين «يميني» و«يساري مزيف».. واختاروا أن لا يصوتوا للمزيف في الحالتين. أو على الأقل فإن الناخبين لم يجدوا ما يشجعهم على الوقوف مع الجانب الذي كانوا يعلقون عليه آمالهم.

في الحالتين لم تكن الحسارة بسبب تغليب الناخبين برنامج التطرف على برنامج الاعتدال، أو -في حالة اسرائيل- تغليب برنامج استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني على برنامج قبول مبدأ الأرض مقابل السلام. إنما كانت بسبب أخطاء «اليسار» والوصف هنا نسبي فحزب العمل «يسار» بالنسبة لليكود، كما أن الحزب الديمقراطي الأمريكي «يسار» بالنسبة للحزب الجمهوري.

ويذهب تفسير اليسار الأمريكي أيضا إلى أن انزاع عقاب الناخبين بالطرف الأفضل هو طبيعة الحال حكم مؤقت وليس أبدياً. أو هو بالأحرى بمثابة اختبار.. ويمكن تعديل الموقف في الانتخابات التالية. وهذا فعلا ما يتوقعه كثيرون في الولايات المتحدة عندما يحين موعد الانتخابات المقبلة (في ٢ نوفمبر القادم). فالاستطلاعات تدل على أن اليمين الجمهوري مرشح لحسارة كبيرة في الانتخابات القادمة.. وهي تشمل الرئاسة والكونجرس

عندما لقي الحزب الديمقراطي الأمريكي هزيمته الكبيرة في انتخابات الكونجرس في عام ١٩٩٤ وفاز الجمهوريون- وبالتحديد أكثر اجتاحتهم تطرفا إلى اليمين- بأغلبية مقاعد مجلس النواب منذ أكثر من أربعين عاما.. كان اليسار الأمريكي تفسيره الخاص لهذه الهزيمة. وهو أن الناخبين الأمريكيين عاقبوا الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون على تنازلاته الكثيرة لليمين، سواء في حزبه أو في حزب المعارضة الجمهوري.

رسالة واشنطن

سمير كرم

الماضي أمام تكتل «الليكود» اليميني والاحزاب اليمينية الدينية المتطرفة هي أيضا عقاب الناخبين الاسرائيليين ردا على تراجع بيريز والعمل إلى مواقع أقرب إلى التطرف اليميني. وهو تراجع قتل أساسا في انتهاز بيريز سياسة «ليكودية» بل سياسية تزايد على تطرف الليكود -في الرد على عمليات المقاومة في جنوب لبنان بالعملية العسكرية الوحشية التي أطلق عليها بيريز بنفسه اسم عملية «عناقيد الغضب». وكانت تراجع بيريز نحو التطرف قد اتضحت قبل ذلك في رفضه تنفيذ عملية سحب القوات الاسرائيلية من مدينة الخليل في الضفة الغربية تنفيذا لاتفاق أوسلو الأول والثاني.. واضاراه على تأجيل محادثات

يعنى أنه لو التزم كلينتون ببرنامجه الانتخابي الذي كان قد مكنته من الفوز بانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢، ومكن الحزب الديمقراطي من الفوز بأغلبية مقاعد مجلس الكونجرس- الشيوخ والنواب-في تلك السنة لما تعرض لهذه الأزمة التي جعلت اليمين الجمهوري يسلك بزماء المبادرة، ويعرقل سياسة كلينتون في كل المجالات تقريبا.. وبالأخص في المجالات التي تظهر فيها الاختلافات الجذرية بينهما. أتى في الفلسفة الاجتماعية لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

ويبدو أن الرئيس كلينتون لم يتعلم هذا الدرس جيدا.. أو لم يعصق التفسير اليساري الذي جعل من تراجعاته أمام الجمهوريين اليمينيين سببا لهزيمة الديمقراطي الانتخابية. أو أنه -أي كلينتون- لم يتصور أن ما حدث في أمريكا في انتخابات ١٩٩٤ يمكن أن يتكرر بخلافه تقريبا في انتخابات إسرائيل هذا العام.

لكن ما هو اليسار الأمريكي بنه إلى أن هزيمة شمعون بيريز وحزب العمل في اسرائيل في انتخابات ٢٩ مايو

سقوط بيريز في الانتخابات الاسرائيلية مائل للهزيمة الديمقراطيون الامريكيين في الكونجرس والسبب في الحالتين التراجع نحو اليمين



اتفاق وادي عربة برعاية امريكية

نفسه في نيويورك لغاز يفارق في الاصوات أكبر من ذلك الذي فاز به في اسرائيل...).

مع هذا كله فإن ردود الفعل الأمريكية الرسمية أزاء صعود تيار التطرف الاسرائيلي إلى الحكم تبدو محكومة بالاعتبارات الانتخابية الأمريكية، على الأقل خلال الشهور الخبيثة على موعد هذه الانتخابات، أكثر مما هي محكومة بأى اعتبار آخر. والغنى الحقيقى لهذا أن السياسة الأمريكية ستجد نفسها مجبرة على مزيد من التراجع نحو مواقف التطرف. فهذا هو ما ينظر عليه تحذير واشنطن للعرب، «من إصدار أحكام مسبقة على سياسة رئيس الحكومة الاسرائيلية المنتخب قبل أن يكون قد فرغ من تشكيل حكومته». أو الحكم على نتائجه على أساس تصريحاته في الحملة الانتخابية بعد انتظار لمعرفة مواقفه في الممارسة العملية لدور رئيس الحكومة».

ومن المقطوع به - كما توقعنا واحدة من أهم الصحف اليهودية الأمريكية (واشنطن جريش ديك) في أوائل يونيو الماضى- أن تصريحات حسن التية من الجانبين الاسرائيلي والأمريكى لن تستطيع أن تخفى القلق الأمريكى على مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط... فحينما باتى وقت صياغة الاستراتيجيات فإن ادارتى كليفتون ونفتياهو - مجداناً نفسيهما على الأرجح متباعدتين بزاوية ١٨٠ درجة. ولا يخفى المسئولون الأمريكيون السابقون- الذين يسمعون لأنفسهم بأصوات التصريحات وهو ما لا يفعله المستوطنون الحاليون

ثمن تردده في دفع عجلة السلام.. سواء كان هذا يعنى أنه لم يكن داعية «سلام حقيقى، أو أنه لم يفهم بطريقة صحيحة مدى تأييد الشارع الاسرائيلي لسياسة صنع السلام مع العرب على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام» كما أن كليفتون -وقد اعتبر فوز نعتياهو برئاسة الحكومة انتكاسة لسياساته في الشرق الأوسط- قد تعرض لهذه الانتكاسة لأنه لم يتخذ موقفاً حاسماً بدرجة كافية في تحذير الناهيين الاسرائيليين من عقبة الميل إلى الليكود وسياساته المتطرفة. وما يلفت النظر أن أكثر حركات اليهود الأمريكيين تأييداً لبيريز وسياسته- وهي «حركة السلام الآن الأمريكية» (وهي حركة موازنة للحركة التي تحمل هذا الاسم في اسرائيل- انتقدت الرئيس كليفتون لأنه «لم يخرج من دائرة التأييد السلبي أو الحجب لبيريز، فلم يبتذل جهداً كافياً لتشاعر الناهيين الاسرائيليين بالأخطار الكامنة وراء الانحياز نحو الليكود... سواء بالنسبة لمستقبل اسرائيل أو بالنسبة لمستقبل العلاقات الأمريكية-الاسرائيلية».

كما يلفت النظر أيضاً أن غالبية المنظمات اليسارية الأمريكية ترى أن المتطرفين من اليهود الأمريكيين لعبوا دوراً كبيراً في فوز الليكود ونعتياهو.. بل أنهم لعبوا دور الأصوات الفاصلة في هذا الفوز. فهناك أدراك واضح بأن التطرف يكسب أصواتاً أكبر بين اليهود الأمريكيين.. حتى أن كنيث بيلكين رئيس جمعية الصداقة الأمريكية الاسرائيلية قال إنه لو رشح نعتياهو

وعدها كبيراً من مناصب حكومات الولايات المتحدة وعمد المدن والمجالس التشريعية في الولايات المتحدة. وكافة مستويات المسئولين الأخرى.

وبالمثل فإن فوز «الليكود» ليس حقيقة أبدية.. إنما هو واقع مؤقت قابل للتغيير في أي وقت.. خاصة وأنه فوز هش - خاصة في حالة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الذي لم يتجاوز فارق نسبة الأصوات التي فاز فيها واحد بالمائة. وتعلق إدارة الرئيس كليفتون آملاً كبيراً على احتمال أن يبعد نعتياهو والليكود عنه لا مفر من أجل تشكيل حكومة قوية في ظروف اسرائيل الراهنة من تكوين ائتلاف وطنى من الحزبين الأكبر- الليكود والعمل- بدلاً من حكومة يمينية يأتلف فيها الليكود مع الأحزاب الدينية الصغيرة التي تمحور فرض شروط لا قبل لأى حكومة اسرائيلية بتحقيقها مع الاحتفاظ بقوة العلاقات التقليدية بين اسرائيل والولايات المتحدة. بل إن بعض المسئولين في إدارة كليفتون يبدون واثقين من أن ائتلافاً بين ليكود ونعتياهو والأحزاب الدينية الصغيرة غير قابل للبقاء... الأمر الذي يفتح الباب لفرصة ائتلاف يوفق بين الليكود والعمل، أو لفرصة انتخابات اسرائيلية مبكرة. وعموماً فإن قناعة اليسار الأمريكى- بألوانه وظلاله الكثيرة، من الليبرالية إلى الماركسية إلى التروتسكية- هي أن بيريز دفع

-تقديرهم بأنه من الأرجح أن تستغل التوترات على معظم الجبهات عندما يجد نتنياهو نفسه أمام الاختيار الصعب في قضايا محددة مثل حتمية تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي من مدينة الخليل، ووعده بتفتيش عملية توسيع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، حتى مسألة الانسحاب من الجولان.

يضاف إلى هذا كله أن قرب موعد الانتخابات الأمريكية بعد - على حد قول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر - سيكون للتأكيد عائقاً رئيسياً يوجه تقدم عملية السلام.

وليس غريباً - إذن - أن تلجأ الإدارة الأمريكية خلال الشهور الباقية في موعد الانتخابات الأمريكية إلى كافة السبل لاثاق العرب باتخاذ موقف «اللاموقف» ازاء حكومة اسرائيل الجديدة.. على الأقل إلى أن تنتهي الانتخابات الأمريكية. لكنها تحاول في الوقت نفسه أن لا تظهر مستاءة من فكرة عقد قمة عربية ليحت التطورات بعد مجئ الليكود إلى الحكم في اسرائيل.. إلا من حيث التوقيت. ولم يكن خافياً طوال الأيام التي سبقت موعد القمة العربية أن واشنطن لا تدخر جهداً للتأثير على اتجاه هذه القمة وطريقة تناولها للموضوع.. وبالتالي التأثير على «القرارات» التي تصدر عنها.

وبالتالي سيبنى على الإدارة الأمريكية أن تحتمل خلال الشهور الخمسة التالية أعيا احتمال - أو حل - التناقض بين أولوياتها الانتخابية، وتقرض عليها هذه الأولويات الحفاظ على أفضل وجه ممكن للعلاقات مع حكومة اسرائيل الجديدة مهما كانت سياساتها المعلنة، وبين ثوابت سياسة أمريكا الخارجية التي تملئ عليها مواصلة الدور الأكبر - والأجد غالباً - في توجيه عملية السلام في الشرق الأوسط. بمعنى آخر جعل عملية السلام ممكنة باستمرار بالنسبة للغرب والاسرائيليين على الرغم من التغيير الجذري الخطير الذي ينظر إلى وجود الليكود في الحكم.

وليس خافياً على أحد أن الإدارة الأمريكية ستستعمل على استخفاف نفوذها الكبير على الاطراف العربية إلى أقصى درجة.. من بلل المحاولات على الجانب الاسرائيلي لكبح سياسة الليكود وبرنامجه. وبالأخص في جوانبه التقليدية المروعة جيداً للزكالات والأجهزة الأمريكية ذات الخبرة الطويلة بالسياسة الاسرائيلية في عهدها المختلفة. لكن دون أن تتحول هذه المحاولات إلى

«مواجهة» علنية بين الإدارة الأمريكية وحكومة اسرائيل.

إن وكالات الحكومة الأمريكية تعلم بوجود خطط جاهزة لدى «الليكود» تنتظر أوامر التنفيذ بعد أن أصبح الليكود في الحكم. وتعرف أن بعض القادة الاسرائيليين يرون أن أنسب الأوقات لتنفيذها - أو بالأحرى البدء بتنفيذها - هو وقت الذروة بالنسبة لنفوذ «الصوت اليهودي» على الانتخابات الأمريكية. وهذه أنظر تلك الخطط.

* جميع الفلسطينيين في غزة وإفراغ الضفة الغربية كلية منهم لتخلو تماماً للمستوطنين اليهود وتصبح غزة بمثابة معسكر اعتقال كبير محاصر بالقوات الاسرائيلية. وليلغى ملف القدس عملياً.

* العمل قوياً لتوسيع منطقة والحزام الأمني، الاسرائيلي في جنوب لبنان إلى الحد الذي يبعد مستعمرات الشمال الاسرائيلية عن مدى صواريخ المقاومة. وإفراغ هذه المنطقة نفسها من معظم سكانها اللبنانيين كثافتها بالعناصر العسكرية. ودعمها بوجود «مستوطنات عسكرية يهودية».

* «الاعداد لاستقبال أعداد أكبر من المهاجرين من بلدان أوروبا الشرقية وروسيا بشرط قبول الإقامة في مستوطنات يقيمونها في الجولان..» وتصبح بدورها بمثابة خطوط أمامية عسكرية.

* العودة إلى الخطة القدية الخاصة بإيجاد «سلطات موازية» فلسطينية تكون قابلة للتعاون الكامل مع السلطات العسكرية الاسرائيلية على غرار «جيش لبنان الجنوبي» الموالي لاسرائيل. ذلك ليتاح لحكومة الليكود الاسرائيلية أن تنكر وجود سلطة فلسطينية واحدة قادرة على الدخول في «الالتزامات أمنية رسمية».

* انتهاز سياسة تصعيد الاتهامات ضد مصر بأنها تنهك كثيراً من تعصص اتفاقات كامب ديفيد، وذلك لمعاصرة الدبلوماسية المصرية داخل حدود هذه المشكلة بعيداً عن إثارة موضوعات تخص الأمن الاسرائيلي، مثل الرقابة النووية الاسرائيلية، ومثل توسيع المستوطنات. وعلى سبيل معاقبة مصر ممارسة الضغوط في الكونجرس للفصل بين المساعدات التي

تحصل عليها مصر وتلك التي تحصل عليها اسرائيل، كقائمة للمطالبة بربط المساعدات لمصر بمدى التزامها باتفاقات كامب ديفيد، وهو بمثابة «فيتو» اسرائيلي قابل للاستخدام في أي وقت لقطع المساعدات الأمريكية عن مصر أو على الأقل خفضها.

وقد أشار «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط» - الرقيق لصفته بإسرائيل - والذي بدأ قبل غيره يبني جسور علاقات أقوى مع الليكود على غرار العلاقات التي كانت تربطه طوال السنوات الأربع الماضية بحكومة حزب العمل - إلى أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تستعد لمعاصفة من النار في الجنوب اللبناني.. وأن على واشنطن في هذه الحالة أن تستجيب للوضع بالطريقة نفسها التي كانت بها استجابتها لعملية عناقيد القنب التي أمر بها شمعون بيريز قبل الانتخابات الاسرائيلية(..).

هذا ما جاء بالفرق الواحد في تحليل من المعهد بتاريخ ١٠ حزيران كتبه مديره التنفيذي «روبرت سالتوك».. وهو الرجل الذي حل في المنصب محل مارتن اندليك السفير الأمريكي الحالي لدى اسرائيل.

هناك - كما هو الحال دائماً - متفائلون في أوساط الدبلوماسية الأمريكية يعتقدون أن الأمور لن تصل إلى هذا المدى من «عواصف النار».. وهؤلاء يتوقعون أن تحاول حكومة الليكود برئاسة تفتياهاو إقناع إدارة كلينتون خلال الأشهر القليلة القادمة بأن تحول عملية السلام من المسار الذي تدور فيه المحادثات حول الأرض والأمن والضمانات.. إلخ إلى عملية يقتصر فيها الحديث على التعاون الاقتصادي والرخاء المشترك والتكامل الاقليمي.

يتوقع كثيرون - بينهم مستولون في مواقع مهمة في إدارة كلينتون - أن يركز نتنياهو على مطلب تحويل الاهتمام من المعاهدات الثنائية، «كثافتاً» بما حققته مع الأردن والفلسطينيين واتفاقات الانفتاح الاقتصادي على اسرائيل من جانب بعض الصداق العربية، إلى الاهتمام بالمحادثات المتعددة الأطراف حيث يستطيع كل طرف أن يركز على مصالحه دون الاصطدام بمصالح الأطراف الأخرى.

إن الترتقات والاحتمالات تتفاقم بعد التطورات الأخيرة عند نقطة السؤال التقليدي الذي يعقب التطورات المهمة في العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية - وهو السؤال: أيهما يوجه الآخر ويؤثر في سياساته

الجديدة والتوترات الجديدة والمقاومة الجديدة وفوق كل شئ الانفجارات الجديدة ، ليست ما تريد الولايات المتحدة أن تراه في الشرق الأوسط . وبالمناسبة لتنتباهو وحكومته الجديدة وبصرف النظر عن وعودهم الانتخابية فإن ما تريده واشنطن سيكون العامل الأكثر أهمية .

بل يتفق مع هذا الرأي ما جا . في مقال افتتاحي لـ «ذي نيشن» (الأمّة) الأمريكية ، وهي واحدة من أبرز وأقدم المجلات الأسبوعية اليسارية غير الخبزية في الولايات المتحدة ، حيث تقول: «إنه من الآن فصاعداً سيتعين على نتنياهو أن يستعد لالتقاط الصور له وهو يصانح الرشح (وهو الوصف الذي دائماً ما أطلقه اليسين الإسرائيلي على عرفات). ذلك أنه لن يكون أمامه خيار إلا أن يترنح من عرفات الصفات الشيطانية التي كان يلصقها به».

وتذهب «ذي نيشن» في هذه الافتتاحية إلى أن واحدة من أهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة لم تكن انتصار نتنياهو على بيريز ، إنما سحب فكرة إسرائيل الكبرى -بعد أن كانت لها السادة لمدة ٣٠ عاماً كاملة- لتوضع في مكانة هامشية .. إن النتيجة النهائية لهذه الانتخابات هي أن الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين لا تزال مستعدة لمبادلة الأرض بالسلام».

وقد يصيب رأس اليسار -الأمريكي بشأن طبيعة العلاقات الأمريكية بدرجة أو بأخرى، لكنه رأى لا يمكن استيعاده تماماً على أنه رأي خاطئ.

على الوقت نفسه فانه ينبغي ان لا يؤخذ معزولاً عن الشروط المحلية والأقليمية للصراع في الشرق الأوسط . أي أنه مشروط أيضاً -ومشروطة معه التطورات المرتقبة بعد صعود الليكود إلى الحكم- بالموقف العربي ومدى قدرته على تحقيق استقلالية تضع أولويات المصالح العربية- الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية- قبل أولويات المصالح الأمريكية.. بصرى النظر عن مدى اتفاقها مع المجموعة الحاكمة في إسرائيل، أو اختلافها معها.

واشتطون تتوقع فعليا

ما تستيعده علنا..

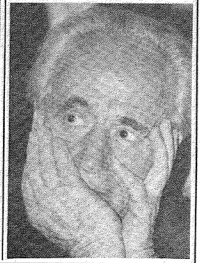
وهو تصاعد حدة

التوترات مع إسرائيل

... ولكن

بعد أن تنتهى

الانتخابات الاسرائيلية



بيريز ... المستقبل؟

الأخير الذي نشأ عن فوز اليسين الإسرائيلي المتطرف ممثلاً في الليكود بالسلطة في إسرائيل- فقد كتب ويشارد بيكر الحل السياسي لصحيفة «عالم العمال» الشيوعية الأمريكية يقول: «من إسرائيل -من خلال ما تلقاه من مساعدات هائلة من الولايات المتحدة -هي دولة تابعة تعتمد على واشنطن . وقد تكون لقادة إسرائيل وأحزابها الحاكمة دوافعها واهتماماتها الخاصة التي لا تتفق دائماً وبالضبط مع مصالح واهتمامات الولايات المتحدة كقوة إسرائيلية. ولكن بصرى النظر عن أيديولوجيتهم أو ميولهم فإن أحداً (من قادة إسرائيل) لا يمكن أن يتجاهل مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وسياساتها».

ويقول بيكر فيما كانت نظرة الرد على اتفاق السلام التي عقدت بين إسرائيل والفلسطينيين في عهد رابين وبيريز ، والتي لم تنفذ بأكملها بعد، والتي لا يوافق عليها الليكود، فإن هدف الولايات المتحدة فيها واضح، وهو تحقيق استقرار في الشرق الأوسط، هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية ، وذلك عن طريق تصفية الثورة الفلسطينية، فلقد كان النضال الفلسطيني مركزياً بالمناسبة لحركة التحرر العربية ككل طوال نصف قرن».

وتنتهى المحلل السياسي للصحيفة الشيوعية الأمريكية إلى القول: «أن القلائق

وقراراته.. أمريكا أو إسرائيل؟ ولقد حير هذا السؤال الغالبية الساحقة من المعنيين بقضايا الشرق الأوسط .. وبالأخص المعنيين بدور إسرائيل فيه . واتقسم الجميع بين الأول: يرى أن الولايات المتحدة وقعت أسيرة الصهيونية ، أو أن إسرائيل تستطيع أن تفعل ما بدا لها من خلال نفوذها على السياسة الأمريكية. وأن أدوات ذلك النفوذ هي هيمنة يهودية قوية على المال والأعلام .. أو المال فقط ومن خلاله الأعلام.

وأما المسكر الثاني فيرى أن إسرائيل -بحكم حجمها الجغرافي السكاني والاقتصادي- ليست سوى كيان تابع يأتمر بأمر الولايات المتحدة ويخضع لأولوياتها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.. مهما بدا عكس ذلك. ولهذا يرى أصحاب هذا الرأي أنه لا فرق أساساً بين «العمل» و «الليكود» -أو بين بيريز و نتنياهو -حين يتعلق الأمر بالاستراتيجية السياسية. انهما يسافران على القطار الأمريكي ، حتى وإن كان أحدهما يجرى داخل القطار -في اتجاه.. والآخر يجرى في الاتجاه المعاكس(..).

واليسار الأمريكي بكافة فصائله ومنذ سنوات طويلة ، خاصة منذ نهاية حرب عام ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية وتحول إسرائيل إلى دولة احتلال في الشرق الأوسط قارس أساليب الاحتلال العسكري - يرى الأمر من هذا المنظور الثائ.

وعلى سبيل المثال- وفيما يتعلق بالوضع

المقابلة السعودية

بسين السعواهيل الخارجية والداخل

خالد داود

وحكومات الاعتدال ادعت الحكمة وقالت أنها لن تصدق كلام نتنياهو لانه كلام انتخابات. ولكن هؤلاء الزعماء العرب نسوا ان انتخاباتهم غير انتخاباتنا. وإن كانت المبالغة جائزة في أية انتخابات فان جمهور الناخبين في البلاد التي تدعى الديمقراطية لا يقبل الكذب، ولذا فحين تعهد نتنياهو في حملته برفض اقامة الدولة الفلسطينية «ورفض تقسيم القدس، او الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان، فهو يعنى ما يقول ، والاسرائيليون انتخبوه لكي يقوم بذلك، ولكن نفس الحكومات التي ابدت الثقة المفرطة في بيريز وراحت عليه باعتباره شريكاً وليس نداً في عملية السلام، كانت نفسها التي دعت إلى الانتظار والترقب، حتى الدعوة للقمة العربية لم تأت لتعلن التدابير الواجب اتخاذها في أعقاب وصول حكومة حرب إلى رأس السلطة في اسرائيل. بل جاءت لتؤكد التزام الدول العربية بالسلام رغم كل شئ، ولكن هذه المرة برهان أميركي مقتضى منطق أنه أياً كانت الحكومة القائمة في إسرائيل فانها لن تستطيع مقاومة الضغط الأمريكي للاستمرار في عملية السلام متحاسبين ان أميركا لم تضغط ابداً على حليفاتها اسرائيل بصرف النظر عن أية مطالب عربية. وفي نفس الوقت وحتى يؤتى أى ضغط ثماره تكون المزيد من الأراضي قد تم زرعهم في الأراضي الفلسطينية وحتى تنحرك حكومات العرب تكون انتخابات اسرائيل جديدة قد اتت تلبها انتخابات امريكية مماثلة وتظل الأمل معلقة بينما الصفقات تعقد سراً وبشكل متفرق. ولعل الوحيد الذي لم تذله نتائج الانتخابات الاسرائيلية كان عراب السلام الاسرائيلي في المنطقة الملك حسين فهو الحاكم العربي الوحيد الذي التقى نتنياهو عدة مرات قبل وصول الأخير لمنصب رئاسة الوزراء. وفي الوقت الذي كانت الاستعدادات تجري لعقد قمة العقبة بين مبارك وحسين وعرفات كان نتنياهو يبيع بأحد مساعديه لكي يبلغ القادة العرب على لسان

العرب مزيدى السلام تقديمهم كأضحية يتمتع بها الشعب الاسرائيلي لكي يوافق على التصويت لصالح بيريز. ولكن يبدو أن الشعب الاسرائيلي لم يصدق بيريز ونوابه ولم تنطل عليه مذابح داسا على القيام بهذه المذابح ويعنى ما يقول وليس شخصاً رمادى اللون كبيريز كلامه معسول غارق في الاحلام. وما هو نتنياهو ربيب شبكات التلفزيون الأمريكية يظل علينا برأسه ملوحاً أنه قد انتصر وإن قواعد اللعبة قد تغيرت. محاولات التعقل العربي لم تفد.

لم يكن ينقص بعض الحكام العرب قبل الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة سوى التوجه بانفسهم لصناديق الاقتراع، ليدلوا بصوتهم لصالح رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شيمون بيريز. ولعل هذا السلوك كان الأكثر وضوحاً لدى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي نشرت له الصحف صوراً في اليومين التاليين للانتخابات وملامحه مرهقة يعلوها الحزن والاكتئاب.

ونقلت الصحف الأمريكية عن مساعدي عرفات قولهم ان رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قد أصيب «بالصدمة». أما الازهاق فلقد كان نتيجة سهرة أمام التلفزيون الاسرائيلي ليلة الانتخابات لتابعة النتائج أولاً بأول صوتاً صوتاً، حتى وقع الكرب وانهارت الأمل المعلقة بحصانة السلام بيريز، المظخة يداً بدماء آلاف العرب آخرهم شهداء مذبحه قانا الذين قبل الزعما



اجتماع القادة العرب بالقاهرة

الاسد وعرفات تكاد تمنع التعامل بينهما خاصة مع تجاهل عرفات إلى تنسيق مع دمشق التي ترفض من الأساس اتفاق أوسلو. وإذا انتقلنا لمنطقة الخليج العربي، فالخلافات الحدودية كثيرة بين قطر والبحرين وقطر والسعودية والسعودية واليمن والامارات وسلطنة عمان وكلها خلاقات سوف تؤثر بلا شك على أى تضامن عربي محتمل. ويوجب كذلك الخلاف بين مصر والسودان حول قضايا الارهابيين والحدود. ورغم صدور تصريحات ايجابية من السودان حول رغبتها في تحسين العلاقة مع مصر فإن القاهرة تصر ان الحد الادنى هو تسليم المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك في اديس ابابا في يونيو الماضي.

اسرائيل تعلم جيدا هذه الخلافات وتعترف كيف تدق الاسافين بين القادة العرب الذين يصدق بعضهم قادة الكيان الصهيوني وأمريكا أكثر مما يصدقون أقرانهم من الزعماء العرب. ولذلك كان من الطبيعي أن يكون أول تصريح لوزير الخارجية الاسرائيلي ديفيد ليفني أن هذه القمة رد فعل عصبي لا

ان هذه القمة ستكون لدعم السلام وتأكيد التزام العرب به وفقاً للمنطق الأمريكي والمبادئ التي تم الاتفاق عليها مع حكومة العمل بقيادة اسحق رابين وخليفته بيريز. وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل جيداً أن حجم الخلافات العربية الداخلية قليل بافشال أى محاولة لاجراء التضامن العربي واتخاذ أى موقف موحد ضد اسرائيل. فدمشق تتهم الاردن بأنها تولب عليها دول الخليج بسبب علاقاتها المنيعة بايران والتي تنظر إليها هذه الدول الغنية بالنفط على أنها خطر دائم يتهددها. كما اتهمت سوريا الاردن بأنها وللحرة الأولى سمحت لاسرائيل بالمشاركة في عملية مراقبة حدودهما المشتركة بدعوى وقف تسرب «الارهابيين» من سوريا إلى الاردن. ولم تنف الاردن ذلك بحجة نقص التكنولوجيا اللازمة لديها. وبجانب الخلاف السوري الاردني فمن المعروف للجميع ان هناك خلاقات حادة بين

الملك حسين أنه ملتزم بالسلام القائم على الأمن وأنه لا داع للقلق واتخاذ مواقف متشددة. وفي الوقت الذي كان العرب فيه أحوج ما يكونون للتضامن والتفكير المشترك خرج رئيس وزراء الاردن الكبارتي ليقول للصحفيين ان بلاده سوف تطرح على القمة قضية الارهاب في إشارة مبطنه إلى سوريا وضرورة اتخاذ اجراءات عربية موحدة ضدها. وبذلك تكون اسرائيل قد ضمنت وجود ثقل دائم لها وسط القادة العرب يدافع عن منطقتها ورويتها للسلام أو التسليم الذي يتبغيه من العرب.

الرئيس السوري حافظ الاسد لم تنزع نتاج الانتخابات الاسرائيلية وكان موقفه واضحاً في أن اسرائيل سواء مثلها بيهود أو تحتها هو لا ترغب في السلام وفقاً للرؤية العربية القائمة على تحقيق الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ولذلك حاولت دمشق استغلال التغيير في اسرائيل لمساندة وجهة نظرها هذه وبدأت في الدفع تجاه المطالبة بموقف عربي موحد يحسى المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل على أساس أن الموقف الاسرائيلي المتشدد لا يمكن إلا أن يقابله موقف عربي متشدد. وحركت سوريا جهودها تجاه دول الخليج التي هزلت نحو اسرائيل مطالبة اياها بالايطاء في العملية وأن استشهدت المصادر امكانية نجاح الضغوط السورية في الحصول على موقف عربي موحد بمقاطعة

اسرائيل. فالظروف لم تعد تسمح بذلك وفقاً لقواعد النظام الدولي الجديد برئاسة امريكا وكذلك المصالح المتشابهة والمعقدة بين معظم الحكومات العربية والبيت الأبيض في واشنطن والتي لم تعد تسمح لهذه الحكومات العربية مطلقاً بالقيام بأية خطوات خارج الاستراتيجية الأمريكية المرسومة للمنطقة. وهكذا وما إن أبدت الولايات المتحدة استيائها من انعقاد القمة العربية في القاهرة حتى انهمرت عليها الرسائل من القادة العرب

مير له من قبل الزعماء العرب.

ومهما كانت نتائج القمة العربية الأولى منذ ست سنوات فإن أحداً لا يتوقع نتائج راديكالية أو تغييراً فعلياً في السياسة العربية تجاه إسرائيل وذلك لأن الانظمة الحاكمة لم تعد ترى أمامها أية بدائل سوى الاستمرار في طريق دخلوه مجبرين اعتقاداً على وعد زائفة لم تتحقق وسط اعتماد واضح لأية رؤية استراتيجية حول مستقبل العلاقات العربية الاسرائيلية. أو العلاقات العربية-العربية.

ولا شك أن رد الفعل الشعبي على نتيجة الانتخابات الاسرائيلية كان أوقع وأجدى من رد الفعل الرسمي وخاصة بين أبناء الشعب الفلسطيني الذين لم يروا من بهرير وحكومة حزب العمل سوى مزيد من الذل والهوان وفترات أطول من الحصار، ولذلك كان من الطبيعي أن يكون رد الفعل لفوز نتنهاو هو أن الأمور لا يمكن ان تكون أسوأ مما هي

عليه. وإذا كان بيريز في محاولته لشراء الاصوات الانتخابية الاسرائيلية المتعطشة للدماء قد قتل ٢٠٠ من المدنيين اللبنانيين النساء والأطفال. فإن نتنهاو قد يقفل خمسمائة أو ألف وربما يكون هذا هو الفارق بين الاثنين.

الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة اثبتت للمرة الالف مدى فشل السياسة العربية القائمة على تعليق الآمال بالعوامل الخارجية بدلاً من الاعتماد على تقوية الجبهة الداخلية وهذا هو الحال منذ احتلال فلسطين عام ١٩٤٨. الاعتماد دائماً على الوعد الدولي والتدخلات الخارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لانقاذ العرب أصحاب الحق الضائع. وبالطبع هذا لم يتحقق أبداً. ولكن حكام العرب لا يستطيعون التوقف عن بناء حساباتهم المستقبلية على أساس نتائج

الانتخابات الأمريكية والاسرائيلية وأى من المرشحين موقفه معاد للعرب والحكم أكثر تأييداً وفي النهاية يبقى الوضع على ما هو عليه.

ولا شك أن فوز نتنهاو سوف يتيح الفرصة للعودة إلى سياسة شامير وهي دعنا نتفاوض لسنوات وفي النهاية لن نعطيهم شيئاً. ولعل أول بشارت تطبيق هذه السياسة هو اعتراف جميع القادة العرب بأن شيئاً لن يحدث قبل الانتخابات الأمريكية في نوفمبر. وبعد الانتخابات لابد من الانتظار لشهور حتى تتضح سياسة الرئيس الجديد ثم يبدأ التفاوض لعام أو اثنين وفي العام الثالث يبدأ التحضير لانتخابات جديدة وبالتالي لا تستطيع أمريكا أو إسرائيل التفاوض أو تقديم أى شئ ولا يبقى أمام الحكومات العربية سوى الانتظار ومزيد من الانتظار حتى يقضى الله أمراً مكتوباً.

قلقان قوى.. أخطر مرة إجتمعوا فيها

بالمنظر ده.. كان عشان ضرب العراق!



المرحلة والردع في السياسة الاسرائيلية

عبد الغفار شكر

قد رتبنا على أن تكون لها دائما اليد العليا في إدارة الصراع مع العرب.
فكيف تتصرف إسرائيل في مواجهتنا؟
وكيف يتعامل العرب معها مستقبلاً؟

المرحلة والردع

تعتبر المرحلة والردع من أهم الأسس التي حكمت النشاط الصهيوني طوال قرن كامل منذ المؤتمر الصهيوني في بازل بسويسرا في نهاية القرن التاسع عشر. إلى اتفاقات كامب ديفيد مع مصر ومعاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية واتفاقات وأوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية القرن العشرين.

تتجلى مسألة المرحلة في قبول الحركة الصهيونية في البداية بوطن قومي لليهود في فلسطين، ثم في قبول قرار التقسيم ١٩٤٧، وفي ابتلاع فلسطين قطعة قطعة، والتحرك نحو الأهداف النهائية خطوة خطوة. وتتجلى مسألة الردع في حرص إسرائيل على امتلاك قوة عسكرية وإمكانات حربية تكفي لمواجهة العرب مجتمعين، بحيث يجبرهم ليس فقط على عدم التحرك ضدها عسكرياً بل والتفاهم معها سياسياً والقبول بتسويات لا تحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بأساس من إمكانية التغلب عليها عسكرياً.

وإذا كانت إسرائيل قد طبقت بنجاح هاتين القاعدتين في الميدان العسكري، فإنها تمكنت أيضاً من تطبيقهما في الميدان السياسي وفي نشاطها الدبلوماسي. وهناك

إسرائيل، تقدم على عدم التفريط في الحقوق العربية المشروعة، وضرورة استخدام كل إمكانيات الأمة العربية للضغط على المجتمع الدولي للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي الذي يهدد انفجاره هذه المرة ليس فقط منطقة الشرق الأوسط بل العالم بأسره.

على العكس من الوضع العربي فإن إسرائيل ما زالت تمسك بيدها زمام الأمور وما زالت الطرف القادر على إملاء أرائه. ولا يملك الآخرون إلا ما سوا المناشدة، يستوى في ذلك العرب والغرب والأمريكان. فقد حرص الإسرائيليون منذ البداية على حسن استخدام ما لديهم من نقاط قوة وما في أيديهم من أوراق ضغط، وأصروا على أن تتم عملية التسوية بشكل يحتفظ لهم بالقدر على المناورة والمبادرة بما يمكنهم من إعادة النظر فيما يتم من اتفاقات إذا تعرضت أهدافهم للخطر في أي وقت. ومن واجبات أن تتعلم جيداً من خبراتنا في المواجهة مع إسرائيل، وأن نفهم جيداً الأسس والقواعد التي تحكم السلوك الإسرائيلي، فنحن لن نتجح في تحقيق أهدافنا في المرحلة الجديدة، إلا إذا عرفنا كيف نتعامل مع إسرائيل بما يضعف

راهن الحكام العرب على فوز شيمون بيريز وحزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، وعندما خسروا الرهان بفوز يثماين تقيهاو وحزب الليكود تبين أنهم لا يملكون بوضعهم الراهن أي أوراق للضغط على إسرائيل تجبرها على مواصلة التسوية الجارية حالياً التي لا يرضى عنها الليكود، رغم أنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا تحقق التكافؤ في العلاقات العربية الإسرائيلية المزمع إقامتها في إطار هذه التسوية. ومن الواضح أن خسارة الحكام العرب لن تقتصر على خروج بيريز من الحكم بل ستكون خسارة شاملة تتضمن كل ما تصور هؤلاء الحكام العرب أنهم قد حققوه في مجرى التسوية لفتح الباب أمام تأسيس سلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين يمكن أن تطور مستقبلاً إلى دولة فلسطينية مستقلة، وما سوف يترتب على فشل التسوية من عودة التوتر والعنف إلى المنطقة سواء في مواقع الاحتكاك بين العرب والإسرائيليين في جنوب لبنان وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو داخل المجتمعات العربية نفسها، حيث توجد دائرة واسعة من القوى السياسية والشعبية المعارضة لمنهج التسوية الحالية، والتي سيستجيب لها عودة اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى الحكم على الضغط من أجل اعتماد سياسة عربية جديدة نحو

من الاحداث والوقائع في السنوات الأخيرة والشهور القليلة الماضية ما يؤكد أنها ما تزال تواصل هذا النهج بنجاح، وهناك نماذج واضحة لهذا السلوك في الفترة الأخيرة في إطار العلاقات الناجمة عن التسوية الجارية حالياً للصراع العربي الاسرائيلي، نستعرض بعضها بما يتبعه الحيز الناح لنا في هذا المقال.

التسوية المرحلية

المرحلة سلوك في إدارة الصراع يقوم على فهم الظروف السياسية المحيطة ومدى ملائمتها للأهداف المطروحة وكذلك علاقات القوى الملموسة في كل وقت بين أطراف الصراع. وعلى ضوء هاتين الحقيقتين يتم صياغة أهداف المرحلة قابلة للتفنيذ، ويشترط لنجاح المرحلة أن يتم دائما التعرف على الأوضاع القائمة واكتشاف وصياغة الاهداف ممكنة التنفيذ بشرط أن تكون مساعدة على الوصول إلى الاهداف النهائية، وبذلك تكون المرحلة خطوة نحو الاهداف الاستراتيجية. وقد حرصت إسرائيل دائما على التزام هذه القاعدة في مواجهتها للعرب، وهي تمارس هذا السلوك حتى الآن، كما هو واضح من إصرارها على أن تتم التسوية مع الأطراف العربية على مراحل بما يمكنها من التقدم باستمرار نحو هدفها النهائي في ابتلاع كامل فلسطين وبقبول الدول العربية لوجودها كجزء طبيعي من المنطقة والدخول معها في علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية كاملة. فعلت ذلك مع مصر ومع منظمة التحرير الفلسطينية وهي تصر عليه في أي تسوية قادمة مع وسوريا.

بالنسبة لمصر، حرصت إسرائيل أن يتم الصلح معها على مراحل. وفي المرحلة الأولى يتم الانتقال إلى خط العريش وأرض محمد. وفي المرحلة الثانية يتم الانتقال إلى الحدود الدولية كما عدا طابا، ويتركز للمرحلة الأخيرة بعض القضايا التي يتم حلها على ضوء التطورات العملية أو من خلال التحكيم كما هو الشأن بالنسبة لطابا. ويرتبط الانتقال من مرحلة أخرى إذا أقرت إسرائيل مع مصر قد نفذت التزاماتها المقررة بالنسبة للمرحلة السابقة.

وبالنسبة لاتفاق أوسلو الموقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فاننا نلاحظ أيضا أنه يتضمن مرحلة تمهيدية، ومرحلة ثانية تشهد إعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة وإجراء الانتخابات الفلسطينية وبدء ممارسة السلطة الوطنية على الضفة الغربية وقطاع غزة. وهناك مرحلة أخيرة تحسم فيها المسائل الأساسية كالسيادة والحدود والمستوطنات واللاجئين والقدس.

ومن المهم هنا أن نلاحظ أن كل مرحلة تبدأ باتفاق جديد يناقش تفاصيل المسائل المطروحة لهذه المرحلة وهكذا فإن إسرائيل من خلال نهج التسوية المرحلية تمسك بيدها دائما زمام الأمور في عملية الصلح وتسوية أي خلافات حول تنفيذ الاتفاق، لأن الانتقال إلى المرحلة الجديدة رهن بموافقتها. وهكذا فإن التسوية على مراحل تمكن إسرائيل من توجيه الحركة بما يضمن تحقيق اهدافها النهائية.

وفي دراسة حول اتفاق أوسلو نشرت ضمن سلسلة بعنوان «قضايا المرحلة النهائية» يكشف الباحث د. مارك هيلر بمرکز يافا للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب هذه الحقيقة بقوله: «أن هذا الاتفاق هو في الحقيقة بمثابة تمهيد لبدء عملية التسوية، فهو ليس اتفاق سلام، وإنما بداية لعملية متعددة المراحل تنتهي باتفاق سلام».

ويحدد هذا الباحث كيفية تقييم هذا الاتفاق والحكم عليه لمعرفة مدى التقدم الذي تم إحرازه، وهل هذا التقدم يكفي لكي تتخذ إسرائيل قرارا بالدخول في المرحلة التالية أم لا؟ ويقدم ما يسميه بقياس أو معيار الاداء. مساعدة الحكومة الاسرائيلية على تقييم كل مرحلة وسد الثغرات التي يتم اكتشافها في الاتفاق، وبضم هذا المقياس العناصر التالية:

١- اداء السلطة الوطنية الفلسطينية في مواجهة اعمال الإرهاب.

٢- التوقف عن الدعاية العدائية.

٣- اقامة المؤسسات الاقتصادية الوظيفية.

٤- انتهاز سياسة ديمقراطية.

وعلى ضوء النتائج المحددة بمدى التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بهذه المعايير يتم التحرك نحو المرحلة الثانية أو إبطاء هذا

التحرك أو المطالبة بتعديل الاتفاق نفسه. أي أن المرحلية تمكن إسرائيل من خلق قيود سياسية واقتصادية لتكبييل حرية الحركة للسلطة الفلسطينية وإعادة النظر باستمرار فيما يتم التوصل إليه من اتفاقات. بل إن هذا الباحث نفسه في حوار معه منشور بجريدة هاتسوفيه يوم ١٢/١٢/١٩٩٤ حول مدى الحق في تعديل اتفاق أوسلو قال «إن هذا التعديل يحدث بالفعل في المفاوضات الجارية حيث توضع شروط لتنفيذ بنود الاتفاق تعتبر تعديلا للاتفاق ذاته».

ويؤكد أن إسرائيل تراقب الوضع من خلال محوري الأمن والتطبيع. حيث يعد الجانب الأمني على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للرأي العام الإسرائيلي وليس من الممكن تقييم هذا الجانب إلا من خلال التعرف على مدى نجاح سلطة الحكم الذاتي في قمع ومعالجة مَشغلي العمليات الارهابية في داخل أراضيها والتعرف على ما إذا كانت هذه السلطة تشارك في مكافحة الارهاب وما إذا كانت قد أدت لتعديلاتها بشأن وقف الحملات الإعلامية العادية لإسرائيل. كما يجب التعرف على كيفية تعاملها مع الشخصيات التعاونية مع إسرائيل. وما إذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد غيرت الميثاق الداعي إلى إزالة إسرائيل من الوجود.

ويقول د. مارك هيلر في الحديث المشار إليه أنه فيما يتعلق بالانتخابات، فمن الضروري إجراء تقييم مبدئي للوضع يساعدنا على إيجاد اجابة لسؤال: أي شيء سيحدث في حالة ما إذا أجريت انتخابات في الضفة الغربية وغزة، وهذا حتى يمكننا التأكد من تمسكهم ببنود اتفاقية أوسلو، والتعرف على ما إذا كانت غالبية الشعب مع التمسك بالاتفاق أم التنصل منه، وهو يعتقد أن نتائج هذه الانتخابات تحدد إلى أي مدى يمكن لإسرائيل التقدم نحو باقي المراحل.

إننا هنا لسنا إزاء مجرد آراء يبديها باحث بل تؤكد الأحداث أن إسرائيل تتعامل بالفعل وفق هذه القواعد وأنها مازالت حتى الآن ترفض الانتقال إلى المرحلة الثالثة من الاتفاق وتؤخر تنفيذ بعض التزاماتها للمرحلة

الثانية لعدم اطمئنانها أن الأوضاع الجديدة لاتعزز بأمن إسرائيل من وجهة نظرها . وقد جاء تنقيهاو ليؤكد أن الحيار الوحيد لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة هو أمن إسرائيل ولاشئ آخر!

وإذا كان هذا هو سلوك الحكومة الإسرائيلية برئاسة شيمون بيريز الذي اعتبره الكثيرون من الحشام فإننا لانتشدد من تصريحات تنقيهاو بعد فوزه بمقعد رئيس الوزراء . والذي يعتبر من غلاة الصقور والمتشددين في إسرائيل أنه غير ملتزم بما تم توقيعهم من اتفاقيات وأنه سوف ينفذ منها ما لاتعارض مع أمن إسرائيل . إن موقف تنقيهاو لا يختلف كثيرا عن موقف بيريز العملي من التسوية التي وقعها هو . فكلهاما يتصرف بوحى قاعدة أساسية في السلوك الإسرائيلي هي الاستفادة من مرحلة التسوية لتعزيز أمن إسرائيل والتفصل من أي التزامات تعاقدها بزعم أن تطبيقها لاسير كما يجب من الطرف الآخر.

الردع وعقاب مصر

أما بالنسبة لقاعدة الردع فإن تاريخ إسرائيل كله لايزيد من كونه تطبيقا مستمرا لهذه القاعدة في علاقتها مع العرب وإصرارها على أن تتوفر لديها قدرة عسكرية أكبر من قدرة العرب مجتمعين ، وأن يكون لها حليف دولي قادر على المسارعة لتجديتها إذا اختلف التوازن العسكري بينها وبين العرب . وهي لم تتورع عن شن عمليات عسكرية وحروب وقائية ضد العرب تأكيداً للقدرة على الردع واجهاض أي قدرة عسكرية عربية محتملة مستقبلا كعدوان يونيو ١٩٦٧ وتدمير المفاعل النووي العراقي وإسرائيل تطبق قاعدة الردع في علاقاتها بالدولمابسة كما تطبقها في المجال العسكري ، وهي لاتتورع عن اللجوء إلى أسلوب الردع في علاقاتها مع العرب حتى ولو كانوا قد وقعوا معها معاهدات للصالح ، كما هو الحال مع مصر مثلا .

يكفيها هنا أن تذكر بأخر الأمتلة للردع الإسرائيلي في مجال العلاقات المصرية الإسرائيلية بالرغم من وجود معاهدة صلح بينهما وبالرغم من أن مصر تلعب دورا أساسيا للوصول إلى تسوية سياسية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبين إسرائيل وسوريا ولبنان . والردع يعنى من

الناحية العسكرية « تقديم أدلة للخصم لايمكن إهمالها عن توافر المقدرة الثابتة التي تكفى معاقبته بالعتف عن أى محاولة من جانبه لإثارة الحرب لتحقيق كسب معين من ورائها على حساب الدولة الرادعة» . ويوضح الجنرال الفرسي الشهير أندريه بولر هذا المعنى عندما يؤكد « أن هدف الردع هو عدم تمكين قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية ، أى جعل العدو يتصرف فى الموقف تحت دافع شعوره بوجود تهديد قوى ضده ، وبالتالي فإن النتيجة المستهدفة تكون نفسية فى الأساس ويعتذر تحقيقها بغير الالتجاء إلى التهديد »

ولايتخذ الحال كثيرا في مجال السياسة والعلاقات الدبلوماسية حيث يمكن تطبيق هذه القاعدة في مجال العلاقات بين الدول وممارسة نفس الأسلوب سياسيا أى باتخاذ إجراءات غير عسكرية إزاء السلوك والتصرفات التي تعتبرها الدولة تهديدا من أطراف أخرى لمصالحها وهو ماحدث في مصر وإسرائيل ، عندما طالبت مصر بضرورة توقيع إسرائيل على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية كشرط لتوقيع مصر عليها . وعندما دعت مصر إلى عقد قمة عربية في الإسكندرية حضرها الملك فهد والرئيس حافظ الأسد وأيدت موقف الرئيس السوري من ضرورة انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية وطالبت بإبطاء التطبيع إلى أن يتم انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة ، واعتبرت إسرائيل هذا الموقف نشاطا معاديا لها يتطلب اتخاذ إجراءات تأرية لردع مصر عن مواصلة هذه السياسة . وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ١٢ يناير ١٩٩٥ نص تقرير لوحدة التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية أعدهه عقب عقد قمة الاسكندرية يعتبر فردوا لقاعدة الردع حيث طالب باتخاذ إجراءات تأرية ضد مصر إذا استمرت في موقفها السلبي من إسرائيل واقترحت في هذا الصدد :

- نقل محادثات السلام الثنائية مع الفلسطينيين من القاهرة .

- توقف القيادة الإسرائيلية عن اخبار القيادة المصرية بتطورات مصيرة السلام .

- المطالبة بطرح موضوع مياه النيل في المحادثات متعددة الأطراف .

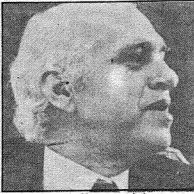
- قيام إسرائيل بممارسة نشاط فى واشنطن لحفض المعونة الأمريكية المقدمة لمصر ، والتأثير على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من خلال الطرق على موضوعى حقوق الانسان في مصر وعلاقتها المتزايدة مع ليبيا .

وطبقت وحدة التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية بالضغط تدريجيا على مصر ، والتعرف على مدى تأثير كل خطوة تتخذها إسرائيل . أى معرفة الأثر النفسى الذي يحدث نتيجة للتهديد باتخاذ إجراءات تأرية . وهكذا فإن إسرائيل لاتتورع عن استخدام قاعدة الردع التي طالما طبقتها عسكريا ضد العرب والعربية وفى مجال السياسة مع مصر بعد انتهاء حالة الحرب ، ومن المؤكد أن هذا النهج سيستمر طويلا .

حول المستقبل

بالرغم من الضعف الواضح في الموقف العربى ، وماصاب العرب من تفكك ، ومسارة بعض الأقطار العربية إلى التطبيع مع إسرائيل قبل أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقيل أن تجلج عن الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان . فانه مايزال بإمكان العرب لو تداركوا الأمر واستعادوا قدرتهم على العمل المشترك مرة أخرى أن يوجهوا إسرائيل وأن يفسدوا مآستهم من سياسة التسوية المرحلية ومن امتلاك القدرة على الردع .

ولعل الدعوة إلى مؤقر القمة العربى بالقاهرة يوم ٢١ يونيو ١٩٩٦ أن يكون بداية مواجهة عربية ناجحة لإسرائيل تكون قادرة على افساد مفعول المرحلية من خلال عمل عربى مشترك يقوم على تحديد أهداف واقعية لتضاهيهم في كل مرحلة تتناسب مع قدراتهم الفعلية والظروف المحيطة بتضاهيهم وللتعاضد مع أهدافهم النهائية ، بل يكون التجاج في احرار هذه الأهداف المرحلية خطوة على طريق تحقيق أهدافهم النهائية . كما أن مواجهة سياسة الردع لالتحقق بكفاءة مالم يطور العرب قدراتهم الذاتية الاقتصادية التي هي أساس أى قدرة عسكرية بحيث لايجدى أسلوبي التهديد معهم ، والتعاك إسرائيل أن أفضل وسيلة للتعاضد مع العرب هو التسليم بحقوقهم والوصول إلى تسوية سياسية عادلة شاملة بدلا من مواصلة نهج الخداع والردع .



فؤاد محبى الدين من
أعضاء اللجنة



فاطمة زكى و..



لطيفة الزهايات.. و

تتكون كلمة «نوستالجيا» من مقطعين: Nost وتعنى الحنين إلى شئ بعيد زماناً أو مكاناً و al-gia وتعنى الألم. ومن أمثلة النوستالجيا ما قاله الشاعر فى المعلقة الشهيرة: «فقا نيك من ذكرى حبيب ومثول» ومنها أيضاً الحنين إلى أبام كان فيها الدين سلوكاً مع الناس وهسا بين الانسان وربه، ومنها أيضاً تذكر أبام كان البيض ستة بقرش والكابوريا الدسة بقرشين، أو ما كان يطلق عليه فى الادب الشعبى تعبير: أبام الجنيه الجبس.

وقد اشعلت نيران النوستالجيا هذه الأيام احتفالات مرور خمسين عاماً على تكوين «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

فذلكة تاريخية

سنقدم فى السطور التالية «فرشة» لما قد نكون قد نسيناه مما يلقى ضوءاً على حاضرنا. تركت الحرب العالمية الثانية مداً محورياً فى جميع بلدان العالم وكانت مصر بعد انتهاء الحرب ملقبة بالتيارات السياسية، واستقطبت هذه التيارات فى مصر فى تحالفين أساسيين: تحالف الاستعمار والسراى والاحزاب الرجعية

**** «انتم ملح الأرض.. انتم نور العالم، لا يوقد سراج ويوضع تحت المكيال**

بل على المنارة، فيضئ لجميع من فى البيت » **

الحجيل متى:

اللجنة الوطنية للطلبة العمال

نوستالجيا

وتخالف القوى الشعبية واليسارية وحزب الوفد. فبعد أن أدى حزب الوفد دوره في ضم صفوف الشعب وضمان أمان الجيش البريطاني في حربه ضد الفاشية، استغنت عنه السفارة البريطانية واطلقت يد السراي في تخطيمه. وقد تم اداء هذه المهمة اساسا لمعتبين: تحريض مكرم عبيد على الانشقاق وانشاء «دار اخبار اليوم» في يد الاربعينات انضم إلى حزب الوفد

الشباب الثرى اللامع فؤاد سراج الدين، وبعد أن بدأ نجمه يتوهج ويزهده، شرع مكرم عبيد - الرجل الثاني في حزب الوفد وخليفة الحزب المقود - ببداية افول نجمه، فشجعه السراي على الانشقاق، فترك الوفد ومعه ليف من تجرته (الخماسي وقوده الخ)، واصدر «الكتاب الاسود» الذي طبعته السراي على نفقتها وكون حزبا حزبا (الكثلة الوفدية) انضم إلى جبهة الاحزاب الرجعية المتحالفة مع السراي واهمها الاحزاب الستورين والسعديين.

وكانت «اخبار اليوم» وبلا على حزب الوفد، وعلى الحركة التحررية عموما. وقد ساهم في انشائها أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي، وجند لقيادته شابين تدبرا في إنجلترا في مدارس الصحافة الشيرة (رجل بعض كلب) في صفف التباطيد الشهيرة: الديلي ميور والدلي ميل، كما وضع في خدمتها كبار المتخصصين في الادارة الصحفية (سيد ابو النجا، قاسم فرحات، عبد الله عبد الهادي): وأنشئ لها مبنى ضخم في شارع سبي شارع الصحافة تكريا لها، وضدت الصحيفة في عدد كبير من الصفحات، وضمت إلى محرريها عددا من كبار الكتاب أمثال توفيق الحكيم والعقاد الذي قام بحملة شروا. ضد الوفد ضد اليسار عموما كوفئ عليها بعضوية مجلس الشيوخ.

صدرت أخبار اليوم بمسلسل مثير عن «أسرار العلاقات بين الوفد والسراي» زفت فيه جادت ٤ فبراير ولزمت صورة مصطفى النحاس، ولم تتورع حتى عن الحديث عن سمعة الشخصية، وانشأت فيها ببظلة «والملك الشاب» مما دفع العديد من شباب مصر خصوصا في الجيش إلى كراهية النحاس وحب الملك الفاسد. وتكن بذلك يوسف رشاد (من الحاشية الملكية) من تجنيد عدد من الضباط (ومتهم أنور السادات) ألف منهم «الحرس الحديدي» الذي حارب قتل النحاس باشا. واستلأت اخبار اليوم بالاخبار الشيرة النافذة مثل تقرير عن جو. جمل كان في طريقه إلى السلخانة إلى سراي عابدين وانقاذ

السراي له من الذبح «بتوجيهات» من الملك -ولاحظ أنها القارئ العزيز «استغلت» ما يحمله الجمل في العقل الباطن الشعبي من قيمة تتخلف عن البرقة أو الثور أو حتى عن فلاح المزارع الملكية. من اطرف مواقف أخبار اليوم موقفها من حادث القصاصين الذي كسرت فيه ورم الجمل في إحدى مغامراته النسائية.. ولكن هذه قصة طويلة.

كان من عناصر هذا التحالف الرجعي ايضا، منظمة شكلتها شركة قتال السويس الاجنبية لضرب النشاط النقابي في القتال. فانتقلت المنظمة إلى القاهرة، ونشرت اخبار اليوم سلسلة مقالات كتبها كاتب بريطاني بعنوان «وهجان الليل وفترنا النهار» زعم فيها بأن عدد «الاعوان المسلون» يبلغ نصف مليون، في شعب تعداده حوالي ١٨ مليون. وفعل الاعوان المسلمون بالتحالف الرجعي ما فعلته الجماعات الاسلامية بانور السادات، فبعد أن قاموا بمظاهرات تأييد للملك فاروق (الملك الشاب - فاروق) وبعد أن أبعدوا الديكتاتور اسماعيل صدقي في مؤامراته مع الانجليز وبعد أن اعتدوا بالضرب بالجنازير والعصى والسلاسل (لم تكن تكنولوجيا السيوف والسبع قد ظهرت بعد) على الشباب الرضى المخلص، طالبات الجماعة بالشن، فلما رفض اصحاب الشأن، قاموا باغتيال (ضمن من اغتالوا) أحمد ماهر ثم التقراشي.

وكان يواجه هذا التحالف الرجعي تحالف آخر يتكون من حزب الوفد (خصوصا الطليعة الوفدية) بصحافته (اليسرى - الوفد المصري - صوت الأمة) وبعض الكتاب وقادة الفكر أمثال محمد مندور، لويس عوض، عبد الرحمن الشرقاوي، ومجموعات من الشباب اليساري في تنظييات بعضها على (دار الابحاث العلمية - دار الفجر الجديد) وبعضها سرى.

وكما فعل السادات فيما بعد في العلبة التي بدأها في اسبوط، تركت الرجعية تأديب الشباب الوطني عموما إلى جماعة الاعوان المسلمون. وكان التأديب معنويا احيانا بالانهايم بالاغاد والفساد والاتحلال والاياحة، والعالة، وماديا بالضرب بالسلاسل والجنازير والعصى بل والقتل احيانا أخرى.

ورغم قيام هذه المؤسسات (أخبار اليوم - الاحوان) وبأني جهاز الدولة عموما بمهامها في محاولة تهجير المد التحرري السياسي الاجتماعي، فقد فشلت القوى الرجعية في تحقيق اهدافها. فلجأت السراي إلى تعيين اسماعيل صدقي باشا (الديكتاتور المشهور، صاحب مدرسة تزوير الانتخابات الشهيرة، رئيس

اتحاد الصناعات، ورئيس مجلس ادارة العديد من الشركات البريطانية) رئيسا للوزراء. وجاء الرجل وزعم في بياناته الأولى أنه رجل آخر جاء بأهداف أخرى طالبا من الشعب أن يعطيه فرصة ليحقق لمصر كل طلماتها.

المواجهة

رفض الشعب مؤامرات صدقي واطلقوا على مفاوضاته مع يمين اسم «مفاوضات يمين : يمين» وتكونت «اللجنة التنفيذية العليا للطلبة» ثم تطورت بعد انضمام العمال إلى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» وكان ضمن قادتها لطيفة الزيات وفؤاد محي الدين وقاطعة زكي وسعد زهران. وكان التفاعل شديدا بين اللجنة وجنوع الشعب في جميع أنحاء القطر، وتبلور كفاحي في يومين مشهودين: يوم الجلاء (٢١ فبراير ١٩٤٦) حيث قامت جموع الشعب في جميع أنحاء القطر بمظاهرات واضرابات عن العمل تعبيرا عن خبطهم على الاستثمار البريطاني وحلفائه. وكانت من اغتف مراك هذا اليوم معركة كبرى عباس حيث اغلق الامن الكبري على المتظاهرين وسقط منهم من سقط وغرق منهم من غرق وقتل وجرح بالسلحة الامن من قتل وجرح. ورد صدقي باشا على هذا التحرك الشعبي بببان غبي وقع انهم فيه المتظاهرين بأنهم من «الغوغا» وحاول تقسيم صفوف الحركة بفصل الطلبة عن العمال ورد الشعب على هذه الواقعة بيوم الجلاء (٤ مارس ١٩٤٦).

ورغم كل المحاولات العنيفة من جانب «الاعوان المسلمون» لتخطين الحركة، بخطب مصطفى مؤمن التي قارن فيها بين اسماعيل صدقي والنبي اسماعيل مطالبا باعلاء اسماعيل صدقي باشا فرصة لتنفيذ خطته، ويتكون «اللجنة القومية» التي فشلت منذ قباها بل وانشق بعض اعضائها عن الاحوان. رغم كل هذا فقد نجحت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال في تخطين خطط السفارة والسراي واضطرت السراي بعد كفاف طويل إلى اجراء انتخابات حرة بوزارة برئاسة حسين سرى. قامت الانتخابات بحكومة وفدية صرح رئيسها مصطفى النحاس بقولته الشهيرة «من أجل مصر وقعت المعاهدة مع الانجليز عام ١٩٣٦ ومن أجل مصر سألتني هذه المعاهدة».

رحيق السنين



فؤاد سراج الدين



مصطفى التماس

الدرس الثالث:

إن أعدى أعداء التقدم والتحرر وأخطرها هي الحركات التي تنسب نفسها للدين خصوصاً في شعب نصفه أمي . ولابد أن يعلم زملائنا ووطنوننا من الأبرياء المدعوين بهذه الحركات أن هناك إدارة خاصة في المخابرات الأمريكية CIA وظيفتها إدارة هذه الحركات عن بعد سواء أكانت إسلامية في أفغانستان أو مصر أو لامية في التبت أو كاثوليكية في بولندا وأمريكا اللاتينية.

الدرس الرابع:

إن أهم عامل في التنمية والتقدم وتوفير وسائل السعادة للمواطنين هو تحرير الإرادة.

الدرس الخامس:

إن الحركة الشعبية التي ينضم فيها الرجل والمرأة والسلام والقبلي والطالب للعامل هي القدرة على تحريك المستحيل . أما الحركات الارهابية التي تقتل فرداً أو آخر فهي فاشلة فلا جدوى منها الا لتحقيق اهداف أعداء الشعب.

الدرس السادس:

إن لقيماً من الشباب قد استطاع اخلاصه وبصيرته وبوعيه العلمي السليم وبعيه الحقيقي لوطنه ولوطنه وتقديره لأهمية اشتراك الشعب جميعاً في الكفاح ، أن يهزم اعتنى القوي الرجعية ، ويستحق هذا الشباب منا أن نقول له ما قاله السيد المسيح لخلاصته « أنتم ملح الأرض .. أنتم نور العالم ».

والمغفور له الهامى سيف النصر (المحرر بوزالوسف) وكان النظام يسود هذه المظاهرات (إلى أن يتدخل الأمن) وكانت تنشأ بانتظام جميل نشيدا الله عيد الواحد بصيلة ولحنه على عبد القادر مطلعته.

يا شعب قم خض بحار الدماء لا تبتل فالآن وقت الفداء

هيا نحطم قيود العبيد

هيا ننادى بيوم الجلاء

وكانت أهم القوى المواجهة لهذا التحرك هو تشكيل «الخوان المسلمون» بكلية الطب بقيادة الشاب الأتيق السكندنافي المظهر «حسن حنوت» ، الطبيب البارز في الكويت الآن.

المغزى ودروس التاريخ:

الدرس الأول:

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر

ولابد لئيل أن يتجلى ولابد للقيد أن ينكسر

الدرس الثاني:

من الخطأ والأخطر والخطأ إهمال دور الطبقة المتوسطة وطبقتها من الطلبة خصوصاً في كفاح دول العالم الثالث للاستقلال. وقد انتشرت بين اليساريين شعارات تزدرى هذه الطبقة ولعل اعتسبا مقالات على صبري في الجمهورية مما أدى إلى سقوط هذه الطبقة في يد أعداء التحرر والتقدم وهي شعارات لا تعبر إلا عن كسل وسطحية وغيا وكراهية الثقافة العميقة.

وعقوب مصطفى التماس على فعلته بحريق القاهرة عام ١٩٥٢.

المشهد في كلية طب جامعة فؤاد الأول:

قد تساعد هذه الصورة التفصيلية على احشاء بعض أوجه العمل في «اللجنة الوطنية للطلبة والعامل».

كانت أغلب اجتماعات اللجنة تعقد في مدرجات وملعب كلية طب جامعة فؤاد. اليكم قائمة ببعض كواد الحركة في الكلية وسأذكر الاسم وبعده أهم ما وصل إليه من وظائف: (المغفور له) فؤاد محيي الدين رئيس وزراء

حسن كامل عواض أستاذ اشعة (المغفور له) ميشيل كامل منظر

ماركسي متبهر الطويل أحد أعمدة مديرية التحرير

وليم رزق الله الملاح أخصائي أمراض نساء

فتحي خليل الطبيب اليساري المعروف (المغفور له) عهد الغفار خلاف

وكيل أول وزارة الصحة عهد الواحد بصيلة عميد كلية طب

الأزهر شريف حقاقة الكاتب الروائي

على عبد القادر مدير مستشفى الجمعية الخيرية الإسلامية.

كانت مظاهرات طلبة الطب تلتمع مع مظاهرات المدارس الثانوية بالمنطقة ويقودها

المغفور له أمال المرصفي (مدير المسرح القومي)

شهاب سعد

كل الناس تموت لكن بعضهم فقط يعيش

لتوحيد الضربات تشارك مع الشيوعيين واليساريين في معاركهم في الدقي ودير الناحية وشرق القاهرة وفي انتخابات نقابة التجار، التي دخل مجلسها عضوا منتخبا مع كتلة اليسار.

وفي السجن أيضا الذي دخله شهاب مدافعا عن الاستقلال الوطني ضد التبعية وعن الحريات الديمقراطية ضد الاستبداد وعن الاشتراكية ضد الحرمان أكد صاحب القلب الشجاع كل معاني حياته، لا مع السجن والسجان فقط، بل مع كل الرافق، فكان أول من يتقدم لغسل الصحن ومسح البلات وقد أحب في الحياة متعة العطاء.

وكثيرا ما سخر شهاب، خريج الاقتصاد والعلوم السياسية من «أساتذته» العلوم السياسية الذين اكادوا ينفقوا لا يحددون عليها سقوط الشيوعية وانهار الاشتراكية وإن الرأسمالية هي نهاية التاريخ مؤكدا على قدرة المشروع الاشتراكي على تجاوز ازمتة وتجديد شبابه ومراجعة أخفائه، فهو مشروع الانسان وحلمه التاريخي.

ولم يفتد شهاب تركيزه حتى اللحظة الأخيرة، فعندما زرت آخر مرة في غرفة العناية الفائقة بوحدة د. شريف مختار بالقصر العيني كان يطالع أنباء فوز فتحيا هو ويتوقع صعود الانتفاضة الفلسطينية وتشديد القوى الوطنية لضالها ضد التطبيع ملتزما بشعار دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

وقد استعدت صورة شهاب وأنا اشاهد فيلم القلب الشجاع وأميرة ويلز تدعو وليم والاس قائد حرب التحرير لتقديم التماس غفر الملك حتى يعيش فاجأها كل الناس تموت لكنهم لا يعيشون كلهم.

وأدرك سر اصرار القلب الشجاع على مواصلة الاشتياك دون اعتذار بالمرض، حتى خرج جنازه ملفوا يعلم مصر الذي رفعه شهاب والتف به عند رحيل الجسد.

مدحت الزاهد

الرايات في كل المعارك وآخرها معركة مجلس الشعب الأخيرة التي خاضها بشعار «بدلا عن الفساد والارهاب».

ورغم معارضة الأصدقاء والرفاق لإقدام شهاب على هذا الاشتياك الأخير لما يتطلبه من جهد فائق لقلب فاجأته أكثر من أزمة، في دائرة مدينة نصر التي لم تكن موقع نفوذ محتل لليسار، فإن صاحب القلب الشجاع أصر على الاشتياك وقد وجد في المعارك متعته مازجا بين الحياة والقتال بعنف النسور ورقة المتفائل.. فساندته في معركته قوى اليسار بتركيز خاص على حزام الفقر الذي يلف المدينة والمواقع العمالية التي تحيط بها على التخوم.. وثابت شهاب خلال هذا الاشتياك إن المعارك لا تخرس أبدا، وإن مقعد البرلمان ليس البربر الوحيد لقبول الاشتياك، وأن كل موقعة تمثل خطرة على الطريق..

وعندما اقتربت الانتخابات من نهايتها، وبدأت إجراءات منع السيارات والمواكب وتزوير عشرات الآلاف من البطاقات الانتخابية في الفضيحة الشهيرة نصحه الأصدقاء - من أجل راحة القلب المجهد- بالانسحاب ببيان معلن، بعد أن قال كلمته، ولكن صاحب القلب الشجاع قال إن هذا الانسحاب نفسه معرقة، وأكد أنه إن هذا ينسحب متفردا، وبالفعل قاد مظاهرة المرحلين ضد التزوير، في أول مظاهرة سياسية يعرفها شارع عباس العقاد في كل تاريخه.

وقد انتمى شهاب لطراز من المناضلين لم يخف وجهه لكنه لم يفتش بعقلية الحفلين عن نقاط الاختلاف فقط ليقم بها احتفالا بثورته ويحيطها بأسوار الجيتو المغلق. بل سعى دائما إلى تقاطع الالتقاء ليصنع منها رافعة للتضامن والوحدة ووسيلة

فهم شهاب سعد الحياة بالمعنى الصحيح واعتبرها معنى وقيمة واشتياكا وموقعة، فلم يرفع الرايات البيضاء أمام المرض، ورغم عنفوان العواصف التي واجهت هدف الاشتراكية لم يتقبل شهاب الغناء ولم يعترف عن التضحية لأسباب صحية، ولم يتخلف عن مناسبة كفاح بادعاء صعوبة الشرط الموضوعي، ولم ينكس رأيه انتظارا لفرصة موالية، فظلت رأيه دائما راية الحياة والمقاومة.

وليس هناك معنى أعمق للحياة وجمال النفس وصلابة الانسان أكثر من هذا المعنى الذي جسده إنسان رقيق هادئ كالنسمه ارتبطت صلابته بجداره الوعي التي تلمح اشعة الضوء، في كل الظروف، وجمال النفس التي تعيش الخير.. وقوة الإرادة التي تتحدى الاحباط فتسد شرايينها للحياة في كل انحاء...

حياته هذه الصفات الجميلة للالتقاء بالاشتراكية التي جعلت من كرامة الانسان رسالتها، فساهم بدور بارز في تأسيس نادي الفكر الاشتراكي في الجامعة، وأسرة عبد الحكم الجارحي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مشاركا في ندوات الجامعة ومظاهرتها ضد خط التبعية والاستبداد، وفي انتفاضة الشعب المصري ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ دافعا عن حق الشعب في الحيز والحريه.

وظل شهاب على إيمانه بالاشتراكية عن قناعة برفض سلطة البرجوازية البيروقراطية ورأس المال الكبير التابع وعن يقين بقدرة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وكل الكادحين في شق طريق الثورة الاشتراكية، وعن إيمان بمطالب الحريات الديمقراطية يبعدها الاجتماعي والوطني كرافعة للنضال الاشتراكي ورفع شهاب هذه

قبل أن نفاجاً بقانون عمل من عصر العبيد

حسن بدوى

القانون - يدعى المدافعون عنه أنه يقوم على فلسفة تحرير أطراف العمل وبناء العلاقة بينها على التفاوض والتعاقد ، ويدعون أن هذا أفضل للعامل من القرارات السيادية ..

ولكن هذ الادعاء - سرعان مايتكشف زيفه . مع التسهيلات والامتيازات المتوالية لأصحاب رؤوس الأموال ، والقيود المتصاعدة على حريات العمال فى إنشاء منظماتهم النقابية المبررة عن مصالحهم ، واختيار ممثلهم فيها وإدارة عملها وأنشطتها ، وفى ممارستهم للسلاح الوحيد الفعال الذى يملكونه . وهو الإضراب عن العمل .

فكيف تكون العلاقة التفاوضية إذن بين طرفين يملك أحدهما كل الأسلحة ، والثروة والسلطة وأجهزة الدولة والقانون ويجرد الآخر من كل الأسلحة؟

معلومات

قانون العمل الموحد . بدأ إعداد مشروعه بقرار من منظمة العمل الدولية ، وتم تكليف د. أحمد حسن البرعى الأستاذ بحقوق القاهرة ليكون خبيراً مصرية مشرفاً على المشروع .

أولى جلسات إعداد المشروع كانت أوأخر عام ١٩٩١ عقب إصدار قانون قطاع الأعمال (٢٠٣) الصادر فى ١٩ يونيو ١٩٩١ ليُشن مرحلة إنهاء وجود القطاع العام والاكتفاء بقطاعين فقط حكومى وخاص.

وكان قانون قطاع الأعمال - رغم أنه خاص بتحديد الأوضاع الاقتصادية للشركات وليس بعلاقات العمل - قد ألغى القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين فى القطاع العام ، وجعلهم خاضعين لقانون العمل الفردى ١٣٧ لسنة ١٩٨١ لحين إصدار قانون جديد للعمل الموحد.

استغرق إعداد القانون ثلاث سنوات بالإضافة إلى نصف عام لإدارة جلسات استماع

المحلية . وعجز القيادات العليا لاتحاد نقابات العمال ، التى تعين بموافقة أمين عام الحزب الحاكم ، وتقارير جهات الأمن ، عن تحمل تبعات تبرير سياسات الحكومة فى عمليات الخصخصة . جنبا إلى جنب مع تبرير مشروع قانون العمل الذى مازال رغم إجراء تعديلات على مسوداته التى بلغت ١٦ مسودة - مليئا بالقتال والألغام التى تهدد الاستقرار والأمن الاجتماعى.

ربما كان أفضل

وربما كان هذا التأجيل مفيدا إذا أحتست قوى الضغط الاجتماعى المتحازة لمصالح العمال والمنتجين ، ومستقبل الوطن ، استخدام فعاليتها لإزالة هذه الألغام من مشروع القانون قبل عرضه على مجلس الشعب.

فالمشروع مازال يطلق سلطات صاحب العمل فى فصل العمال وتخفيض أجورهم إلى الحد الأدنى للأجور وتغيير وظيفتهم تغييرا جوهريا عما هو متفق عليه فى العقد ، وإغلاق المنشآت لأسباب اقتصادية دون أية التزامات تجاه العمال ، ويضع عقوبات عديدة أمام ممارسة العمال لحقهم فى الإضراب عن العمل ، تجعل ممارستهم له فى كل الأحوال محل مسائلة قانونية وعقاب فضلا عن تجاهله النص على عقود العمل الجماعية التى تحدد واجبات وحقوق العمال ، ويمكن المحاسبة على أساسها ، وتجاهله وضع آليات محددة تضمن تحسين الأجور وشروط وظروف العمل بما يتواءم مع الغلاء المتصاعد والتضخم وتدهور بيئة العمل .

ورغم هذا كله - وغيره من ألغام مشروع

مشروع قانون العمل الموحد .. هل تاه فى هوجة الخصخصة؟

المشروع انتهت صياغته النهائية فى منتصف العام الماضى . وطار به وفد الحكومة واتحاد نقابات العمال إلى جنيف لعرضه على خبراء منظمة العمل الدولية ، ثم عرض على مجلس الدولة فى مصر فأبدىا عليه العديد من الملاحظات .. وتوالى التصريحات عن تقديمه لمجلس الشعب خلال الدورة التى تنتهى بعد أسابيع قليلة..

ومع التغيير الزارى وتولى د. كمال الجنزورى رئاسة الحكومة. تغير المسار بقرارات مجلس الوزراء فى ١٤ فبراير الماضى بطرح عشرات من شركات القطاع العام للبيع بالجملة.

ولأن هذا القطاع يمثل ثروة مصر القومية ، وعماد الاقتصاد الوطنى والصناعة المصرية ، ولأنه يعنى مستقبل مليون عامل به وأسره ، كما يمس مباشرة حياة الشعب المصرى بأسره ، تكتلت جهود النقابيين والمنتجين والخبراء والأحزاب والقوى السياسية الحريصة على تماسك كيان الوطن ومستقبله واستقراره للدفاع عن القطاع العام ووقف بيعه واسترداده مايبع منه وإصلاحه.

وإذا كان إصرار المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) على التعجيل ببرنامج الخصخصة ، يساءلهم فى ذلك المستفيدون داخل مصر من عمليات البيع بالجملة ، والمترشحون من وراء هذا الإهدار للمال العام والثروة مصر ، أهم أسباب تأجيل الحديث عن قانون العمل الموحد فإن سببا آخر للتأجيل هو اقتراب معركة انتخابات النقابات العمالية ومثلى العمال فى مجالس الإدارات التى ستبدأ بعد شهرين ، بالإضافة إلى انتخابات المجالس

حوله، ومنذ عرضه على منظمة العمل الدولية في جنيف - بوليت ١٩٩٥ - ثم على مجلس الدولة وأديا ملاحظتهما على بعض المواد، أعيد المشروع الى أدرار الحكومة انتظاراً للوقت المناسب من وجهة نظرها لإيقاظه من نومه. أعد المشروع فريق من القانونيين بقيادة د. البرعي، ورجال قانون يمثلون اتحاد نقابات العمال وجمعية رجال الأعمال (وهي تبت شيطاني لا يعرف أحد أي قانون يحكم عملها ونظم علاقاتها بمنظمات وأجهزة النظام القائم) والصناعات ووزاري العمل والتأمينات. (ووقعت عشر جلسات استماع شارك فيها مندوبون محدودون عن تلك الجهات في الفترة من يناير حتى مايو من العام الماضي .. ورغم ماتم من تعديلات خردة، والدولة الستة عشرة فإن المشروع مازال مليئاً بقتابل شديدة الانتفاخ تهدد استقرار وأمن الوطن..

تهديد

* هل نحن في حاجة إلى قانون موحد للعمل؟ أم أنه من الأفضل الاستمرار بقانون العمل القائم؟

** الإجابات تختلف طبقاً لاختلاف المصالح والوعي بها.

الواقع يقول إنه لا توجد قطاعات اقتصادية في مصر سوى القطاع الحكومي والقطاع الخاص.. فما يسمى الآن بالقطاع العام يدار بسياسات وينهج ويعقلى القطاع الخاص، بل إن ادارته الفعلية في أيدي رجال الأعمال، ولعل هذا يفسر طرح التحركات الشعبية التي تتم الآن للدفاع عن القطاع العام لشعارات إصلاحه أيضاً وتطهيره.

هذا الواقع يفرض وجود تشريع واحد لعلاقات العمل يعالج الاختلالات العديدة والفرق التسعة بين أوضاع ودخول العاملين وشروط العمل المتباينة طوال الثلاثين عاماً الماضية.

سادة وعبيد

وهنا تنشأ الاختلافات تبعاً لاختلاف المصالح.

رجال الأعمال والفاقدون من أصحاب رأس المال، تلك الجبهة الضيقة تتطلب علاقات عمل متحازة لهم مائة في المائة، «فالنشات ملكهم، ورأس المال يخصهم، ولاحق للعمل سوى في العمل بأذعان، وبدون

مطلوب قانون للتأمينات يعيد أموال العمال إليهم

التكافؤ بين أطراف العمل التي هي روح التشريع الجديد المطلوب إصداره.. وأيضاً بعد تعديل قانون التأمينات بحيث تعود أموال العمال للعمال، بدبرتها ويستفيدون بعائداتها لصالحهم، ولاستولى عليها الحكومة لاستخدامها ضدكم. وبعد تعديل قانون التأمينات ليلحق حركة التعاون ويضع على جميع المخدرات العائلية. وبشرط أن ينص تشريع العمل الموحد على الحفاطة على المكتسبات المالية القائمة في التشريعات الحالية وفي الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر كحد أدنى .. يتم التفاوض على أساسه، وبشرط أن ينص التشريع على عقد عمل جماعي لكل منشأة ومهنة وصناعة تكون العمل طرقاً فيه.

والعاملون بالحكومة أيضاً

بل إن قانون العمل الموحد يجب أن يشمل العاملين بالحكومة أيضاً..

قانونية علاقات العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٨ التي أقرها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، تنص على حق الموظفين الحكوميين في الحماية ضد كافة أعمال التفرقة التماخضة للفتايات وحققهم في التنظيم النقابي والحماية ضد كافة أعمال التدخل في تكوين النقطة النقابية أو تسيير أعمالها أو إدارتها وتكفل استقلالها الكامل عن السلطات العامة وتحظر فصل الموظف بسبب عضويته في منظمة نقابية أو اشتراكه في أنشطتها، وتقديم كافة التسهيلات لتلك المنظمات لتتمكن من ممارسة مهامها بسرعة وكفاءة سواء في غير ساعات العمل أو أثنائها. وتنص الاتفاقية على حق هؤلاء الموظفين ومنظماتهم النقابية في التفاوض حول شروط وظروف الاستخفاف، من السلطات العامة المعنية، واستخدام آليات التفاوض، وحققهم في استخدام الوساطة والمصالحة والتحكيم وكل آليات التفاوض، والتنص بالحقوق السياسية والمدنية اللازمة للممارسة الطبيعية للحرية النقابية.

هذه الاتفاقية لا بد أن توقع الحكومة عليها، وأن تؤخذ في الاعتبار عند وضع تشريع موحد للعمل حتى لا يصبح لدينا خمسة ملايين عامل بأجر في القطاع الحكومي - يعولون في المتوسط ٢٥ مليون نسمة - يتفاوضون الحد الأدنى الأجر الأساسي، وعلاوة تتراوح بين جنيهن وخمسة جنيهن سنوياً، في مجتمع تنقر أسفاره منذ عشرين عاماً بشكل أسبوعي أو شهري.

* كيف يتم التفاوض إذن؟ وما شرطه؟ وماذا نريد ويريد الآخرون من هذا التشريع الموحد؟

** للاجابة حديث آخر.

عقد يتضمن الحقوق والواجبات .. ومن ثم لاحق له في التفاوض .. والاعتراف بتنظيم نقابي، وبالتالي الحوار مع أطراف عمل، لأن طرف العمل الوحيد هو السيد، والسيد هو صاحب رأس المال، أما العامل فعيد - آلة - تستهلك ثم تلقى إلى الشارع خردة، والدولة مجموعة موظفين عند هذا السيد لتنفيذ أوامره..

هذه هي أفكارهم كما طرحوها في جلسات الإعداد والاستماع حول مشروع القانون.

رأى نقيض يقول: لأن المجتمع في أيدي أمثال هؤلاء .. ولأنه لا يتوقع صدور تشريع في أوضاع كهذه إلا بهدف القضاء على الأخضر واليابس في المجتمع لصالح حفنة لصوص، أو قاسدين .. علينا أن نملأ الدنيا ضجيحاً لعدم إصدار أي تشريعات .. والعمل بالتشريعات القائمة .. وزعم مشروعية مثل هذه التخوفات، لا ضجيج وقع ولا أوقفت تشريعات فاسدة عن الصدور .. باستثناءات قليلة ووجهت بالضجيج والحركة المنظمة كمبركتي الضعيفين (حتى الآن) والقوانين، منذ أعوام قليلة.

تشريع موحد ولكن

رأى ثالث يقول: نعم نحتاج لتشريع موحد لعلاقات العمل .. ولكن بعد إطلاق آليات المجتمع الديمقراطية، خاصة إطلاق حرية التنظيم النقابي كاملة، وحق ممارسة الإضراب عن العمل دون شروط. كشرطين أساسيين للمفاوضة الجماعية

كيف السبيل إلى..

انتخابات نقابية نزيهة؟

المرشحين على كافة المستويات وفقا لتقرير الأمين
وتفريغها التمهيدية بالمرشحين. ثم أعدت الأمانة
قائمة بالمرشحين للجلسات التمهيدية للتحالف داخل
للمعامل تعكس طبيعة التحالف القائم حينئذ في
قيادة الاتحاد الاشتراكي. وكان على مندوبي
التنقيبات في انتخابات المجلس التمهيدية أن
يلتزموا بهذه القوائم، وكادت تكون كارثة عندما
حاولت السيدة عاشقة عبد الهادي صاحبة
التفوق الكبير في ذلك الحين في أوساط عمال
الكيمياء أن تخرج على هذا الالتزام وتقسط
بعض العناصر التي لا تحظى بشعبية نقابية،
وجرى بذل جهود محمومة لإنشائها عن هذه
الحالة، وقد كان.

ومنذ ذلك الحين والانتخابات النيابية تجري في غرف مقفلة، لمجمعات العمومية تعقد في مرابيد، والانتخابات والجمعيات في مواضع مختلفة، لا يزال هذا الأسلوب يحقق للسلطة ما تريده من التحكم في نوعية القيادات النيابية في البلاد. الانتخابات النيابية التي تجري في الشتات، انتخابات أجان النيابية، يمكن التأثير عليها من خلال سلطة الإدارة وتدخلات أجهزة الأمن بحيث لا تتسلل إليها أغلبية منازرة، ما يساعد على التحكم في نوعية مندوبي اللجان إلى انتخابات النيابية العامة، ما القابعة الأولى فالسلطة على انتخاباتها أمر سهل. فالقانون يشترط أن توجد اللجان النيابية أرواها لدى النيابية العامة إجراء، انتخابات النيابية. ومن ثم فإن القيادة القائمة للنيابة تكون في الجهة الوحيدة التي تعرف أساء، مندوبى اللجان النيابية وانتازيرتهم ومن ثم لا يسهل على أحد غيرها (استثناء) الأمن (سبعا) معرفة طريقهم والاتصال بهم، ثم أن هذه القيادة هي التي تتولى استقبال المندوبين عند حضورهم إلى القاعة من أجل الانتخابات وتسكينهم في الفنادق وصرف بدلات السفر والهدايا لهم؛ والترتيب معهم بمقرات القاعة، والتعاقد على انتخاب القائمة التي أعدها قيادة النيابية، فانه إلى أغلب الاحوال لا يخرج قائمة النيابية، فانه إلى أغلب الاحوال لا يرى مندوبى المندوبين إلا على باب النيابية العامة، صبيحة يوم إجراء الانتخابات. ويحدث في معظم الحالات أن يحصر غالبية المندوبين على النيابية المرشح الدخيل خوفا من اغصاب قيادة النيابية. ومن ثم لم يحدث خلال الفترة من ١٩٧١ وحتى الآن أن تسلب مرشح مستقل عن قيادة النيابية، إلى أنتم إلى حزب معارض طرب الحكومة، إلى صفوف أعضاء، مجالس ادار النيابات العامة، إلا في أقل القليل. ما أجرى ادارة النيابات العام للعمال. فقد انتخب بالتركيز في معظم الدورات طوطب اعد، خاصة من الوفاء الخصة هؤلاء. أت ترك النيابات العامة مرسومة

بدأت وزارة القوى العاملة، بالتنسيق مع الاتحاد العام لعمال مصر، في الاستعداد للانتخابات النيابية التي ينتظر إجراؤها في الحريف المقبل. وحيث إن القانون القائم لا يزال يحظر تشكيل أكثر من تنظيم نقابي عمالي واحد في البلاد ، فإن من الضروري أن يفتح التفكير في الوسائل التي تكفل قيام تنظيم نقابي يعبر حق التعبير عن ارادة الجماهير العمالية العريضة ويكتسب قسطا طوعا أو بطرا من سلطة الدولة في تنظيم القوى العاملة. وأما في ذلك ، فيخضع عملية التحول الجارية على قدم وساق إلى اقتصاد السوق والبيئة.

محمد جمال إمام

وارتفع شعار لا صوت يعلو على صوت الحركة، وترجع تأجيل كافة الانتخابات العمالية ونهها خشيما ما قد ستر عنه من حركات عمالية على مدى هوي السلطة. ولم تعقد الانتخابات النيابية حتى هوي حركة ١٥ مايو ١٩٧١ وقام أنور السادات بحل التظيمات العمالية القائمة وأبجاء الانتخابات الجديدة للوطن من القيادات النيابية التي كانت تدبيل لعلها لم كان يسمى حينئذ مراكز القوى. وتفق ذهن القائمين على الانتخابات على حل إدارة للشرطة على نتائجها وضمان تصعيد العملية إلى مستوى النظام الحاكم إلى قيادة التظيمات النيابية. فقد قرر عدم عقد جميعات عمومية أو مؤتمرات عامة بالذكي المعروف. وأن يجري الانتخابات عوضا عن ذلك في غرف مغلقة. بحيث إن القارئ كان يشترط حصول المرشح على شهادة تركية من الاتحاد الاشتراكي، وأن الذي كان يصدر هذه الشهادة للترشحين النيابيين هي أمانة التكم في الاتحاد الاشتراكي. فقد قامت الأمانة بالاعمال في هوية

والمعاد في غير مصر من البلاد أن تجري الانتخابات القنابية من خلال مؤتمر عام أو جمعية عمومية لتشكيل اللجنة، سواء كان لجنة قنابية على مستوى التشابة أو قنابية عامة للهيئة أو الهيئ التشابة أو الاتحاد العام نفسه. ويضمن هذا الأسلوب محاكمات عمليا وواقعية للحكم المرشحين من خلال المناقشات التي تجري حول الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الاجتماع، من خلال مناقشة الاحتمالات والمباشرين بين المرشحين والتأنيش على مدى انعقاد الاجتماع. ولقد كان هذا هو النظام المتبع أيضا في مصر حتى عام ١٩٦٤، عندما انعقد آخر مؤتمر عام لاتحاد العمال في الفرقة التجارية بالقاهرة، وقال فيه العضء المؤخر كلمته، حيث حوِّر أصوات الأغلبية عن قيادة التنظيم القنابي في ذلك الوقت وأعطوه الفرصة في رأوا من خلال المناقشات أنهم يجدون بتولي قيادتهم، وذلك على الرغم من هيمنة الاتحاد الاشتراكي حينئذ، وتأييده للقيادة القنابية القائمة، وهو ما كفل لهم الاستمرار في مواقعها عن بعض التغييرات، تأخر ترتيبها في قائمة التصويت.

وعندما حل موعد الانتخابات القنابية، كانت البلاد قد تعرضت لكثافة حرب ٥ يونيو ١٩٦٧

فما هو السبيل إذن للخروج من هذه الدائرة المجهمة؟

من بين السبل التي قد تتبادر إلى الذهن أن تتكاتف أحزاب المعارضة لاعاد قوائم موحدة لانتخابات النقابات العامة والاتحاد العام للعمال. ولكن هناك محطوران في هذا الصدد الأول ، أن تنشط هذه الأحزاب أولاً في انتخابات اللجان النقابية. وهذا أمر يستحيل تصوره نظراً إلى كبر عدد هذه اللجان والذي قد يزيد عن ثلاثة آلاف لجنة. ولأن السلطة لن تسمح لأحزاب المعارضة بالحركة داخل المصانع والشركات والدوائر الحكومية. ومن ثم فإن الأحزاب السياسية المعارضة لن تستطيع في إطار اللعبة السياسية الحالية في مصر أن تضمن وجوده كان عدد أعضاء مجالس إدارات اللجان النقابية ممن ينتمون إليها ويقولون أن يترشحوا في انتخابات النقابة العامة باسمها. هذا إذا أغفلنا ما قد قارسه أجيال الأمن والأدارة من ضغوط على مثل هذه العناصر للتراجع عن هذا النزوع من الظهور . والمحذور الثاني ، أن من المؤكد أن بعض أحزاب المعارضة ستتحالف مع الحزب الحاكم للجيلولة دون تسليط من يسمون بالاسلاميين إلى قيادة التنظيم النقابي العمالي على كافة مستوياته . وأن برنامج هؤلاء لن يتسع لكثير من فصائل المعارضة الأخرى بما يسبح بتكوين جبهة موحدة من الجميع . فهل من سبيل آخر؟

قد يتساءل سائل وهل الأمر يستحق كل هذا الاهتمام ؟ ونقول نعم . لأنه إن كان للتنظيمات العمالية ثمة أهمية، فإنها تكون في ظل اقتصاديات السوق وألياته. ففي ظل ما يسمى بالاقتصاد المخطط (تجنباً لذكر كلمة الاشتراكية المشيرة لذكريات تزلزل البعض) كانت الدولة تتدخل في كثير من الأحيان لحماية العمال وإرساء دعائم العمل الاجتماعي، إما احتياجاً منها إلى الطبقات الكادحة أو تجنباً لصراعات قد تعرض النظام القائم إلى مشاكل هو في غنى عنها . ومع التحول عن الاقتصاد المخطط إلى آليات السوق والاقتصاد الحر، فإننا ، كما يقولون ، نعود إلى المربع رقم واحد الذي نشأت في ظله أصلاً النقابات العمالية. هنا يصبح العامل في حاجة إلى تنظيم يحميه من عنف آليات السوق ، ويصيح في حاجة إلى تكثف بلم شمل العمال ويوجد كلمتهم في مواجهة قوى رأس المال التي لا تبحث إلا عن مصالحها المالية أولاً وأخيراً. ولنضرب في هذا الصدد مثليين: الأول ، نظري وعام، وهو أن البطالة جزء لا يتجزأ من آليات السوق تكيف به الأوضاع المتعلقة بأحد طرفي الإنتاج ألا وهم أرباب العمل ، دون أن يكون للظرف الآخر، أي العمال ، أي دخل في



السيد راشد
الوفائق مع الحكومة

التحكم في مساره . ولم تعد البطالة ترجم في الاقتصاد الحديث أي فئة من القوى العاملة، سواء ما يسمى بأصحاب الياقات الزرقاء أو بأصحاب الياقات البيضاء ، بل أن الخطر المحدق بالفئة الثانية، التي كانت محظوظة إلى عهد قريب، أكبر مما يحق بالفئة الأولى في الآونة الأخيرة. ويوجد تنظيم نقابي قوى ، فإن أرباب العمل هم الذين يتحكمون في هذه الجزئية من آليات السوق بما يحقق مصالحهم التي لا تتسع.

والمثل الثاني خاص بعمال مصر بالذات، فقد طرح على الساحة مؤخراً مشروع قانون عمل جديد ، أعدته لجنة ثلاثية من ممثلي أصحاب العمل والعمال والحكومة، ونشرت الصحف أنه سيعرض في القريب على اللجنة الوزارية العليا لشئون التشريع لدراسته قبل إحالته إلى مجلس الوزراء لإقراره تمهيداً لعرضه على مجلس الشعب لأعتماده. وقد أجمع رأى العديد من القيادات العمالية ومن أصدقاء الحركة العمالية على قساد هذا المشروع وخطورته على مستقبل العمالة في مصر ، والذي تشير مذكرته الواضحة صراحة إلى أن الهدف من أن يعبر عن علاقات العمال في ظل تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى اقتصاد السوق وألياته.

ورغم ذلك يعرب رئيس الاتحاد العام للعمال في حوار له مع صحيفة الاهرام بتاريخ ٢٤ مايو الماضي عن حماسة الكبير لمشروع القانون، ويورد عنه إجابات ليس لها أثر في صلبه أي بمعنى «أنا راضى وأنها راضى وأنت مالك بقه» ، وما يعني أن القانون لن يجد معارضة قوية في مجلس الشعب طالما أن اتحاد العمال يوافق عليه ، إلا إذا استطاعت صحف المعارضة ومنظمات حقوق

الإنسان وأصدقاء الحركة العمالية ، كما فعل مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان في الشهر الماضي، أن ينظروا حركة توعية سريعة وشاملة بخطورة هذا المشروع. تعمل على تكوين ضغوط عمالية وشعبية قوية وواسعة تكفل تعديله بل يروى الحماية الكافية والعادلة للعمال في نطاق اقتصاد السوق وما يتشتمل مع آخر ما توصلت إليه قوانين العمل في بلدان اقتصاد السوق الرأسمالية.

وفي ظل قانون عمل بهذا الشكل. من يحس الطبقة العاملة، بعمالها البدين والمهينين ، سوى تنظيم نقابي قوى ، خاصة وأن هذا المشروع رغم كل سواته ينيط بالتنظيم النقابي الدخول في مفاوضات جماعية حول ظروف العمل والأجور ، نابعة عن جموع العمال ، والدعوة إلى القيام بأضرابات عمالية إذا ما فشلت جهوده في التوصل إلى نتائج ناجحة في هذا الصدد بالسبل السلمية، أي من خلال إجراءات التحكيم والتوفيق.

ولكن أين لنا بهذا التنظيم النقابي القوي المستقل الأداة. أن رئيس اتحاد العمال لم يخف في حوار الذي أشرنا إليه أن تنظيمه على وفائق كامل مع الحكومة وأن هذا هو السبيل الأمثل لتحقيق مصالح العمال. وفي ظل آليات السوق، عادة ما تفل الحكومة مصالح القوى الاقتصادية الهيمنة، خاصة عندما يفتقر الوضع إلى ضوابط تهذب من توشح هذه القوى وتنظم قراعه اللعبة بما يجعل للمعب مستوي أمام جميع اللاعبين ، وفي الستينات وفي أوج ما كان يسمى حينئذ بالتحجيرة الاشتراكية في مصر ، أذكر أن رئيس اتحاد العمال وقتها المرحوم أحمد فهمي كان يقول أنه لو عرف عمال القطاع العام أن لهم الحق في الاستقالة من عضوية التنظيم النقابي لأنتهاء هذا التنظيم، وكان يقول ذلك لأحاساسه بالجهود المبذولة لتهميش دور التنظيم النقابي ، وما يمكن أن يسفر عنه ذلك من فقدان العمال للثقة فيه. وكانت عضوية التنظيم النقابي وقتها بكل ما يجده من مساندة تنظيمية وفكرية وحوافز ومن التحدى السياسي عن طريق السلم النقابي . لا تزيد عن ٢٥ في المائة من حجم القوى العاملة . والمؤكد أنه بعد كل هذا التاريخ من التهميش ومن التحدى أنه تكون نسبة العضوية النقابية قد نقصت عن ذلك بكثير.

ورغم ذلك كله يبقى للتنظيم النقابي أهميته، ومن الضروري العمل على تنشيطه وتقويته، وما من سبيل إلى ذلك إلا من خلال التعددية النقابية ، والتعددية في المقام الأول ركيزة أساسية في فكر اقتصاد السوق الذي يرفض أي نوع من القيود على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. والتعددية صنو للتنافس الذي هو

وجوتسون ورئيس البنك الدولي فيما بعد، في كتابه الأخير الذي أصدره في العام الماضي بعنوان «استرجاع الذكريات» وهو يحكى عن تجربته عندما عمل وهو في التاسعة عشر من عمره بحارا على ظهر سفينة تجارية ليجع مصروفات الدراسة الجامعية «لقد اعطيتي هذه التجربة احساسا بالتعاطف مع الفئة التي يعيشها الطلاب غير المتخصصين إلى تقنيات عالية، وهو احساس لا يزال يؤثر في حتى الآن، وعندما كنت مسئولاً تنفيذياً في صناعة السيارات كنت أكن أعجاباً ببعض قادة نقابة عمال السيارات من أمثال والتر روثر (رئيس النقابة في ذلك الحين) وعندما توليت وزارة الدفاع حاولت تعيين جاك كونيواي أحد مسئولي النقابة مساعداً للوزير لشئون القوى العاملة».

فلا يبقى سوى الحل التدريجي، ألا وهو انشاء، تنظيمات عمالية موازنة، مثل النقابات العمالية وجمعيات الشكاوى أو التضامن العمالي، تتطور فيما بعد ويوزع الزمن إلى تنظيمات كاملة، ولنا في تجاربنا زعيم الراحل محمد فريد ومدارس العمال الليبية، والدور المؤثر الذي قامت به في تكوين الحركة النقابية، أسوة حسنة والمستهولة هنا شعبية في المقام الأول، لتحلها الأحزاب كما يتحلها الأفراد، مثلاً حدث بالنسبة لجمعيات حقوق الإنسان التي كثرت بما يوحى بالأمل بتعزيز حقوق الإنسان المضمومة في مصر، وهو طريق شاق وخطير، ولكن ليس منه بد.

وختاماً، يقول روبرت ماكنامارا، وزير الدفاع الأمريكي الشهير في عهدي كينيدي

جوه الاقتصاد السوق، والتنافس والعديد من الصناعات الأكيدان لاستقلالية أي تنظيم نقابي يطمح إلى أن يكون مثلاً حق التشكيل للقواعد النقابية وأقصى ألا يضرب إلى أحد مثل التنظيم النقابي المجد في بريطانيا، فهذه الوحدة تقليد مرعى وغير مثقل مثلاً في ذلك مثل التقاليد المستوردة المرعية في بريطانيا في غيبة دستور مكتوب مثلاً هو موجود في كل بلاد الدنيا، والتقاليد الديمقراطية داخل هذا التنظيم تحول دون انحرافه عن خدمة مصالح أعضائه، وإذا كانت التشريعات السارية في مصر تحول دون تلك التعددية النقابية، وأنه لا ينتظر من أولى الأمر أن يتنازلوا ببساطة عن هذا الامتياز الخطير، وأن اسلاط هذا الحق في إطار المعادلة السياسية في مصر أمر بعيد الاحتمال.

هل يستطيع وزير التربية أن ينتصر على مايا الدروس الخصوصية؟

تطالبهم بها المصلحة، وربما يعتقدون أن ارتفاع تلك المبالغ مما يزيد من قدرهم في عين التلاميذ وأولياء الأمور.

ولا يخفى على أحد، والسيد الوزير كذلك، أن مايا الدروس الخصوصية لا تقتصر على مرحلتى التعليم الإلزامي والثانوي، بل أنها قد استشرت بشدة في التعليم الجامعي، ولا يستطيع أي طالب يريد التفوق أن يفلت من نكاتها، خاصة التي يسمى بـ «كليات القصة» ولأسبابا كثيرة، بل وصل الاستهتار أن بعض الدروس العميلة الخاصة تعطي في مشاتل الجامعة الرسمية، ويقال أن هناك عدداً من الأطباء، الأكاديميين، قد تورقوا عن استئصال المرضى في عياداتهم ونفروا بدلاً من ذلك لاستقبال طلبة الدروس الخصوصية. وقد قام أحد الجيران الحاذقين بحساب دخل جار لهم يعمل مدرسا في إحدى كليات الطب من الدروس الخصوصية عن طريق التفرغ لحصص الطلبة المترددين عليه فوجد أنه يكسب نحو أربع مائة ألف جنيه في فصل الدراسي الواحد من تلك الدروس فقط! وقد نشرت صحيفة الأهرام في صفحتها الحوادث من ملحقه مصلحة الضرائب لآستاذ مادة التشريع في كلية طب عين شمس لتلهمه من ضرائب على مبلغ تقدره مليون جنيه كسبه من الدروس الخصوصية على مدى ثلاث سنوات ولآستاذ في كلية الهندسة بنقل الجامعة لتلهمه من مبلغ مائة.

ترسخ مجتمع الانتفاع في بلادنا. وهل من المعقول أن تطالب المدرس أن يكسب جريمته المحكوم التواضع الذي لا يمكنه من شراء سيارة أو ثياب لوكس أو ما شابه من مظاهر الترف التي يغضب بها المجتمع في الوقت الحالي، وأن يرفض ما يمكن أن يعود عليه سنويا من الدروس الخصوصية من دخل وقرير ينقله من طبقة المدرسين والطلاب، إلى أصحاب السيارات وخلافه.

والأغرب من ذلك أنه يقال أن تعلم الطيران المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، بما في ذلك تكلفة السفر والإقامة، أرض من تعلمه في مصر بسبب ارتفاع أثمان الدروس الخصوصية في المواد العلمية والتي لا يمكن لأي طالب أن يتجرب بدونها مهما كانت عقيرته في استيعاب دروس الطيران. وفيما يبدو أن السيد الوزير لا يستطيع أن يقضى على «مايا الدروس الخصوصية» بمجهود الشخصى فقط أو بمجموعة كبار مسئولي وزارته، فالمسألة لها علاقة وثيقة بالفساد الذي يضرب في بطن المجتمع والتسيب الذي استشرى فيه وقيم الجري وراء الثراء السريع التي علت مع ترسخ مجتمع الانتفاع في بلادنا. وهل من المعقول أن تطالب المدرس أن يكسب جريمته المحكوم التواضع الذي لا يمكنه من شراء سيارة أو ثياب لوكس أو ما شابه من مظاهر الترف التي يغضب بها المجتمع في الوقت الحالي، وأن يرفض ما يمكن أن يعود عليه سنويا من الدروس الخصوصية من دخل وقرير ينقله من طبقة المدرسين والطلاب، إلى أصحاب السيارات وخلافه.

من المؤكد أن الكثيرين من قراء الصحف اليومية ومشاهدي التلفزيون قد استلقت انتباههم ذلك الإعلان اليومي (٢٠ سم على عمودين) الذي ظل يطالعهم طيلة شهر أبريل وجزء كبير من شهر مايو عن مدرس علم النفس والاجتماع والفلسفة والنطق والدوسا في المراجعة المسائية في سبعة مراكز في القاهرة في شبرا ومصر الجديدة والمعادي وبولاق والكرمر والرج خاصة النخل ومراجعة صباحية في حلمية الزيتون والهلم والعجاسية، والذي دعا الطالب الذي يحجز بالتليفون بأن يرسل له مندوبا بعبارة تهاجيد دروس.

وقد ظلت أنظر يوماً بعد يوم أن يتدخل وزير التربية والتعليم لوقف نشر هذا الإعلان المهزلة أو إصدار أحد تصريحاته الثائرة بشأنه في إطار حملته التي يقول أنها ناجحة ضد ما يسميه مايا الدروس الخصوصية، ولكن خاب أملى ورجاني.

أما عن كون هذه الحملة غير ناجحة، فهو أمر متأكد منه من واقع تجربتي الخاصة. فقد جاني أبني الأصغر للتلميذ في السنة الأولى الثانوية في منتصف شهر مارس ليخبرني بأن مركز الدروس الخصوصية القريب من منزله والذي ينوي أخذ بعض الدروس الخصوصية فيه في السنة المقبلة، وفي السنة الأولى في نظام الثانوية العامة الجديد، قد أعلن أنه يوشك على إغلاق باب الحجز لديه، وأنه يشترط على التلميذ الذي يحجز أن يدفع مبلغاً من المال لتأكيد حجيته. وهذه المراكز منتشرة في جميع أحياء القاهرة، وليست بمستترة عن أحد، خاصة في أحياء مصر الجديدة ومدينة نصر وباقي أحياء القاهرة المشاهير، ارتباكاً في حركة المرور خلال المساء بسبب كثرة أولياء الأمور الذين يحضرون أولادهم لتلقى الدروس أو الذين ينتظرون خروج هؤلاء الأولاد من تلك الدروس.

وأما لماذا يضطر أولياء الأمور للخضوع لمايا الدروس الخصوصية، فالسبب بسيط للغاية، وهو أن العرف جرى في جميع المدارس الحكومية، العادية منها وما يسمى بمدارس اللغات، وكذلك في عدد كبير من المدارس الخاصة المتوسطة المستوى، ألا يلقي المدرسون أية دروس على تلاميذ الثانوية العامة، في عهدها القديم والجديد، وإذا ما اضطروا (أقصد المدرسين) إلى دخول الفصول فانهم يقضون الوقت في أي شيء لا في القاء الدرس، وعندما تشرع لجان التفتيش التي يرسلها السيد الوزير إلى المدارس تجري عملية هزلية تزيد من قفد الشئ. لأني ثقة في القيم وفي مدرسيهم والمستهوئين عن التعليم في بلادهم.

والدروس لا يبدون أي حرج ملحقه مصلحة الضرائب لهم، بل أنهم يذكرون بانتظار أمام تلاميذهم في الدروس الخصوصية قيمة المبالغ الفلكية التي

جنون البقر.. يفتح ملف

جنون الخصخصة..

ومافيا الغذاء

«بالرغم من صدور تقرير هيئة الرقابة الإدارية عام ١٩٩٠، والذي ينص على أن الهيئة تمكنت من كشف ١٨ قضية أغذية فاسدة، فلم يتم المساس بأحدهم».

* ثم -وفقا للذاكرة مقدمة من السيد/ وزير الصناعة في ١٢ / ١٢ / ١٩٨٩، بتغيير القرار الوزاري رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥، والذي يلزم المستوردين بالآلا تزيد مدة تخزين الكليدة المجددة على أربعة شهور- وفقا للمواصفات القياسية رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٨٠، وأصبحت فترة الصلاحية ٧ شهور.

* عندما تقدم الدكتور على عبد الفتاح وزير الصحة عام ١٩٩٤ بذاكرة- إلى هيئة الرقابة على الصادرات- تتضمن ١٤ إرسا لموردين للأغذية الفاسدة طالبا شطبهم من سجلات الموردين، ورفضت الهيئة وطليت منه تقديم مستندات تؤكد فساد الأغذية، أرسل إليها نتائج فحص معامل وزارة الصحة لعينات هذه الأغذية والتي تؤكد ذلك، فرفضت الهيئة مرة أخرى اتخاذ أى إجراء، حياهم بحجة أنهم ليسوا مدانين لأن رسائل أغذيتهم لم تدخل البلاد!!.

* أصدر الدكتور جويلى وزير التموين قرارا بختم اللحوم المستوردة بخاتم أخضر اللون لتمييزها عن اللحوم البلدية، للحيلولة دون الترويج لمافيا الاستيراد الملائين نتيجة خلط اللحوم المحلية الغالية باللحوم المستوردة الرخيصة، تدخلت قوى خفية وأوقفت القرار ،ومع انكشاف العملية أصبح خاتم اللحوم المستوردة أقرب اللون الأحمر

فى عدة كلمات يطرح الكاتب الساخر أحمد رجب -فى ٩٦/٤/٧ بجريدة الأخبار- وضع مستوردي اللحوم، بقوله «حصل طفل حاد الذكاء، على الدرجة النهائية عندما ذكر الجواب الصحيح على السؤال التالى: أبهم أقوى نفوذاً .. البرلمان أم الحكومة أم مستوردو اللحوم؟ .. بالتأكيد أنت تعرف جواب الطفل»!

ولعل السؤال الذى نراه أكثر صعوبة من سؤال أحمد رجب ، هو .. وما تلك القوة الرهيبة لمافيا استيراد اللحوم والتربيع على حساب غذاء الشعب؟ وما هى الوسائل التى استخدموها ليصلوا إلى هذا الوضع الخطير؟ وكسجد أمثلة توضح حجم هذه القوة ومدى تأثيرها ،نطرح ما يلى:

عريان نصيف



خاتم اللحوم البلدية)، واختلطت الأمور كما كانت.

* تحولت أسماء مستوردي اللحوم الفاسدة - طوال عام ١٩٩٤ - إلى أصعب «فزوة» داخل كل مؤسسات المجتمع المصري - حكومة وأهلية - بل دخلت إلى مرحلة «التحدي» وإعلانها. وقامت الأهرام الاقتصادية بنشر القائمة - وهم ٤٣ مستوردو اللحوم الفاسدة.

وبالرغم من ذلك وحيث إن القانون ١٢١ لسنة ١٩٨٢ - الخاص بسجل المستوردين - ينص على عدم شطب اسم المستورد من السجل إلا في حالة الحكم عليه بعقوبة جنائية، أو غرامة مقيدة للحرية، وهذا ما لم يتحقق بالنسبة لهم، وبالتالي ورغم تكرار توريدهم للحوم فاسدة، فما زالوا يخبر وسلامه. في الوقت الذي يتم فيه تطبيق القانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ بشأن التبدليس والغش، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن مراقبة الأغذية على أي - صاحب عربة كبدية - ويحكم عليه بالسجن.

* عندما تقدم النائبان **والهدوي قرغلي** و**محمد البدرشيني** باستجوابهما الشهير في أبريل ١٩٩٥ - بهذا الخصوص - قامت القائمة، ولم يكن د. عاطف صدقي وكمال الشاذلي بالنتيجة المعروفة سلفا، بل حاول تحويل السجنتين إلى منتهين. ولعل موقف الأستاذ **محمود معوض** من هذا الاستجواب بالاضافة إلى موقفه بعد ذلك من قانون الصحافة - كان سببا رئيسيا في حرمان قراء الأهرام من متابعته الموضوعية للحياة النيابية، إذ كتب في ١٩ / ٤ .. «عندما يكون الاتهام هو المشروع في قتل المواطن عن طريق «مافيا الاستيراد لغذاء الموت البطيء»، فإن جبل المسؤولية يجب أن يربط في رقية الحكومة».

* رغم الضجة العالية حول «جنون البقر»، وبعد أن تقرر وقف استيراد اللحوم - وفقا لذلك - من إنجلترا وأيرلندا، فحرصا على مصالحة هؤلاء المستوردين الساكنين (مع أن القرار لم يحرهم من الاستيراد من أي موقع آخر)، يتم الموافقة على استيرادهم للأغلال - من مواقع البقر المجنون - بشرط استخدامها في مزارع الدواجن، كما لا يمكن ضمان الالتزام به من ناحية وما يؤدي من خلال أكل الدواجن إلى الإصابة - كما يؤكد الأساتذة والخبراء البيطريين - بالفشل الكلوي، حيث أن هذه الأغلال يدخل في نصفها مواد حيوانية (مثل الدم المجفف

ومسحوق العظام.. الخ).

* تمكن هؤلاء المستوردون/ المافيا إلى أن يصلحوا - في سنوات قليلة من المليونيرات، بل الملياديرات.

مثل المليونير الذي كان يبيع أرواك الطيور المجرحة على أنها أرواك ديك رومي كما ورد في بحث كريمة كريمة، ومثل محتركي اللحوم بما فيها اللحوم الفاسدة كما جاء في تقرير الأستاذ **محمد حسنين هيكل**، ومثل أصحاب الأسماك التي وردت أسماؤهم في قائمة وزير الصحة كما حذهم د. رشدي سعيد.

* أخيرا - وليس آخر - فإن التحقيق الخطير بحملة روزاليوسف في ١/ ٤ من هذا العام حول مليونيرات اللحوم - والذي لم يتم تكذيب ما جاء به من أي جهة أو فرد - يتضح أن تجارة اللحوم المستوردة، ويحتكرها في مصر ثلاثة أباطرة تعمل السوق لصالحهم بحركة واحدة من أصابعهم، يضربون أي تاجر يحاول مشاركتهم في السوق.

وكشال لأوضاع هؤلاء الثلاثة، فإن أحدهم - وهو المسمى «الأميراطور أو ملك الكبدية الأمريكية» - يتورد مخلفات حلف اللانظلي التي يتم بيعها بملازم، والكبدية الأمريكية الجيدة.

* يستورد حوالي ٤ آلاف طن شهريا بمكسب ٢٨٨٦ جنيهًا في الطن الواحد.

* يمتلك أسطول شاحنات بالتلاجات قيمته أكثر من ١٠ مليون جنيه.

مخطط مافيا استيراد اللحوم حتى منتصف السبعينات لم تعرف مصر مافيا استيراد اللحوم إلا من خلال شخص واحد هو **توفيق عبد الحى**.

أما أن يصل الأمر إلى هذه الدرجة من القوة والاحتكار والهيمنة - في أقل من عقدتين - فلم يكن ذلك بالأمر السهل أو بالنمو التجاري العادي، بقدر ما كان نتيجة مخطط رهيب، يقوم على ثلاثة محاور:

١- **تدمير الثروة السمكية.**

٢- **ضرب الصناعة المحلية**

للدواجن

٣- **ربط سوق اللحوم في مصر**

بالمستوردة منها وليس بالمحلي.

وسنبدأ - في هذا العدد - بالبحر الأول الخاص بالثروة السمكية، ويتم استكمال الموضوع في العددين التاليين مختتما بوضع رؤيتنا وبرناميجنا للبدل بخصوص الثروة الحيوانية بشكل عام.

تدمير الثروة السمكية

امكانات مهولة، وناتج ضئيل

بالرغم من أن مصر تتمتع بإمكانات كبيرة تعطيها ميزة غير عادية بالنسبة للثروة السمكية، فهي تحتل بأكثر من ١١ مليون فدان من المسطحات المائية وحوالي ٣ آلاف كيلو متر من الشواطئ، إلا أن معدل استغلال المواطن المصري من السمك لم يعد - مع كل هذه الإمكانيات - يتجاوز ٦ كيلو جرام في العام، في الوقت الذي تصل فيه المعدلات العالمية في الدول التي لا تملك هذه الميزات - ما بين ٢٠ - ٣٠ كيلوغرام.

ليس هذا فحسب بل إن الفجوة السمكية - كما قدرتها دراسة للمجلس القومي للإنتاج والتشئون الاقتصادية صدرت عام ١٩٩٤ - تصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون طن سنويا خلال الخمس سنوات التالية لأصدار الدراسة.

آليات التدمير

يتبين من عملية «المسح» للواقع السمكي الحالي وتدهوره - بما لا يمكنه من أن يكون سلعة بديلة للحوم الحمراء - تقويم على أساسين:

*** مافيا المزارع السمكية وعصابات تجارة الزريعة.**

* تواطؤ - أو على الأقل تباطؤ - المسؤولين عن الثروة السمكية، بالنسبة لموضوعات التلوث المميت، التجفيف العشوائي، والفساد المستشري في هذا المجال. ويستفد صورة أكثر تفصيلا من خلال عرض الأراضى ببعض البحيرات الرئيسية المفروضة أن يتشكل منها النسبة الأكبر من انتاجنا السمكي:

بحيرة إدكو

- تحولت من مسطح مائي مساحته ١٥ ألف فدان، إلى ٥ آلاف فدان فقط بمثلثة البهيش والريش ولا يطلع منها للصيد سوى مساحة ٨٠٠ فدان.

- تقلص عدد الصيادين من ٥ ألف صياد، إلى أقل من ٣ آلاف يعيشون. وأسهرهم في أسوأ أوضاع انتاجية ومعيشية.

- كانت حتى عام ١٩٦٥ يغطي انتاجنا نسبة كبيرة من استهلاك مصر كلها حيث كان يستخرج منها حوالي ٨٠٠ طن يوميا، بينما أصبح انتاجها الآن لا يكفي لسكان مدينة إدكو وحدها (٢٠٠ طن في السنة).

أسباب تدهور البحيرة:

١- قيام ٢٥٦ مزرعة خاصة داخلها- تم بيع القدان منها بمبلغ ٦٠ جنيهاً
- تصل إليها المياه بالراحة وتستفيد من الكمية الأكبر من الزريعة ، على حساب البحيرة.
٢- عصابات اسطيد الزريعة من البحيرة بمساعدة المسؤولين عن حمايتها.
٣- ما أوصل مكسب كبار تجارها إلى ما بين ٥٠٠- ٦٠٠٠ جنيه يومياً وخاصة في الشهور أبريل ومايو ويونيو ويوليو.
٤- التلوث بمياه الصرف الصحي- ومخلفاته- من كل محافظة البحيرة.
٥- اعتمد مبلغ مليون و ٢٦٧ ألف جنيه لتدارك أوضاعها ، فازدادت سوءاً

بحيرة المنزلة

- تحول مسطحها من ٧٥٠ ألف فدان ، إلى ١٢٥ ألف فدان فقط .
- تدهور انتاجها بما أوصل حوالي ١٤٠ ألف صياد إلى حالة البطالة والجوع هم وأسرهـم . بعد أن كان انتاجها اليومي ١٢٠ طنًا في الصيف و ٦٠ طنًا في الشتاء .
- أسباب تدهور البحيرة:
١- التحفيف المستمر والعشوائى المدمر للبحيرة ، سواء من جانب وزارة الزراعة ، أو محافظة الشرقية ، أو التوسع العمرانى (الذى استقطع منها حوالي ٤٠ ألف فدان).
٢- لدرجة أن وزارة الزراعة- وفق خطاب رسمى منها إلى العميد ابراهيم الزهر مدير مشروع تنمية الثروة السمكية بمحافظة الدقهلية- تعلن فيه عن تيتها على تقليص مساحة البحيرة إلى ٣٠ ألف فدان فقط .
٣- التلوث القاتل لمخلفات تصف محافظات وجه بحرى تصب في مياه بحر البرق وبالتالي تستقبل بحيرة المنزلة- كما جاء في تحقيق جريدة التعاون ١٢/٢٧/ ١٩٩٤ -مليار وربع متر مكعب من مياه الصرف الصحي .
٤- مما أدى إلى اصابة ونفوق الأسماك واصابة مستهلكي السمك بالعديد من الأمراض وخاصة الفشل الكلوى ، كما أثبتت العديد من البحوث والدراسات الميدانية والمعملية وخاصة التى أجراها الدكتور / فكري الدسوقي -تتيل حميده رفعت عبد الهادي .

٣- استقطاع أجزاء كبيرة من البحيرة وإقامة «حوش» بها لصالح ذوى النفوذ وبحماية الطبيعة ، على حساب المياه والبركة للبحيرة.
٤- رغم اعتماد أكثر من ١٠ مليون دولار للمعالجة البيولوجية لمخلفات الصرف الصحى ببحر البرق ، وأكثر من ٣٥ مليون جنيه من جهاز تنمية شئون البيئة إلا أن الأوضاع فى البحيرة ازدادت تروياً.



يوسف والى البدرى فرعلى

بحيرة مريوط

- امكاناتها حوالي ١٥ ألف طن سنوياً ، من مسطح يقرب من ١٥ ألف فدان .
تدهور انتاجها- في السنوات الاخيرة - لما

يلى
١- امبراطوريات المزارع الخاصة التى قسمتها إلى أقسام ومريعات وملاتنها بالأحواش والسود ، بكل ما يؤذى إليه ذلك من استفادتها- لغير صالح للبحيرة- من المياه والزريعة.
٢- التلوث الناتج من مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى والصرف الصناعى لحوالى ١٥٠ مصنع أ، مما ترتب عليه- بجانب تدهور، الانتاج السمكى- اختراق الميكروبات والسموم جسد الأسماك كما قد يسبب اصابة الانسان المستهلك لها بالعديد من الأمراض الخطيرة ، كما ورد ببحث د. على خاطر -أساءة أمراض الاسماك.

بحيرة قارون

-مسطحها حوالي ٥٠ ألف فدان ، وكان انتاجها يبلغ ٥٠٠ ر.٥٠ طن .
-انخفض انتاجها إلى ما لا يزيد عن ٧٠٠ طن بالإضافة إلى انقراض انتاج الجبهرى ، وذلك التدهور الذى لحق بالبحيرة يعود إلى:
١- مياه الصرف الزراعى لحوالى ٤٠٠ ألف فدان ، مما أدى إلى نفوق الزريعة بنسبة ٨٠٪ .
٢- مشروع الملاحات المقام على مساحة ٧٥٠ فدان من البحيرة ، زاد من نسبة الملوحة بدلا من تخفيضها .
٣- مشاكل الصيادين كثيرة وليست هناك أى جهة تقدم لهم أى حلول
بحيرة البردويل
- يبلغ مسطحها المائى أكثر من ١٦٨ ألف

فدان ، يعمل عليها ١٥٠٠ صياد .

-كان انتاجها يبلغ ٣٠٠٠ طن سنوياً من الانتواع الفاخرة سالتدريس والبورى ، تدهور ناتجها وخاصة بعد صدور قرار منع الصيد عام ١٩٩٣ لاستخدام المراكب السمساء «الششولا» تحت حجة أنها تدمر الثروة السمكية ، بالإضافة إلى عمليات التحفيف التى تقلص مسطحها وإنتاجها.

بحيرة ناصر

- ثانى أكبر بحيرة صناعية فى العالم .
-كان متوسط انتاجها ٨٠٠٠ طن/ وكان من الممكن وفق دراسات مصرية / بابانية) أن يصل إلى أكثر من ١٥٠٠٠ طن / أما الآن فانتاجها لا يزيد عن ١٦ ألف طن .
ويرجع ذلك لما يلى:

١- ماخا صيد الزريعة والانتجار بها .
٢- الصيد بالصيدانين -الذين انخفض عددهم من ٥٠٠٠ عام ١٩٨٩ إلى أقل من الفين حالياً- فيعد سيطرة «المعلمين» أصحاب المراكب، أصبح تضر الكيلو .

٣- ارتفاع نفقات الفل ، من ١٥٠ جنيهاً للبركة الثلاثة ٢٥ طن إلى ٣٠٠٠ جنيه .

المزارع الحكومية.

الطرف. أن الجهات الحكومية المسئولة ، بدلا من أن تحاول تلافي- أو التقليل من- تدمير البحيرات الرئيسية لانتاج الثروة السمكية ، قامت باتشاء بعض المزارع ، ولعل أهمها:

* مزرعة كوم بللاج: تكلفت ٤ مليون جنيه وتدفق حوالى مليون جنيه سنوياً كفوائد للبنوك ، وأضررت ضرراً بالغاً لبحيرة مريوط ، ثم تقوم حالياً بعرضها للبيع أو الإيجار .
* مزرعة أبو العدا- يتركز أبو المطامير . بعد أن تكلفت عدة ملايين ، أصبحت- بدون معرفة من الذى سمح بذلك وماذا وراء موافقته- قرية سياحية خاصة (تشمل منتجعا وكافيتريا وحمام سباحة وفيللا) لأحد ذوى النفوذ والأموال .
وبالرغم من طرح الموضوع في المجلس الشعبى المحلى للبحيرة من خلال السيد/ عيد الهوهاب اللدبى ، إلا أنه لم يصل إلى أى اجابة ، أو بالذقة وصل إلى الاجابة التى يعرفها هو والكثيرون من محافظة البحيرة .
فى العدد القادم : «قيام وسقوط صناعة الدواجن فى مصر» .

على هامش يوم المرأة



المرأة المصرية

في عباءة الكفيل

د. أحمد محمد صالح

في هذه الأيام من كل عام يزدحم مطار القاهرة بعشرات الطائرات التي تعود بالأسر المصرية من السعودية والخليج. وإذا تابعت تلك الأسر قبل سفرها، ستلاحظ بدون مشقة أن النساء رجعن مختلفات المظهر والجوهر. فالسافرة رجعت محجبة، والمحجبة أصبحت منقبة، والتمتعة عادت أرهابية. فمن يسافرن سافرات أو محجبات بالإشارب المصرى البسيط الجميل، وعند عودتهن يجدهن مرتديات الحمار والتقاب، ممتنعات عن مشاهدة الصور والتلفزيون وكل أنشطة الفن، وأصبح لهن كتب في السفور والحجاب وفتاوى في الدين. ومنذ هزيمة الحلم المصرى فى يونيه ١٩٦٧، والمصريون يجرّون وراء أحلام مناقضة لطبيعتهم الثقافية والقيمية. وفى السبعينات تطور الحلم السعودى بمكيابه الاسلامى الحادج، وتسايفت المرأة المصرية، لأسباب اقتصادية واجتماعية كثيرة إلى الهجرة للعمل إلى السعودية سواء بمفردها برفقة محرم، أو مرافقة لزوجها. وإذا كان الرجل المصرى يعانى فى غربه عمله من اضطهاد الكفيل، فإن المرأة المصرية هناك تعاني عدة اضطهادات فى وقت واحد، أولا اضطهادها الطبيعي لأنها أنثى من الرجل سواء كان زوجها أو محرم من أقاربها، ثانياً اضطهاد مجتمع المهجر لها مرتين مرة لأنها أنثى ومرة أخرى لأنها مصرية. وثالثا اضطهادها مرة رابعة من زوجها أو من يحرم معها كتنفيس له عن اضطهاد الكفيل له. والمرأة هناك محكومة بعقول مجموعة من الشيوخ حارسى النظام الذى يدعم الغلو فى الدين سواء بالفتاوى أو المال أو الدعاية لأتمة التشدد. فحرية المرأة عندهم تعنى دائما تجرورها الجنسى وانفلاتها، وأثناء حرب الخليج قامت مظاهرة نسائية فى الرياض معظمن من اساتذة الجامعات السعوديات ومن العائلة المالكة يطالبن بحقهن فى قيادة السيارات بعد

ان امتلأت شوارع الرياض بالكويكبات والمجنات والاريكيات ومن يقدن السيارات ،وبشرت تلك الحادثة في بعض الصحف غير السعودية ولكن الذي لم يذكره أحد أنهم أي المظاهرات طالين بقفوى من شيوخ الأزهر ولين من شيوخهم عاجزى الصبر والبصرة هذا ما كتب في منشور يوزع سرا بين طلبة الجامعة وهذا الوصف لشيوخهم ليس من عدى بل كما يصغفهم البيان نفسه على لسان المظاهرات.

والمرأة المصرية هناك مستهدفة دائماً من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الهوليس الدينى) أو المظفرين، الذين يزعجون صور النساء، التي توجد على منتجات الملابس أو الأدوات النسائية حتى يصح كل شئ اسلباً من وجهة نظرهم، منتهى القياء الدينى ، وهم يتواجدون في الأسواق دائماً تحت مزايع الحافطة على القيم الدينية، والحقيقة أن علمهم الوحيد أجار المسلمين الأجانب على الصلاة ومراقبة النساء غير السعوديات- خاصة المصرات- مراقبة فاقصة لأجسادهن ليعلمنهن كيفية الحشمة، أو يوزعون شرائط الكالسيت عليهن، قارماً المصرية تنسب لهن حساسية خاصة وملخص تلك الشرائط أن كل ما يفعله المصريون كفر وحرام

والعجيب أن المظفر في الأسواق ينهى عن الاختلاط وينصح النساء بالحشمة ويتصح هو بفحص أجسادهن لعله يرى نافرة، وطبيعة جميلة مرتبها يبدأ بسنة آلاف ريال ومزمل وسيارة وتصرح بدخول المجنة، وتجدهم في نواصي الأسواق يصلون بين النساء والرجال ويدعون للفضيلة وخلفهم في قترينات المجلات قصاص نوم نسائية وملابس داخلية أحدث طراز بل ومايوهاوت بيكيني، منتهى التوازن الدينى، وتصف كاتبة سعودية المرأة هناك بأنها خطيبة تسير على ساقين، والرجل حيوان في حالة شبق مستمر، لذلك يلزمون البنات من سن الثامنة أو التاسعة بلبس العباءة وعدم اللعب الطفولى.

وإذا كنا نعرف أن عرب المجاهلية يمارسون وأتت عند ولادتهم أن دفنوا أبي حبة، فأغرب الآن يمارسون عمليات وأد المرأة، أى تعنتها في سواد الجبل والتخلف وهي حبة من أجل إثبات سلطة ذكورة مزعومة تحت راية الإسلام، فمطمئناً لديهم الدينية عن المرأة ،ويشتغلانها بمثل الموضوع الأساسي للخطاب الدينى،ومن أغرب الفتاوى وهي صادرة عن الشيخ العثيمين أحد القادات المعروفة هناك أن الخلوة التي تضمنها للنساء من السكر والبصون إزالة الشعر حرام لماذا يا سيدى ؟ لأنها تأخذ مواد خلقها الله للاك ولتضعها على مكان خبيث لتنظيف الشعر وينصح المرأة باستعمال المواد الكيماوية

الجديدة . وتقارس المرأة المصرية هناك سلوكيات منافسة تماماً لشخصيتها وتركيبتها الثقافية، فهي لا تستطيع كشف وجهها الا بحساب شديد ويحذر ، ويكون ذلك في المدن الكبيرة فقط، ولا تستطيع أن تجهر بأربابها ولا بد أن يكون الحرم معها في كل لحظة، لتسبر حياتها ، فهي تتوعد من الظهور في شياك أو شرفة حتى وهي مغفلة في العباءة ، فاقبل لها ، فالمرأة هناك مسجونة داخل اسوار مرتفعة من العادات والتقاليد الاستبدادية تخاف من الدور، لا تستطيع أن تصنع صورتها على الشهادات الدراسية، والعجيب أن ادارة تعليم البنات كلها رجال ، والمناهج التعليمية للبنات تختلف عن مناهج الذكور لصالح قيم السلف والتزمت، وجب وعزل المرأة والمبالغة في التزعة الذكورية وتفضيل الماشى وزيد العلم. فالمرأة هناك وهي في حالة الولادة تحت يد الطبيب تقطع وجهها وتكشف تحتها باسم الدين لصالح زعامة هشة لرجل خشن اللامع والصوت محدود الادراك يجمع اربع زوجات في بيت واحد ويجرى للصيدلي يبحث عن القريات الجنسية ويسببها علناً «حق المرأة» وتذهب المرأة أيضاً وهي معاً في سواد الجبل وتطلب من الصيدلي المصرى عادة في جراحة تحسد عليها ويحاجة عن حق الرجل.

وتعيش المرأة المصرية في هذا المناخ سنوات طويلة معاً في سواد لا يظهر منها شئ، صورتها غورة وصورتها غورة، اسها غورة ، كل شئ فيها أو مرتبط بها غورة، وهذا المجتمع يقرر أن دية المرأة نصف دية الرجل ويتعامل مع النساء بحواس فقط ويعتبرهن جوارى. وقد فوجئ مصرى مع اسرته في أحد الأسواق بشاب سعودي يعرض عليه شراء ابنته التي تبلغ ١٣ عاماً وتظهر عليها ملامح الجمال الآتونة؟! وفي المدن الكبيرة مثل جدة والرياض يوجد في الأسواق ملاهى منفصلة قسم للرجال وآخر للنساء. وعندما تذهب الأسرة للترويح تنقسم فريقين البات من الأم والصبيان مع الأب منتهى التدين. ولكن ملاهى المدن الصغيرة ممنوع فيها دخول النساء. والغريب أن العمال داخل ملاهى النساء من الرجال تناقص محير والكاتب الدينية الأكثر انتشاراً في التي تتناول فقه النساء وفقه دورات المياه والأدعية وبجانها بعض الكتب العلمية وكتابات مؤلفيها المرضى عنهم والذين يحضرون مؤتمر المتنادية ويتم تسييسهم لكي يولتوا مصر بأفكار مريبة، وقرأت كتاباً لاساذ جامعى

وطبيب أمراض نساء مصرى مشهور يعمل هناك حاول أن يثبت أنه قه ليس هناك دليل قاطع على تحريم الاتصال الجنسي من الخلف وهي نقطة تهتم هناك ويفضلونها . وهناك عالم سرى بالتليفون حياة أخرى لدرجة ممارسة الجنس بالهاتف، فكل شئ متاح في السجحت العباءة . ولك أن تتخيل كل شئ بشرط السرية فتفتش تجارة الأحمر رغم منعها وأفلام البورنو، ولا ادري ماذا سيفعلون أمام ثورة الاتصالات الكمبيوتر وتصل بالانترنت ويستدعى أفلام البورنو أو يجلس أمام التلفزيون ويستدعى أي قناة الا تبغاني العالم. بل ماذا يحدث حين تنتشر التليفون المرئي في البيوت، فمن أغرب المواقف التي يواجهها الاجنبى هناك مكالة تليفونية من رجل أو امرأة يقول لك أو لزوجةك الا تبغاني اذا قلت نعم يعطى لك اشارة وسيعاد وهذا سهل فالفئة في عباة ولا أحد يعرفها والشاب يلتقطها بالساعة عادة من الأسواق أو يقفز من فوق سور منزله في غياب اسرتها أو يأخذها بالساعة إلى البر (الصحراء) ، وبالتليفون تتم المواعيد بين الرجال والنساء. وأماكن اللقاء عادة في المستشفيات والاسواق وفي الحرمين حيث يختلط الكل ولا أحد يعرف الاخر فالنساء معيات في السواد ولا أحد يعرف من تحت العباءة.

والمرأة المصرية تعيش لمدة طويلة في مجتمع يعتبر النساء فيه مشكلة كبيرة ، فمن هناك ومز كل عيب ، مجتمع يؤمن قاماً أن المرأة مجرد رعاء جنسى ولا يجتمع رجل مع امرأة الا ومارس معها الجنس. ومن يعيش في منازل تشبه القلاع مكتفية ذاتياً بكل شئ، يصلها ضوء النهار عبر شباك صغيرة ذات قضبان حديدية مثل السجون فالمنزل لها حواظ مرتفعة وأسوار مكهربة ولبايات الكترونية لذلك تنتشر بينهن اصابات امراض الصدر والعينين، ورغم حالة الطوارئ المستمرة لفصل الرجال عن النساء تنتشر جرائم خطف وغتصاب النساء ثم القتل. ونتيجة لانغلاق المجتمع انتشرت أيضاً جرائم اللواط والشذو الجنسي بين النساء والشرشات الجنسية بالتليفون وغتصاب

الاطفال.. ومن التناقضات العجيبة نجد النساء المعبات في السواد يدخلن محلات الملابس النسائية، البائعون فيها رجال ويطابقن شرا. ملابس داخلية وقمصان نوم، ويخترن أمام العامل الذكر المقاس واللون والحجم والتولع بل بعضهن يطلن رأى البائع شخصيا، وزوجها واقف بعيد مثل الاسد يحرسها متشهى الاثران النفسى، وفى الصيف يترك الرجال زوجاتهم الاربع وأولادهم للسائتين والحدم من كل جنس ويذهبون للمعصرة والحجج ولكن عادة ما تخططن الطائرات مسارها وتهبط فى تايلاند أو تايوان وتركيا وسوريا يحتاجون هناك إلى المرأة لكى تعمل فى مجالات التعليم أو التريض أو الإعلام باتون بنساء اجنبيات وخاصة المصريات، لدرجة أن الرفيد الذى مثل المرأة السعودية فى مؤتمر المرأة فى بكين كان أكبر وفد نسائى والغريب لم يكن بينهن سعودية واحدة، وهناك يتم التدريس للبنات فى كلياتهن عن طريق دائرة تلفزيونية أو أساتذة فاقدى البصر لانهم يعتقدون أن الجنس مسيطر على تفكير الجميع.. وكان يشير حثقى اعلانات التوظيف التى تتطلب استاذة جامعى اعمى للتدريس فى كليات البنات واتذكر حكايات الف ليلة التى تحكى عن الخواص والاغوات الذين يخدمون النساء فى القصور. ثم يتضح بعد ذلك انهم فحول وتختل اعلانا مطلوب فيه اساتذة جامعيين يشترط فيهم أن يكونوا من الخواص أو الاغوات، فانجس شغلهم الشاغل.

وهذا المناخ العام الذى تعيشه المرأة المصرية لسنوات طويلة سواء بمفردها أو مع أسرته يجعلها فى موقف حدى، حيث يحاول المجتمع هناك عن تعدد أو غير تعدد أن يفرس فى وجدانها أن الرافاهية التى يعيش فيها نتيجة أساسية لتطبيق الشريعة، وأن الفقر والأزمات فى مصر نتيجة أساسية أيضا لعدم تطبيق الشريعة. ويظهر ذلك بطريقة مستترة فى الخطاب الاعلامى الرسمى، وفى الخطاب الدينى على منابر المساجد بطريقة صريحة وعلانية. والنساء المصريات هناك يكتسبن بسهولة الاتجاهات الانجيلية نحو قيم

التزمت، وحجب وعزل المرأة، والمبالغة فى النزعة الذكورية، وتفضيل الماضى، ونبذ العلم والتفكير العلمى، وتضخيم النزعة العائلية والقبلية، وتسمية الروح القديمة. ويواجه أيضا الاتهامات الموجهة إلى مصر بالكفر والاحاد من قبل المجتمع هناك. ويؤيد على ذلك اكتساب النزعة الاستهلاكية الشرهة التى تسود فى مجتمعات الوفرة.

ومن جانب آخر تتعرض النساء المصريات فى تلك الدول بصفة خاصة المدرسات والممرضات إلى ضغط مستمر وبأشكال مختلفة من قبل المؤسسات الدينية الحامية لمظاهر الغلو فى الدين، وتستجيب نسبة كبيرة منهن لتلك الضغوط، فتتغير طريقة ملبسهن إما لتدعيم موقفهن أمام منافسة العمالة الآسيوية الرخيصة الأجر، أو لتباهرن عن جهل بحياة الوفرة، حتى يمتد الموقف إلى مهاجمة بلدهن. وهنا يجب أن نؤكد أن استعداد المصريات للاستجابة لأفكار التطرف فى الخارج يبدأ من الداخل، حيث ما زال المجتمع المصرى رغم كل التحولات الثقافية والاجتماعية التى اجتاحت بناءه الاجتماعى يمارس بعمق التمييز الجنسى بين الرجل والمرأة.

ومن الأسباب الهامة أيضا التى تجعل النساء المصريات ضعيفات أمام مواجهة هذا الضغط، انتشار الفن المصرى الهابط القاسى فى ذلك المجتمع، والذى يصور المرأة المصرية داعرة ورخيصة، لدرجة أن المصرى هناك لا يجد فرصة للدفاع عن بلده، ونساء بلده أمام الحضرة الحاطية التى رسب الفن الهابط فى وجدان الناس فى تلك الدول، وتنسى أن أموالهم هى التى تقول ذلك الفن الهابط، فهم يوظفون الفن المصرى لكى يشع غرائزهم، فتنتهم مصر بالقصور من قبل أبنائها، ويعنى آخر أنهم يصدون لى الغلو فى الدين، ويربعون أسباب المسك به داخل مصر.

وعند هودة المرأة المصرية للوطن حاملة معها الافكار المسطحة والسلوكيات الضالة بالانقسام بين الكلام والعمل، تشكل عن قصد أو غير قصد نمطا جديدا للتطرف الدينى فى مصر، ومنهن الزوجات وأساتذة الجامعات والمدرسات اللاتى سوف ينقلن أفكارهن الرافضة إلى أولادهن وتلاميذهن، وهنا يجب على المؤسسات والنظرات المهمة بالمرأة وهجرة العمالة توعية وتنوير المهاجرات. ويجب أن نذكرهن لأن المرأة ليس

لها مشكلة مع الاسلام ولكن مشكلتها مع المسلمين الذين كيفوا مبادئ الاسلام وفقا لعاداتهم وتقاليدهم. فعمودية المرأة عزيت ظلنا إلى الاسلام لأنها فى الحقيقة تنتمى إلى المذود كائما يرون المرأة مجرد دجاجة تضع البيض، فالحرى ليس من بدع المسلمين ولكنه من تقاليد شعوب البحر المتوسط الشامية فى القدم. ونذكرهن بأن المرأة المصرية الفتية سبت جميع نساء العالم باستقلالها، وإن أول ملكة فى التاريخ الانسانى كانت مصرية وفى حشيشه سموت التى اعتلت العرش فى منتصف القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وإن ١٦ مارس هو يوم المرأة المصرية حيث حاصرت مدافع الانجليز مظاهرات الطلبة والنساء، بزعامة هدى شعراوى عام ١٩١٩، ونذكرهن بنهوية موسى، وزينب كامل حسن، وسهير القلماوى، وأمينة السعيد، ونوال السعداوى، وغيرهن من القهائد النسائية، ويجب أن نعلمهن ونفسر لهن الحكم الأخرى لحكمتنا الدستورية فى قضية النقاب والذى أوضح واثبت فساد النطق الذى تستند عليه جماعات الارهاب فى مصر والدول المشجعة له فى اعتبار النقاب فريضة. واذا كانت البنوك المصرية تعلن كل عام عن برامج توجيهية للمدرسين والمدرسات المعاربن لتلك الدول لتعلمن فيها كيفية التصرف فى مخدراتهم، ورغم أهمية هذا الاعداد خاصة الوعى الادخارى بين المهاجرين، فهم فى حاجة شديدة أيضا لاعاداهم من النواحي الدينية والثقافية لمواجهة مظاهر الغلو فى الدين فى بلاد المهجر، خاصة وأن معظمهم يتجه إلى دول الخليج خاصة السعودية، حتى لا تعاطف العوائد السلبية الاجتماعية لهجرة العمالة المصرية للعمل فى دول الخليج وتصيح مصدرا من مصادر تغذية افكار التطرف خاصة مع انتشار اشكال من الاسر لم تعرفها مصر من قبل مثل الاسر اليتيمة، والاموية، وكان من نتيجتها زيادة التفكك الاسرى، الذى جعل الاباء فرصة سهلة للانحراف السلوكى والفكرى خاصة مع غياب الاب والام معا (أنظروا أخبار الحوادث والمشاكل فى الصحف والمجلات وخاصة بريد الجمعة بالاهرام).

* هل توجد حركة بدون رائدات ؟

حركتنا مازالت ضعيفة ومبدلة

تتسم الحركة النسائية الشعبية بالتعدد وكثرة المجموعات التي تكونها ، لأنها تنبع من إزادات متعددة وليس من قرار علوى واحد .
* نحن نملك التعدد وكثرة المجموعات ، فهل يعنى هذا أن لدينا حركة نسائية شعبية قوية ؟

** لقد ذكرت فى البداية أن أى حركة هى نتاج صراع طويل فى التاريخ ولا يمكن القول أن صراعنا قد أصبح يقد طويل ، بالإضافة إلى أنه لا توجد حركة فى تاريخ البشرية استطاعت أن تحرر أى فئة فى المجتمع إلا بدفع ثمن غال .. فماذا قدمت الحركة النسائية ؟ حركتنا .. مازالت ضعيفة . ومبدلة ومازالت مؤمنة على حياتها الاقتصادية والاجتماعية وتخاف الخروج عن صمتها .

الحركة النسائية إحدى مهماتها أن تدافع عن يعضدها أو يضرب خاصة من النساء لكن الحركة النسائية هنا دافعت عن من ؟

بل إنى أراها دوراً فى دفن رائداتها بالتجاهل والصمت . أراها تلعب دوراً فى صمتها تجاه تزيف الحقائق .
اليس غريباً أن تكون هناك حركة بلا رائدات !!

إن الحركة المصرية لم تعرف أى رائدة سوى هدى شعراوى .. لأنها أتت من التاريخ الرسمى للحركة النسائية التى تدرس بالمدارس . هدى شعراوى نالت موافقة السلطة فى حينها فاستجحت من السلطة أن تسجلها كرائدة وحيدة فى الحركة النسائية إذا التاريخ الرسمى يتكلم عما يعنيه فى الحركة النسائية ، فأين صوت الحركة غير الرسمية ؟ أين رائداتها اللاتى جابهن السلطة وكانت لهن مواقف سياسية ؟ لماذا لا نؤرخ لرائداتها اللاتى أثرن فيها ؟

* على من يقع عبء تسجيل التاريخ غير

فى أثناء الحوار ، أثارت باندعاش شديد السؤال:

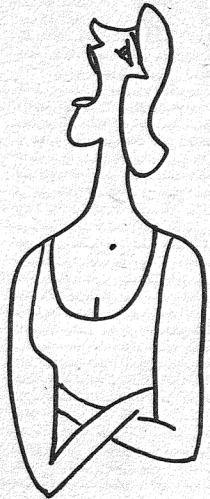
هل توجد حركة بدون رائدات ؟ وقبل أن نبدأ الحوار أقول : لا .. لا يمكن أن تكون هناك حركة بدون رواد .. أى حركة لكن .. ألا يحدث أن نجد كتاباً بلا عنوان .. وعزفاً بدون صوت .. ولا ينفى هذا أو ذاك أننا سنجد العنوان ، وأن العزف سيصدر صوتاً .. مؤكداً سيصدر صوت .

والدهشة حين تأتى من خبرة طويلة ، ومن تاريخ مزدهر ، قد تعنى خيالاً ثرياً طفولياً الخيالاً أو واقع اشتد أزمتيه وأرتبكت عناصره فيدفعنا دفعاً للاندعاش . أهر الواقع والخيال الشرى أم كلاهما .. خطرات أخرى فى ملف (الحركة النسائية) سنخطرها مع نوال السعداوى التى غابت عنها سنوات أربع ولم تكن يوماً غائبة .

* هل يمكن أن ندعى البراءة سائلين عما إذا كانت لدينا حركة نسائية أم لم تشكل بعد ؟
** إن أى حركة شعبية (ومنها الحركة النسائية) لا تقوم هكذا من فراغ ، وإنما هى نتاج صراع طويل فى التاريخ ضد الفكر السائد الذى يكرس الاضطهاد .

فماذا قدمت المرأة العربية من فكر يناهض الفكر السائد فى الماضى والحاضر ؟ وكيف استطاع النساء أن يحوكن هذا الفكر الجديد إلى ممارسة جديدة وقوانين جديدة وقيم جديدة فى الحياة الخاصة والعامة ؟

إن الحركة النسائية الشعبية الحقيقية لا تنشأ بقرار من السلطة بتكوين اتحاد نسائى رسمى - بل هى تنشأ من النساء أنفسهن فى كل مكان ، فى المدن ، والقرى ، وفى الأحزاب ، والتنظيمات ، والنقابات ، ومختلف التجمعات الشعبية ومنها الجمعيات الشعبية والجمعيات الخيرية ، ولهذا



جيهان أبو زيد

الرسمي للحركة النسائية؟

• أمام الحركة النسائية مهمتان أساسيتان الأولى هي تجميع النساء وإزالة القيود التي تحول دون تفعيلهن ومساهمتهن في بناء مجتمع أكثر حرية والثانية هي التأسيس النظري لفقضية المرأة .. والمجسرات الموجودة على الساحة في الغنية بعمل هذا التأسيس وطرح الظواهر الموجودة وربطها بالعوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. فلا توجد حركة بدون تاريخ أو فلسفة خاصة بها وعليها ألا تسجيل التاريخ لكي تكشف ماهية الفلسفة التي سنعمل بها.

• تحدثت عن أهمية تفعيل النساء .. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

• داخل المجتمع الواحد لا يمكن أن تحظى أي فئة مهمورة بحقوقهن وتغير القوانين لصالحها إلا بالقرعة السياسية أو القوة العسكرية .. فإذا كانت المرأة مطرودة من المشاركة في القوة العسكرية .. فلا يبقى أمام المرأة العربية إلا القوة السياسية التي يمكن بها أن تغير القوانين العامة أو الخاصة لتصبح أكثر عدالة وأقل ازدواجية وتناقضاً

لكن هذه القوة السياسية لم تتحقق للمرأة في أي بلد عربي حتى اليوم .. ورغم تزايد عدد النساء المتعلّقات تعليمياً عالياً والعالمات في مختلف المهن والبرازات في عدد من النقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية ومجلس الشعب والبرلمان. لاتزال المرأة العربية أقلية هامشية في كل هذه المؤسسات السياسية لاتتجاوز نسبة ٨٪ في أحسن الأحوال ولاتزال القوانين في جميع البلاد العربية

لاتسمح للمرأة بتكوين قوة سياسية .. وكل مايسمح لها به هو تكوين جمعية خيرية أو نقابية يباح لها النشاط الاجتماعي المحدود وبشرط الانعقاد عن أي نشاط سياسي فيما عدا مآثره السلطة.

• لكن كيف يمكن للمرأة العربية أن تشكل قوة سياسية؟

أنا أعتقد أنه لا يمكن لأي شريحة اجتماعية مهمورة أن تصبح قوة سياسية ضاغطة إلا إذا تحققت لها هذه الشروط الثلاثة: ١- الوعي بالأسباب الحقيقية للقهر أو الاستغلال.

٢- التنظيم السياسي.

٣- القدرة الاقتصادية على هذا التنظيم. ولابد من الاعتراف بأن المرأة العربية على اختلاف مستوياتها الاجتماعية لاتزال محرومة من هذه الأسس الثلاثة رغم مكاسبها في مجال التعليم والعمل وأجر الاشتراك في النقابات والائتمادات المهنية والعصالية ومجالس الشعب والبرلمان.

• إذا كان افتقار هذه الشروط الثلاثة سبب ضعف ووهن الحركة النسائية أفلا تترين أن المناخ العام يشكل سبباً آخر؟

• مشكلة الحركة النسائية جزء من مشكلة الحركات السياسية في بلدنا والتي تعمل من خلال هامش ديمقراطي ضيق للغاية يشتد خناقها على الأحزاب والمجموعات والنقابات والتعاونيات .. فالمنافس العام لاشيوع على نحو أي حركة سياسية جادة فالوضع في مصر شأنه شأن أي نظام عربي

آخر يسمح فقط بتواجد الأشكال التي تدعم استقراره وتدفع عنه وتضرب بشدة تصل إلى حد الفتي مع من يختلف معه أو حتى من يلجأ إلى ضرورة التغيير الحقيقي.

أيضا تصاعد القوى الدينية السلفية لعب دوراً أساسياً في تردى الحركات التنويرية بصفة عامة في مصر وفي العديد من الدول العربية أيضاً.

هذا الضعف بأسبابه المتنوعة وامتداده على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الدينية يمثل تحدياً كبيراً أمام الحركة النسائية التي تريد أن تكون حركة ديمقراطية شعبية تتجاوز الشريحة الصغيرة في المدن إلى الشرائح العريضة من الشابات وربات البيوت والفلاحات وغيرهن ممن لا يمكن شيناً حتى الأجر الناتج عن عملهن.

وتضيف نوال السعداوي:

أيضا فإن من أهم عناصر ضعف أي حركة خوفها وإبتعادها عن مناقشة الأخلاق .. فالحركة النسائية ومثلها في ذلك الكثير تخشى الاقتراب من مناقشة الأخلاق برغم أن الأخلاق السائدة هي أخلاق مزدوجة وفاسدة .. والاسلام جزء من قوته أنه يقدم نظاماً للأخلاق فماذا قدمت الحركة النسائية أو الحركات اليسارية في العالم كله من قيم أخلاقية بديلة تتفق مع أطروحتها النظرية؟ لم تقدم شيئاً.

باستثناء اليسار في القرن ١٨ والذي قدم نظاماً أخلاقياً بديلاً لكنه للأسف لم يستقر لعدم إصراره عليه.



تحت عنوان (المرأة في العالم العربي : تجارب الماضي وآفاق المستقبل) تستعد جمعية تضامن المرأة العربية (الدولية) مؤتمراً الخامس في الفترة من ٢٧-٣١ أكتوبر ١٩٩٧ حيث سيهتم المؤتمر بدراسة تجارب العقدين الآخرين لأوضاع المرأة في البلاد العربية المختلفة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . كذلك ربط قضية المرأة العربية بقضايا الوطن العربي في مختلف نواحي الحياة في الدولة والأسرة من أجل رؤية أشمل ومعرفه أعمق مشاكل النساء العربيات وعلاقتها بالمشاكل العامة . أيضا تحديد البرامج والوسائل لعلاج السبلات وتدعيم الإيجابيات فيما يخص حياة المرأة العربية العامة والخاصة .

استضاف مستقبل المرأة العربية في ظل التغيرات الدولية والعربية

ستقدم الأبحاث والبحوث تحت ٤ محاور رئيسية:

- السياسة والاقتصاد
- التعليم والصحة
- الأسرة والقانون
- الثقافة والإعلام

المرأة

في

العالم

العربي

شيخ الأزهر في نادي الليونز

خليل عبد الكريم

-بتعبير القرآن «المستضعفين» يتفقد أحوالهم ويقدمهم على غيرهم من «المأث» فكان يأذن لعمار ويلا وخباب وسلمان وعامر بن فهيره -رضي الله عنهم قبل أبي سفيان و (سيد قريش) صفوان بن أمية، وحكيم بن حزام ويطلق المكوث مع الأولين ، ويأنس بهم وينسبط إليهم، أما قمة شئون التقديس فقد فعل العكس:

أقبل على المعطرات ، المرفهات ، التاعسات ، زهرات المجتمع الراقي وهوانم الهائ لايف وبنات الطبقة المخملية ، وأشاح بوجهه القدساني عن: العاملات ، الشغالات ، الكادحات ذوات الأصابع المجلدة (المتفرجة من كثرة العمل) والأبداى الخشنة والأقدام القشقة (في المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية / قشفت : تغير من تلويح الشمس فهو قشفت. ا. هـ. و العامة في مصر تقول: مقشفت.

كان نبى الله المعصوم عليه وآله أفضل الصلاة والسلام ، بهتهم بأموه جيرانه ويصلهم ويبرهم، يعين ضعيفهم ، ويوزر مريضهم، وعشى في جنازة ميتهم وقال : «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» متفق عليه- ولا شك أن «شيخ الجامع» عفا الله عنى وعنه يحفظه، ومع ذلك لم ينفذه وأعرض ونأى عنه بجانيه وأعطاه ظهروه المهيب، تعوذ بالله تعالى من الخذلان، وأنى ينقضه قيدا من أن يعنى بأحوال ساكنات البيوت الأبله للسقوط فى حواري الجمالية والعطوف والدراسة والحسينية وهن «جبرته» هول به (كأكولته) المجلدة إلى صاحبات القصور الفخيمة والقبيلات الأتيفة والشقق السور لوكسن العبيدات عنه مكاناً ، ومكانة ، وأوى إليهم واستمع إلى حكاياهن المسلية اللطيفة الطريفة «ياى»!!!

يا شيخ الشيخ

استغفر لذنبك واتبع هدى نبيك وتب إلى ربك.

وتحن أهل (اليسار الاسلامى) سوف ندعوه جل شأنه وتقدس أسماؤه أن يقبل توبتك ويعفو عنك ، بشرط ألا تعود لمثلها.

الشيخ طنطاوى رأس الجامع العتيق المشهور إعلاميا بـ «الأزهر»، لبى دعوة عضوات نادى الليونز فأغضب «جبهة علماء الأزهر»، وأسخطنا نحن أهل «اليسار الاسلامى» أما زمزمة الجبهة فخرجها إلى:

أ- أنه جلس إلى «الكاسيات العاريات»، وهذا وفق مذهبتنا نحن سبب هزل ضامر، فقد قلنا لهم ولغيرهم أن ليس الحجاب والفتاب والخمار مسألة طبقية اجتماعية ، شرع لتمييز الحرائر عن الإماء (الجوارى / العبيدات / المملوكات) ففي سورة الأحزاب ، فى الآية التاسعة بعد الحسين :

(ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذى)، وفى «مفاتيح الغيب» أو «التفسير الكبير» لـ فخر الدين الرازى (يعرفن أنهن حرائر فلا تبعن)، ويعد أن ألغت البشرية بكفاحها البطولى ودمائها ، الرق، الذى أجازته الديانات الابراهيمية الثلاث لم يعد هناك مقتضى لارتداء تلك «الشارت» أو «العلامات» لأن (العله تدور مع المعلول وجوداً وعمداً).

ب- وأن نادى الليونز مثل الروتارى من الهيئات المشبوهة وهنا جمجموا (لم يفصحوا) ولم يبينوا كنه هذه الشبهة أهلى وطنية أم دينية، وهذا لا يلقى بـ (حملة العلم الشريف!) فلا يوجد فى الكتاب أو السنة نص واحد يجيز لهم رمى الناس بالباطل وإتهامهم بتك الصورة دون دليل ثبوت، وإذا أقدم عليه غيرهم فلا يجمل بهم خاصة وأنهم يرفعون الشعار الخليلوت (الخداع الفتان) إياه.

ولكننا نحن أصحاب «اليسار الاسلامى» -والعهد بنا أننا لا نتمسك بالقشور ونتجاوز عن السافس- أخذنا على صاحب الفضيلة أو فضيلة صاحب ما هو أعمق ، أنه خالف هدى محمد فى أمرين:

أن الرسول عليه الصلاة والسلام كان يهتم بأمر المسحوقين والمطحونين.



زيوجانوف وخلقه قتال اليمين

يلتسين و زيوجانوف



الجنرال



وثبت شعبية الشيوعيين الروس من ١٢.٥ ٪ في الانتخابات البرلمانية عام ٩٣ ، إلى ٢٢ ٪ في الانتخابات البرلمانية عام ٩٥ ، إلى أكثر من ٢٣ ٪ في الانتخابات الرئاسية يونيو ٩٦ . والقراءة الأخرى لهذا الخط البياني الصاعد أن الوعي الشعبي الروسي يتدهور الأوضاع قفز نحو التبلور قفزات واسعة صوب الضفة الأخرى المعارضة للحكم. وقد تخير الوعي الشعبي أن يمر برباطته تحت قوس نصر جينادى زيوجانوف ، وليس من باب الإصلاحات بطريقة أفضل كما يطرح جريجورى يافلينسكى ، أو إعادة تقسيم العالم لصالح الغرب وروسيا كدولة قوية تنال حصتها من ثروات العالم الثالث كما دعا جيرونوفسكى. وقد تخير الوعي الشعبي الروسى الاشتراكية على الرغم من التشويهات التي تعرضت لها في التطبيق بإهدار قلبها الديمقراطية الحى، وبالرغم من الحملات المفرضة الضخمة التي فتحت عليها النيران، ليس بحثا عن الحقيقة أو تطوير التجربة

جولة ثانية من صراع الفقر والثروة

رسالة موسكو

أحمد الحميسى

ولكن مجرد طعنها في الصميم والتبل في جهرها كمشروع إنساني متكامل في مواجهة الرأسمالية.

وحينما يكون هذا العدد من اليسار بين يدي القارئ ستكون الجولة الثانية من الانتخابات قد بدأت بين بوريس يلتسين وچينادي زويجانوف، وربما تتحقق إمكانية «المفاجأة التي قد يصنعها الشعب الروسي بوضعه نقطة الختام في حياة يلتسين السياسية» كما أشارت بشار العدد السابق.

أما عن الجولة الأولى التي انقضت، فإن المواطنين فيها كانوا ينتخبون «أشخاصا» وليس «برامج سياسية» و «صفات» وليس «أحزابا» هذا باستثناء يلتسين وزويجانوف قطبي الصراع الآن. وإلى حد كبير فإن المواطنين حتى بالنسبة لقطبي الصراع لم ينتخبوا أيضا برنامجين سياسيين واضحين، بقدر ما اختاروا فعليا بين «حقيقة الأوضاع في روسيا الآن» وبين «ما كانت عليه تلك الأوضاع سابقا». فالذين صوتوا ضد يلتسين لم يقرأوا برنامجا، لكنهم عانوه، والذين صوتوا مع زويجانوف لم يقرأوا برنامجا أيضا لكنهم عاشوا من قبل في ظل شيء مقترن بالاستقرار وشبه برنامج زويجانوف. وعندما كنت تسأل مواطنوا روسيا لماذا سبدلوا بصوته مثلا لصالح طبيب العيون فيودوروف كان يجيب «رجل محترم وعالم». أما عن يافلينسكي فإنه لبييد هو «رجل حاسم يستطيع نشر الأمن».

ومن وجهة نظر «الوعي السياسي الروسي الشعبي» كان المواطنون يصوتون لصالح إما تصورات عامة أخلاقية، وإما تصورات عامة سياسية. ومن هذه الزاوية سيكون من الصعب الحديث عن «وعى سياسي» كما نفهمه نحن. لكن التصويت ضد يلتسين وفوز زويجانوف يحواليا ٣٣٪ يعني أن «ثمة وعيا أو حتى شعورا بالصالح» لا يرقى للدراك السياسي، ينشئ في النفوس من قسوة الأوضاع الراهنة، ومن الحساس بالهانة والظلم. وهنا انتخب المواطنون ما يرونه في زويجانوف بغض النظر عنمن قد يكونه زويجانوف في الواقع

الفعل. وما يراه الناس في زويجانوف هو الاشتراكية والشيوعية السوفيتية. لقد اختارها الناس مجددا في شخص زويجانوف بالرغم من ربط الاعلام القسري بين «زويجانوف» و«الشيوعية». وقد تخبروه رغم كل الصفحات التي سودتها وسائل الاعلام، والأوقات التي خصصتها الاذاعة والتلفزيون على مدى عشر سنوات لسحق الاشتراكية وتصورها باعتبارها مجموعة من المثالب والانتهاكات. فالسترات العشر السابقة لم تستطع أن تطرح في روسيا حلا فكريا مختلفا لأزمة الرأسمالية المتوحشة.

والحقيقة أن ٣٣٪ من الشعب الروسي لم يصوت لصالح زويجانوف، لكنه صوت لصالح الاشتراكية التي هي أبعد وأغمق من زويجانوف. وقد جرب الشعب الروسي أن يصوت للقومية في شخص جيرونوفسكي، ثم جرب أن يصوت لصالح «المستبد العادل» في شخص الجنرال لبييد القادر على «أشاعة الأمن»، لكن الاثنين خلا. فقد تخض جيرونوفسكي عن مهرج مخصص في الفضائح السياسية. وكشف الثاني عن أنه لا يطمح لأكثر من منصب في الحكم، ما أن عرضه عليه الرئيس يلتسين حتى ترك ناخبيه مهرولا إلى السلطة. ولكي يعري زويجانوف طبيعة الصفقة التي عقدها يلتسين مع الجنرال- تسال: «لقد كان الجنرال مركزنا منذ عام كامل، فلماذا لم يفكر يلتسين في الاستعانة بأفكاره سوى الآن؟» أما عن الناخبين (١١ مليون) الذين وقفوا مع الجنرال فإنه وعد بحالة أصواتهم إلى يلتسين في الجولة الثانية، لكن زويجانوف صرح بأن: «أولئك الناخبين ليسوا عبيدا لبيروتوا، ولا تنتقل أصواتهم بحق الملكية من مرشح لآخر، وسيصوتون في الجولة الثانية لمن يريدون دعمه».

وقد حصل زويجانوف على ٣٣٪ من الأصوات (مقابل ٣٥٪ ليلسين)، لكن زويجانوف انتزع تلك الأصوات بالقرعة تحت حصار إعلامي شديد القسوة بكل معنى الكلمة، حتى أن مرشحا آخر للرئاسة هو يافلينسكي قال صراحة إنه: «لا يمكن الادعاء بأن فرص المعايه الانتخابية كانت

متساوية أو متكافئة». وصرحت أرميكة بهذا الصدد بأن: «الحدود قد امتحت بين صلاحيات يلتسين كمرشح للرئاسة وصلاحياته غير المحدودة كرئيس للدولة»، وذلك في معرض تعليقها على أن يلتسين فاز بتصوُّد الأبد من أوقات الدعاية التلفزيونية. ولم تقتصر وسائل الاعلام على دعم يلتسين فقط، لكنها قامت بفتح النيران من مدفعيتها الثقيلة دون توقف على زويجانوف، وكانت تنشر له الصور وهو يقف فوق هرم من جماجم البشر، يد يده بقطعة لحم للشعب الراكع تحت قدميه وتكتب: «ها هي الاشتراكية التي يعدمكم زويجانوف» بينما دأبت على نشر صور للرئيس يلتسين وهو يخنو على حفيده، أو بين أفراد أسرته. والدعم الاعلامي جزء، أما الدعم الحقيقي الأكبر فكان وقوف الغرب سياسيا بالكامل مع يلتسين، وزيارات كبار قادته إن كررتم زيارتهم. ثم جاء الدعم المالي المباشر عندما قرر الاتحاد الأوروبي قبل شهر من الانتخابات وضع «خطة لدعم الإصلاحات في روسيا»، ثم عندما منحت المؤسسات المالية يلتسين عشرة مليارات دولار قبل الانتخابات- ما بين فبراير ومايو ٩٦- ليدفع منها الرواتب المتأخرة للعاملين، ويروى بجزء منها عمال المناجم بتسديد قسط من رواتبهم.

ومن الدعم الاعلامي، والسياسي، والاقتصادي انتقل الغرب إلى التهديد بأن المؤسسات المالية لن تتعامل مع الشيوعيين في حال فوزهم في الانتخابات- وهو ما أعلنه ميشيل كامبديسيو مدير صندوق النقد الدولي، وجيمس فولفينسون رئيس بنك الانشاء والتعمير- لأن برنامج زويجانوف يشتمل على ما يتعارض مع توجهات الجهتين ومع الانشائيات المرفوعة بينهما وبين روسيا. وفي ١٧ مايو عقد قادة رابطة الدول إجماعا لهم في موسكو وحضر رؤساء الدول المستقلة جميعا دون أن يتخلف أحد منهم. وكانت تلك المرة الوحيدة على الإطلاق في تاريخ الرابطة منذ انشائها عام ١٩٩١ التي توحيحت فيها كلمة القادة في إعلان للشعب الروسي أنه «وإما الشيوعيون وإما الرابطة»! وغضب الغرب نظره بالكامل- في سبيل إلحاح

يلتسبن- عن حرب الإبادة العرقية التي يشنها النظام الروسي على الشيشان، وقال كلينتون مبررا الحرب: لقد اضطر الرئيس أبراهام لينكولن من قبل لخوض حرب كهذه حفاظا على وحدة الأراضي الأمريكية. وعلى حد قول السياسي الأمريكي مايكل ماكغول فقد كانت القضية الرئيسية بالنسبة للإدارة الأمريكية هي: «بذل أكبر قدر ممكن من الدعم ليلتسبن بحيث لا يبدو واضحا أن الغرب يراهن عليه، ولهذا اقتضت اللباقة السياسية الحديث عن دفع التحولات الديمقراطية وليس عن إنجاح يلتسبن».

وبالرغم من كل ذلك فقد غير الشعب الروسي عن رأيه الصريح، ولم تنطل عليه مختلف التعديلات الطحجية التي أدخلها يلتسبن على النظام، ولم تنطل عليه أيضا الراشدي الضخمة التي وزعها يلتسبن بسخاء في الأقاليم. وقبل أن تبدأ الجولة الأولى من الانتخابات صرح جيمس كوليس المستشار السياسي للإدارة الأمريكية حين سئل عن توقعاته بقوله: «إن أحدا لا يستعد للموت، إنه يحل فجأة، أيضا ستحل فجأة في روسيا نتيجة الانتخابات الرئاسية». لكن النتيجة التي حلت فجأة بالانتصار النسبي الضخم لزيوجانوف كانت تختمر ببطء سنوات حكم يلتسبن. فقد صنعت ذلك النجاح المناطق العمالية والزراعية المعتمدة، وعمال المناجم، وقرقاء المدن في الخزام الأحمر الشيوعي المحيط بموسكو جنوبا مثل: كورسكايا، وبريانسكايا، وولجا رودسكايا، وليبسكايا وأرلوقسكايا. والمعدمون في مناطق ما وراء الهيكال، وصوت لصالح زيوجانوف 39٪ من عمال المناجم في منطقة كوزياس وفي المناطق العمالية وصلت نسبة التصويت لصالحه أكثر من أربعين بالمائة. والقهم الجوع والفقر الفروق الدينية قصوت 60٪ من المسلمين الروس في أكبر مراكز تجمع إسلامية بشتارستان وبشكيريا لصالح الشيوعيين، كما صوتت أغلبية جمهورية بروجيجان

اليهودية ضد يلتسبن لصالح الشيوعية. ودعت زيوجانوف أغلب مناطق الصراعات القومية بالقرقاز مثل داغستان وأوسيتيا الشمالية وغيرها وانتقلت الأصوات متنافسة تقريبا في مدن وسط روسيا وهي المدن التي نشأ فيها بظهور السوق فرص عمل في مجالات التجارة والتسويق والوساطة والخدمات. وانخفضت الأصوات المؤيدة لزيوجانوف في المدينتين الكبيرتين: موسكو وبترسبورج فحصل في الأولى على 15٪ مقابل 62٪ ليلتسبن، وفي الثانية على 15٪ مقابل 50٪ ليلتسبن. وبشكل عام وفقا لما كتبه ايفسكا فان «أنصار زيوجانوف يبدؤون هناك حيث ينتهي الأسفلت» أي في الأرياف والمناطق الفقيرة.

وبشكل عام فإن التصويت وضع خطا فاصلا بين الثروة والفقير في روسيا. بين الذين صنعوا ثروات خرافية خلال سنوات النهب القليلة، وبين خسين مليون مواطن منهم أربعون مليون تحت خط الفقر، وعشرة ملايين من العاطلين عن العمل. وعندما وضع الرئيس السوفييتي السابق جورباتشوف برنامجا للانتخابات ونحسه بقوله: «إن المهمة الأولى الآن هي منع الشيوعيين من الوصول للحكم» فانه لم يحصل حتى على نصف المائة من الأصوات. بل ولم يحصل في بعض المقاطعات مثل تولسكايا مثلا ولو على صوت واحد حتى عن طريق الخطأ أو السهو الذي يحدث أحيانا. وبدا من «القوة الثالثة» السياسية التي أراد جورباتشوف زعيمها كقوة تقف نظريا بين يلتسبن وزيوجانوف (وعلميا ضد زيوجانوف أساسا)، برزت «قوة ثالثة» أخرى تعبيراً عن فئة تمت واستفحلت في السنوات المنصرمة من «الروس الجدد» الذين شقوا طريقا سريعا إلى قمة الثروة في روسيا. وبرز وجه التحولات القبيح العاري من كل قناع فكري أو سياسي أو أخلاقي في شخص الملياردير المرشح للرئاسة بروتستساليوف. وتقدر ثروة بروتستساليوف بأربعين مليار دولار. وتنتج شركته «فيرين» للأدوية عقارات سنويا في

حدود مليار دولار (بالملايين كانت شركته في الأصل مصنعا حكوميا معروفا لانتاج الأدوية). ولكي ندرك شكل ومحتوى القوة الفظة نستشهد ببعض من الأقوال بروتستساليوف للصحافة الروسية حيث يقول: «إن حياته تتحدد بعاملين اثنين» «صناعة المال والتكاثر»، وأن شعاره هو «المال والجنس والسلطة»، ويضيف أن زوجته ناتاشا تذكر عليه «كن رجلا قويا معي، وراكم الأموال» أما هو فيقول لها «ما هذا يا ناتاشا؟ والله إنك لعاهرة.. العاهرات فقط يطلن المال والجنس في نفس الوقت». ويعلم بروتستساليوف صراحة أنه عرض على زيوجانوف ملياري دولار لكي يبيع له زيوجانوف كتلة الحزبية في البرلمان. لكن الأخير رفض العرض. وعندما أدلى بروتستساليوف بصوته في مركز انتخابي خرج من هناك ويرفع زوجته لأعلى على يديه أمام الصحفيين قائلا: «هكذا أريد أن أرفع روسيا لأعلى». ولم يحصل الملياردير الذي يتباهى بأنه يملك ستمائة سيارة مرسيدس وفوقو على نصف المائة من إجمالي الأصوات مثله مثل جورباتشوف. لكنه قال بعد ذلك «إن تلك الانتخابات نقطة الانطلاق لحياتي السياسية ليس إلا، وقد عرضت على روسيا ثروتي كلها مقابل الحكم، في المرة القادمة سأصبح ولن تمنعني قوة عن الوصول».

ودكرتي بروتستساليوف بصدفة لقاء جرى في فندق فاخر بموسكو بيني وبين أحد كبار التجار المصريين الذي قال مازحا تعليقا على سير أعماله في روسيا: روسيا هذه طورة كبيرة جدا، ولبنية جدا. تكفي لكل من يسعى للربح من أميركان وعرب وطلانية. فقط مد يدك وكل حتى تسع بالنها. والشاف. وضحك متلصقا يسبح شفهيا بظاهر كفه ممدقا في ليري إن كانت الطورة المتخيلة أماما في الهواء قد أثارت لعابي أم لا. ولم أثنأ أن أسند هذه الشبهة العملاقة. لكنني كنت أفكر في منطق بروتستساليوف والروس الجدد الذين لا يتقهم التهم الأطروية لانتقام طورة عملاقة مؤلفة من طبقات من النفط والماس والعمل الانساني والأسلحة واللحم

بتعيين الجنرال المفرق الذي صوت له نفس الناخبون من الجماهير العجيبة سابقا بجيرونوفسكى. أما عن الأصوات التي رآهن يلتصين على كسبها بفضل تعيين الجنرال فانها كانت صوّتت في كل الأحوال ضد يلتصين، كما أن طبيعتها الاجتماعية والسياسية قد تكون أقرب إلى زيوجانوف منها ليلتصين. هكذا لا يستطيع أحد أن يقطع بأن الأصوات التي تخلى عنها ليهيد ستقف مع يلتصين. كما أن وقوف جريجورى بافلينسكى زعيم كتلة بايلوكو ضد زيوجانوف لا يعنى أن أصوات ناخبيه ستذهب للحتم إلى يلتصين.

إن المصير الغامض لتلك الأصوات يحيط الجولة الثانية يختلف الاحتمالات ليس آخرها فوز جينادى زيوجانوف. من ناحية أخرى فإن أجهزة الإعلام الروسى قدمت خدمة أئدب لصاحبه حينما بالغ في تصوير النصر الوشيك للرئيس من الجولة الأولى. فقد تعرت تلك الأكاذيب فجأةً واتضح للمواطنين أنهم كانوا ضحايا وهم تلك الدعايات التى سعت للإيحاء لهم بأن صوت المواطن الفرد منهم لا قيمة له، لأن يلتصين سيفوز في كل الأحوال. الآن يرى المواطنون أن يلتصين لم يعد بحاجة لأكثر من «دفعة كتف أخرى بسيطة» لطرده من الكرملين. وقد يطلق هذا الرعى بأن ثمة آملا للفيظ المكظوم لدى الكثيرين ضد يلتصين.

وستجد حوالي ٢٨٪ من الأصوات التى تبعتها بين ليهيد وبافلينسكى وجيرونوفسكى مصير الجولة القادمة. وقد قفقت كل تلك الأصوات بتأييدها للرئيسين الثلاثة ضد يلتصين، من بينها ٢٠٪ دعمت ليهيد وجيرونوفسكى، أى مع الاتجاهات التى بدت لأربك الناخبين أكثر تشددا. وإذا لم ينتج زيوجانوف- مع أنه قاب قوسين من النصر الصام- بسبب الحظر العلنى والدولى فإن الرعى الشعبى الروسى قد نجح في التبلور في أولى حالاته «الرفض».



جيرونوفسكى

وقبل أن تبدأ الجولة الانتخابية الثانية من الصراع بين الفقر والثروة في روسيا سعى الرئيس يلتصين للعب بالورقة الانتخابية عندما عرض على الجنرال ليهيد منصبى مساعد الرئيس لشئون الأمن القومى، ورئيس مجلس الأمن القومى مع صلاحيات موسعة. كما قام يلتصين بعزل وزير الدفاع جراتشوف الذى ارتبط اسمه فى الأذهان بحرب الشيشان وأخفاقات العسكرية الروسية هناك، وبراهن يلتصين بذلك على كسب جمهور واسع ممن ينفقون ضد الحرب. أما تعيين ليهيد فانه براهن به على كسب أصوات الناخبين (١١ مليون) الذين صوتوا مع الجنرال الذى أعلن ذات مرة أن طبعه «جنرالى.. وليس لبرالى». وقد ارتكب الجنرال في ساعات معدودة بعد تعيينه كل المحافقات الممكن ارتكابها في هذا الوقت القصير. فقد أعلن عن أن الأوساط المقربة من وزير الدفاع المعزول حاولت القيام بانقلاب عسكري لكنه أحبطه، وعلق رئيس الوزراء على ذلك بقوله: «إنى في غاية الدهشة من هذا النبأ» ثم أعلن الجنرال أنه هو الذى سيتخير وزير الدفاع المقبل، ثم أضاف أن أول عمل سيقوم به هو طرد كافة أعضاء مجلس الأمن القديم. وأحس يلتصين أنه ارتكب حماقة

والاختراعات العلمية والبشر. وكنت أفكر في أن الروس الجدد لن يتخلوا بسهولة عن نصيبهم من الطورطة الذى حصلوا عليه بسرعة بمجرد رشقة سكين وشوكة في عصر جورباتشوف- يلتصين، وأنهم سيفقون بكل قوتهم وراء يلتصين. وليسوا وحدهم، فقد هبطت في مطار شيرميتيفكا موسكو في اليوم السابق على الانتخابات طائرة بويينج أمريكية قادمة من نيويورك، نزل منها الكسندر هيج وزير الدولة الأمريكية السابق، وجيمس فولسى المدير السابق للمخابرات الأمريكية بصفتها من المراقبين الدوليين للإشراف على «سير الانتخابات».

نعم... إن الطورطة ضخمة جدا حتى بدا من متابعة الغرب لها أن المعركة الانتخابية تدور ليس في روسيا ولكن في واشنطن أو لندن. ولم يعقد مجلس الأمن القومى الأمريكى منذ مطلع هذا العام سوى جلسة واحدة فقط في فبراير خصصها لمناقشة «الموضوع الروسى» لبحث كيف ستكون العلاقة بين موسكو واشنطن إذا وصل زيوجانوف للحكم؟. ونحن نستشكر حكومته؟ وهل سيقضى على كل ما قام به يلتصين من تحولات وبأى إبقاء وسرعة؟ وبأية درجة من الجزرية قد يفعل هذا؟ وهل يقدم على إلغاء مجموعة المعاهدات الخاصة بتقليص الأسلحة؟ وهل سيعاود إحياء الاتحاد السوفيتى السابق، أو إقامة اتحاد مصغر من روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا وكازاخستان؟ أم أنه سيمضى على النهج الليبرالى لبرلندا وزعيمها الشيوعى السابق كفاشتيفسكى؟ بحيث لا يخرج عن إطار الإصلاحات الاقتصادية التى قُت بالفعل؟ وهل يفسد زيوجانوف «فجأة» الزحف الأمريكى الأوروبى الروسى المنسق على مارش النظام العالمى الجديد؟.

والواضح أن ضوء الماضى العالق بصوت زيوجانوف ما زال يثير المخوف والذعر. ومع أن برنامج زيوجانوف قد لا يكون بالحدة التى يصورها الغرب، إلا أن وصوله للحكم قد يبدل من برنامجه تحت ضغط قوى كثيرة منها التجمع العسكرى الصناعى الروسى.

الناتو يخلق بجناحي أوروبا وروسيا

وساهت عام ٩٤، وعام ٩٥ في مشاورات عسكرية روسية-أمريكية في ولاية كانزاس بأمریکا، وفي توسكس بالقرب من موسكو. وقيل في حينه إن تلك المشاورات جرت في إطار التعاون الثنائي بين البلدين وفقا لبرنامج «الشراكة» وعام ١٩٩٦ أرسلت روسيا فرقة عسكرية إلى البوسنة وخضعت لفرقتها تلك لقيادة الناتو بوضوح الهمة. وفي الأول من يونيو- قبل لقاء برلين بيومين - وحتى الحادي عشر منه دخلت روسيا في تعاون مباشر مع الحلف في عملية «درع السلام» لعام ٩٦، وذلك بمدينة «ياغوفسك» في أوكرانيا قرب الحدود البولندية. وانضمت لنفس المشاورات أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا والمجر وبulgaria وتشيشيا وسلوفاكيا. وقامت روسيا عشية لقاء برلين بإتمام عملية سحب آخر الصواريخ النووية التي كانت موجودة في أوكرانيا، وأصبحت الدولة الثانية بعد كازاخستان التي تخلت رسميا ونعليا عن السلاح النووي، ولم يبق من أسلحة نووية الآن سوى في بيلاروسيا. وبالاتصاف ل مشاورات ياغوفسك وسحب آخر الصواريخ الاوكرانية، مهدت موسكو للاشتراك في دورة الحلف وفقا لصيغة «١+١٦».

وإذا كانت «القوات الأوروبية» ستتولى النزاعات القليلة جدا في أوروبا (كالبوسنة)، فإن الدور الذي يوليه الناتو لروسيا أكبر بكثير من الدور الأوروبي. فالهمة التي ينبغي على روسيا التصدي لها تشمل النزاعات المتعددة في الساحة السوفيتية السابقة المعرضة للتفجرات العرقية-الشيكان، الصراع الأرمني-الأذربيجاني، طاجيكستان وامتنادهما للعنق الافغانستاني، الصراع الجبوري على الباكستان. ويخطط الناتو أيضا لتوريط روسيا في ساحة العالم الاسلامي الذي يحتاجه الظاهرة الاسلامية السياسية وخاصة في آسيا الوسطى.

وهكذا فإن «القرار التاريخي» للناتو في برلين كان قرارا بأن يبدأ خلقه بجناحي أوروبا وروسيا القادريين على مساعدة الصغر الأمريكي في الاشراف على إدارة شئون العالم.

المعروف أن روسيا ترفض- بدرجة أو أخرى- انضمام دول البلطيق الثلاث مباشرة للحلف لأن لتلك الدول حدودا مع روسيا. ولكن إذا كانت تلك الدول لن تنضم للحلف لكنها ستضبط لصيغة «الامن الأوروبي» فما المانع؟. أما أن ذلك الامن الأوروبي نفسه خاضع للناتو فتلك قضية أخرى!

أيضا فإن ذلك «القرار التاريخي» سيوفر على أمريكا نفقات توسيع الحلف التي أنشأت لجنة المزاينة التابعة للكونجرس الأمريكي أنها ستتراوح ما بين ستين إلى مائة وخمسة وعشرين مليار دولار في السنوات الخمس عشرة الأولى. ومن هذه الزاوية سيوفر النظام الأوروبي الجديد على أمريكا تلك النفقات بتبليده ضم البلدان المرشحة للناتو. وهكذا وجد الحلف صيغة مثلى لاستخدام أوروبا تحت شعار منحها حريتها.

أما عن الدور والموقف الروس فقد نقل أوضح ما يكون في عبارة يفجيتي بريماكوف حين قال إنه: «ليس ضد التوسع السياسي للحلف، لكنه ضد التوسع العسكري له». وتضطلع أنجاد المارقة في ذلك التصريح في أن حلفا عسكريا بطبيعته لا يمكنه- إذا توسع- إلا أن يقوم بذلك عسكريا فقط. ويشبه قول بريماكوف هذا أن يخاطب المرء مدفعا مصوبا نحوه بقله له: «أنا ضد انتشارك العسكري، لكنني مع انتشارك السياسي». وعندما أعلن بريماكوف في برلين أن وصول حياكل الناتو إلى الحدود الروسية أمر غير مقبول، فإنه قدم كحل وسط الاقتراح بأن يقدم الحلف- بدلا من التوسع- الضمانات السياسية اللازمة لدول شرق أوروبا. علما بأن هذا الاقتراح هو أيضا تحايل على الحقيقة، لأن الضمانات السياسية تسمح بالتدخل العسكري.

وقد بدأ الموقف الروسي المتدهور من حلف الناتو منذ عام ١٩٩٠ عندما وافق جيجور شوشوف على دعوة شطري ألمانيا مقابل وعد شفهي بعدم توسيع الناتو أو وصول حياكله لدول شرق أوروبا. وعام ١٩٩٢ وقع وزير الخارجية حينذاك اندريه كوزيريف ووزير الدفاع الروسي جراتشوف في طشقند بروتوكول يتقسيم التركة العسكرية السوفيتية بين الجمهوريات وفقا لمعادلة تقليص الأسلحة التقليدية في أوروبا والتي حرت روسيا من الاحتفاظ بقوات ذات شأن في القوقاز ومنطقة كالمينجراد العسكرية. وعام ١٩٩٤ انضمت روسيا لبرنامج الشراكة من أجل السلام التابع للناتو، لم تشارك على استحياء في مشاورات الحلف العسكرية ببعض سفن أسطولها،

شارك يفجيتي بريماكوف وزير الخارجية الروسية في دورة حلف الناتو التي عقدت في برلين في الثالث من يونيو- وفقا لصيغ «١٦ + ١»، أي الدول الست عشرة الأعضاء، ومعها روسيا. وكانت القضية الرئيسية المطروحة للنقاش هي «النظر في طرق إصلاح الحلف وتعدليل هيكله». بما يتناسب مع الطرف الدولي المعاصر بعد انتهاء الحرب الباردة. واستقر الرأي بالنسبة لأوروبا على تشكيل «قوات تكتيكية» لأوروبية متعددة الجنسيات تسمح بتدخل أوروبي سريع في النزاعات التي تندلع في القارة دوما حاجة لتدخل أمريكي مباشر. وفي الدعوة التي تحققت في الواقع الفعلي روي العام الماضي عندما تشكلت فرقة عسكرية انجليزية هولندية أجنبية تدخلت في البوسنة.

ولكل هذا بدا أن قرار الحلف في برلين بتشكيل قوات أوروبية هو «قرار تاريخي» وهو قرار تاريخي بالفعل ولكن ليس باعتباره انتصارا لأوروبا على التاتو، بل باعتباره توسعا للناتو ونظرة سريعة على واقع موضوع تشكيل تلك القوات كلفة بإضاح ذلك: فالقوات الأوروبية التي يدور الحديث عنها ستتركز أولا بالاعتماد على إمكانيات الناتو العسكرية. ونحت رعاية الاتحاد الأوروبي الذي يضم عشر دول- ثانيا أن أمريكا ستدخل في أي عملية تقوم بها تلك القوات بدلا من الاعداد والتخطيط لها. مرورا بتسخير أقمارها الصناعية للتجسس على الهدف المفترض، وانتهاء بالمشاورة المباشرة في كل مراحل أية عملية. ووفقا للتصريح وزير الخارجية البريطانية مالكوم ديفيكيد فإن القوات الأوروبية- مستقدم فقط بالعمليات الثابتة التي تتشكل في مراقبة حفظ السلام وتقديم المساعدات الانسانية لمناطق الصراع في أوروبا. من ناحية أخرى فإن قيادة الناتو تجزم بأن الصلوات التي ستقوم بها القوات الأوروبية ستكون «الاستثناء» وليس القاعدة.

وهكذا فإن ما تم تصوره باعتباره انتصارا لأوروبا هو في واقع الأمر جرة أمريكية لأوروبا، لكي تقوم بقوات بلدانها بالعمليات الأقرب لها والتي لا تريد أمريكا القيام بها أو التورط فيها.

من ناحية أخرى فإن صيغة ونظام الامن الأوروبي» هذا قد يمثل الحل النموذجي الوسط مؤقنا بين أمريكا وروسيا بشأن دول البلطيق.



ومع ذلك ، فتحن بازار ، حركات انفصالية قومية لا يقودها مهاجرون ، ولا أهالي مستعمرات ، بل مواطنون فرنسيون ينتمون إلى هذه الدولة داخل حدودها الأوروبية والمشكلة موجودة.. ومنذ زمن ، والمطالب مرفوعة تصاحبها حركات واغتيالات وانفجارات. ومع ذلك لم تلصق تهمة الإرهاب . بالشعب الفرنسي ، ولم تعرف الأحداث تغطية اعلامية دولية كما تعرفها مثيلاتها في مناطق أخرى.

هذا الشهر عادت المشكلة إلى الصفحات الأولى في الجرائد وتصدرت نشرات الأخبار. وذلك لتناسبات ثلاث. الأولى في الشمال ، على حدود المانش ، في مقاطعة «بريتانيا» ويمتازة زيارة الرئيس الفرنسي للمقاطعة في اطار زيارته الميدانية. وإذا كان من المعتاد أن تقع عين الزائر على شعارات الاستقلال والاعتراف بالشعب البريتاني وباللغة البريتانية على حوائط الجامعات وفي محطات السكك الحديدية ، إلا أنه ولأول مرة يتحدث رئيس الجمهورية كما فعل شيواك في زيارته هذه عن «أهمية الهوية الاقليمية» البريتانية في نظام التعليم أسوة باللغة الفرنسية.

والمناسبة الثانية ، اثارها الجنوب ، في مقاطعة الباسك المشتركة ، ما بين فرنسا وأسبانيا. حيث لجأ عدد من الانفصاليين إلى إحدى الكنائس احتشاماً بها. ولكن قوات الأمن استطاعت اقتحام الكنيسة والقبض على أفراد المجموعة. وفي صفقة «أرهابين» بين فرنسا وأسبانيا ، سلمت فرنسا افراد المجموعة إلى السلطات الاسبانية في مقابل تعاون هذه الأخيرة في حماية الحدود من «المطرفين الجزائريين» . وكان افراد هذه المجموعة قد تم استبعادهم إلى خارج أوروبا. إلى دول أمريكا اللاتينية وإلى الجزائر !! ولكنهم عادوا سراً في محاولة لاجبار السلطات على العفو عنهم ليستطيعوا العيش مع أسرهم. واحدى مطالب الحركة الانفصالية في الباسك هي معاملة المعتقلين الانفصاليين بسجون فرنسا معاملة «السجناء السياسيين».

ما أن تنطق كلمة «أقليات» إلا وينصرف الذهن مباشرة إلى العالم الثالث ، أو إذا اردنا أن نتحنى جانباً هذه التسمية ، إلى مجموعة الدول حديثة الاستقلال والتكوين ، أو إلى العالم الثاني بعد أن تفكك.

ويبدو في هذا الإطار ، وجود مطالب قومية انفصالية داخل دولة مثل فرنسا أمراً مستبعداً ، مثبثاً للاستغراب والدعشة كما حدث لمراسل دهرشيجل الألمانية في فرنسا حينما قال : «لا أكاد أصدق ما أرى.. ولا أفهم فكأنى في البوسنة أو في افغانستان».

رسالة باريس

في فرنسا .. أقليات أيضاً



شارل هاسكو



الان جوبير



جاك شيراك

نجلاء العمري

ولكن ما فجر قبلة الاقلييات، هي بلا شك الجزيرة الواقعة إلى الجنوب الشرقي. «جزيرة الجمال» كما يحلو للفرنسيين تسميتها. ولكنها منذ سنوات أصبحت «جزيرة العنف اليومي»، أي جزيرة كورسيكا. ففي استعراض للقوة، دعت «جبهة التحرير الوطنية لكورسيكا» المنظمة الرئيسية للانفصاليين وسائل الاعلام الفرنسية والانجبية لاجتماع استعرضت فيه أمام عدسات الصحافة والتلفزيون رجالها الملتزمين وبأبدتهم أحدث ما اخرجته المصانع الامريكية من مدافع قاذفة للصواريخ على حد تعبير جريدة لوموند لا يمتلكها حتى الجيش الفرنسي نفسه. وأحدث ما اخرجته المصانع الاسرائيلية في مدافع الازوي.

وتحت سمع وبصر قوات الأمن، دلف إلى مكان الاجتماع ستانة عضو من أعضاء الجبهة المحذورة واصدروا بيانا يعطى للحكومة الفرنسية مهلة لبحث مشكلة كورسيكا. ولا «نستعرف الجزيرة أياما سوداء، وستعرف باريس أياما صعبة». كما جاء في البيان.

العرض نظمته الحركة ترحيبا بزيارة وزير الداخلية للجزيرة الذي فضل تجاهل الأمر تماما مكتفيا بالقول: «نحن في دولة قانون».

المطالب والحالة

في انذار الجبهة والذي وزعته على طلبة المدارس في كل الجزيرة تلخصت مطالبها في ثلاث نقاط:

- الاعتراف بالشعب الكورسيكي كشعب له هويته الثقافية المميزة. وسبق أن رفض المجلس الدستوري تعديل الدستور الفرنسي للنص على أهالي الجزيرة كشعب.
- البدء في خطة تنمية اقتصادية حقيقية للجزيرة.

- وضع نظام تعليمي خاص يتضمن تدريس اللغة الكورسيكية. يعود الصراع إلى واحد وعشرين عاما ، وتحديدًا إلى عام ١٩٧٥ عندما هاجم أحد الأهالي وأخوه مزرعة أحد الأثرياء. ممن يطلق عليهم «ذوي الاقدام السوداء» وهم

الفرنسيون الذين تركوا الجزائر بعد استقلالها. فلأول مرة ، يصوغ أحد الأهالي مطالب قومية. وتدخلت قوات الأمن وانتهى الحادث بمقتل الآخرين. ولتشنأ فيما بعد «جبهة التحرير القومية الكورسيكية» لتتوالى الهجمة ضد كل ما يمثل الدولة والحكومة. وفي السنوات الأخيرة ، تصاعد العنف . فالجزيرة تشهد سلسلة تفجيرات بمعدل انفجار قبلة في اليوم الواحد، واربعين اغتيال كل عام عدا الحرائق الموجهة ضد الادارات الحكومية أو المؤسسات الكبيرة كالبثوك والتي بلغت في العام السابق ٢٦٦ حريقا. وقوات الأمن بالجزيرة هي ثلاثة أضعاف المعدل القومي. ومع ذلك ، يفتق الأمن والقضاء عاجزًا عن إيجاد القاتل في معظم الأحوال.

وتطورت «الجبهة القومية لتحرير كورسيكا» لينشئ عنها حركتان سريتان أخريان، هما حركة «مقاومة» وحركة «القناة الاعتيادية» . ولكل من هذه الحركات المحذورة الثلاث «واجهات» قانونية تخوض الانتخابات. وتفرض الحركات السرية «ضريبة ثورية» على كافة النشاطات التجارية في الجزيرة.

أما واقع الجزيرة، فهو الفقر. فمستوى الحياة أقل من سواه في باقي الدولة الفرنسية. ولا يكف عن التدهور على الرغم من إمكانيات الجزيرة السياحية التي جعلت منها «جزيرة الجمال» . ولكن حركة السياحة تراجعت تراجعاً كبيراً نتيجة لسلسلة العنف الذي تعيشه الجزيرة.

سياسة الحكومة

تتعامل الحكومة في باريس مع المشكلة متباعدة سائتين: - الأولى ، تغذية الخلافات والاشقاقات ما بين الحركات الانفصالية حتى تقوم هي نفسها بتصفية بعضها البعض. وهي السياسة التي اتبعها بذكاء شديد وأسس لها وزير الداخلية الأسبق «شارل باسكوا». فبعد أن جرب سياسة «القبضة الحديدية» في

وزارته الأولى عام ١٩٨٦، حيث بلغ عدد المستبدين للتحقيق معهم في هذا العام وحده ثلاثة الاف شخص، وصدر عدد كبير من الأحكام المشددة، لجأ في ولايته الثانية عام ١٩٩٢ إلى سياسة «فرق تسد» من خلال مفاوضات سرية مع الحركات الانفصالية مغربا العدادات فيما بينها وهو ما أثمر بالفعل، ففسط القتلى في كل جانب وتبادلت الحركات الثلاثة الاتهامات بخيانة القضية وبالعالة لحساب حكومة باريس. ووقفت قوات الأمن والقضاء بعيدة عن الصراع بعد أن تلقت تعليمات بعدم التدخل ويغلق ملفات التحقيق في بعض الأحيان.

والأحداث الأخيرة كشفت عن أن هذه السياسة اتبعتها حكومات اليمين واليسار على حد سواء . فعلى صفحات الجرائد، تبادل قيادات الأحزاب الفرنسية الاتهامات كان أعنفها اتهام جاك توبون عضو الحزب الجمهوري والمقرب من شيواك الحزب الاشتراكي باتباعه سياسة «حقائب الأموال المفتوحة» مشيرا إلى تورط حكومة الاشتراكيين في حوادث اغتيال بعض القيادات الانفصالية.

- أما السياسة الثانية ، فتقوم على إغراق الجزيرة بالاعانات والاعفاءات الضريبية. وأخرا ما أعلنه رئيس الوزراء آلان جوبيه بعد تهديد الجبهة الأخير باعتبار الجزيرة «منطقة حرة» . وهذه الاجراءات تشير التساؤلات حول جديتها، فهي موجهة إلى أصحاب الأعمال لا إلى سائر أهالي الجزيرة.

الخطاب الاعلامي

ويأتي الخطاب الاعلامي ليكمل الصورة، ويفسر ردود الفعل الضعيفة التي تثيرها أخبار الانفجارات والاعتقالات بين الرأي العام الفرنسي. فوسائل الاعلام تتحدث عن الفقر ولكنه حديث يختلط بصور السيارات الفارهة ، تقول عنها الصحف ان شوارع الجزيرة تغص بها. والعمل الثوري اختلف - كما تقول وسائل الاعلام - بمصالح المافيا بما يحصص معه معتبرا تصنيف حوادث الاغتيالات «وما إذا كانت بالفعل سياسية أو هي مجرد تصفية

رسالة ألمانيا

ألمانيا والانتخابات الروسية

نبيل يعقوب

المحدود هي التي كلفت نفسها بعض الغناء لمناقشة مضمون المعركة الانتخابية . أما أجهزة الاعلام الأكثر تأثيراً فقد سلطت الأنوار على أشخاص المرشحين .. وهنا جرت عملية " قرز" بين المرشح " الأقل " و " الأكثر " خطورة على الغرب ..

وتبدو المسألة في النهاية كما جاء في تصريح للمستشار كول " .. لوجا آخر غير يلتسكين ستكون متاعبنا مع روسيا أكبر بكثير " . وهكذا يتسبين أن الخسوف القديم من الشيوعية ، ونظرة الارتياح القديمة تجاه روسيا ، لازالا يمارسان فعلهما السحري حتى بعد انهيار الحكم " الشيوعي " بسنوات وبعد اخفاء الدولة السوفيتية وتفكك الرابطة التي كانت تجمع إقليم روسيا القيصري السابقة .

ورغم حساسية الاعلام الألماني عموماً لأي خطاب قومي فقد غفرت ليلتسكين لغته الانتخابية المتضخمة عن روسيا " القوة العظمى " وسامحة على تحيته للعلم السوفيتي الأحمر قبل الانتخابات بأسابيع قليلة ، ولم يعلق على سرقة أسلحة لأجزاء هامة من برنامج البسار الروسي الذي مثله زوجانوف .. وأصدقاء يلتسكين في الغرب يعرفون في النهاية أن الصديق الروسي لا يقصد هذا ولاذاك .. ولايقف

" لاشك أن بوريس يلتسكين يمثل إحدى أكبر الشخصيات في تاريخ روسيا . ففي الأربع سنوات التي حل فيها على قمة البلد نجح في تحطيم قوة عظمى ، وإسقاط رئيس ، وطرد برلمانيين ، وسحق ثورين مسلحين ، وكسب حرب " . هذه الكلمات نشرت في صحيفة فرانكفورت ووندشاو اليومية واسعة الانتشار أثناء المعركة الانتخابية في روسيا وقد تصدرت هذه السطور مقالاً للكاتب الروسي ليونيد إيوتين يحلل فيه الحزب الذي سببه حكم يلتسكين لروسيا في سنوات أربع .

ولكن هذه الصورة ظلت نادرة في الاعلام الألماني الذي اكتشف في الأسابيع الأخيرة يلتسكين جديداً خاض إلى جانبه المعركة الانتخابية بكل قوة وكأنه يشجع فريق الكرة الألماني في مباراة ضد روسيا ؛ وجاء هذا الموقف محيراً للكثير من المواطنين الألمان إذ لم يذكر الاعلام الألماني طوال سنوات عديدة كلمة طيبة عن يلتسكين .. ولم يخرج وصفه عن كونه قيصراً مستبداً ، وسكيراً ، ورجلاً قظاً لا يعرف الاتيكيت وحاكم لا يملك الارتكان اليه ، وسياسي تنقصه الحكمة والحصافة ومنذ حرب الشيشان أصبحت صورته الاعلامية صورة لرجل حرب لا يعرف الشفقة والرحمة .

ولم يذكر الاعلام الجماهيري في ألمانيا اهتماماً بذكر البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى المتصارعة في روسيا .. فقط المتأثر بالبرامج الاعلامية المتخصصة بجمهورها

" حسابات بين جماعات من الخارجين عن القانون ..

وتتابع المقالات للحديث عن الثقافة المحلية التي تعلو فيها قيم " الفآر " ، والالتصاء العائلي والقبلي ، و " عادة اطلاق الأعيرة النارية " . في الهواء في الاحتفالات الاجتماعية أو كما قالت إحدى المجلات الأسبوعية في عنوانها الرئيسي " هنا ، يولد الطفل ومعه السلاح في مهبه " .

وبأني الحديث عن " الشهاب العاطل " الذي تجدد فيه الحركات المتطرفة وقوداً لها مكملاً للمنظومة الاعلامية التي توطن للقضية .

لقد وصلت نقاشات المجلس الوطني طوال الشهر الماضي إلى طريق مسدود ، عبرت عنه عبارة أحد النواب: لقد جربنا كل الوسائل ولم نفلح . وجاءت جملة رئيس الوزراء الأسبق ويغون بار .. إذا كان أهالي كورسكا يرغبون في الاستقلال فليأخذوه ، لتوضيح مأزق الحكومة وعجزها .

أما على الجانب الآخر ، فلأول مرة يحمل تهديد الجبهة انذاراً للحكومة بتصدير العنف من الجزيرة إلى العاصمة باريس . ولم تعد الجبهة وسواها من الحركات السرية تراعى في تفجيراتها المتتالية مبدأ " حماية الأرواح " الذي التزمت به حتى وقت قريب .

الدراسات الاستراتيجية، تتحدث عن " الجيل الرابع " من الحروب . فبعد حروب الاستقلال ، والحروب العالمية ، والحروب بين الدول التي تستخدم فيها التصنيف المرتفعة وأخرها هي حرب العراق ، نحن بازاء جيل رابع ، حروب تندلع داخل اطار الدولة الواحدة . وإذا كانت هذه الدراسات تتخذ من " حماس " والجماعة الاسلامية في الجزائر ، أو الحركات الكردية أمثلة لها ، فربما كنا بازاء مثال آخر .. هذه المرة من داخل أوروبا القديمة ذاتها .. وربما كانت دهشة مراسل ديمشيجل وجملته " كأننا في البوسنة أو في أفغانستان " تأكيداً لا واقعاً عن أحداث آتية .

وقروض سخية لروسيا بأى عادة وقت الأزمات عندما يلح خطر فوز القوى القومية أو السارية الروسية، ولكنه يتحول كل مرة إلى وفود ومشاورات لا تفلح منها بعد تجاوز أزمة الأزمة. والاقتصاد الألماني يحتاج للسوق الروسى الضخم. ورغم كل متاعب روسيا المالية الراهنة فقد نمت العلاقات الاقتصادية الألمانية مع روسيا وتشتعت أكثر من أى دولة غربية أخرى. وألمانيا التى يعتمد ثلث قواها العاملة الصناعية على التصدير تحصل على منفعة اقتصادية كبيرة من التعامل مع ألمانيا إذ تدخل عن حرسها القديم على مراعاة خصائص "الشريك" الروسى ويغلب على التعامل مع روسيا وصفة تشبه منتهج صندوق النقد الدولى مع البلدان النامية.

ولعل مسألة ترسيخ حلف الناتو تلقى أضواء هامة على مفهوم ألمانيا الرسمية لمستقبل العلاقات مع روسيا. نصر ألمانيا التى تلعب دورا خاصا فى الناتو وفى الاتحاد الأوروبي على توسيع الناتو بضم حلفاء الاتحاد السوفيتىين من وسط وشرق أوروبا، وهى من أكثر المعارضين لطلب روسيا بأن تنضم هى أيضا إلى الحلف، الطلب الذى يعنى أن يقبل الناتو روسيا حليفاً للغرب، كما يعنى امتداد بنية الأمن الأوروبية إلى آسيا، ونيزل مخاوف روسيا من أن تحاصر من جديد رغم انتهاء الحرب الباردة. وتأمل دوائر سياسية ألمانية نافذة أن يثمر التأييد الألماني المكشوف ليلتصين قبولا لمد الناتو شرقا أى حتى حدود روسيا، وقد قسر البعض موقف وزير الخارجية الروسى يرياكوف أمام اجتماع الحلف الأطلسي الأخير في هذا الاتجاه ولكن السؤال إلى النهاية أن كان الرئيس الروسى يستطيع اتقاء كبار العسكريين الروس بإبلاغ هذه الحزمة المرنة. وقد شهدت السنوات الماضية توترات وأزمات بسبب هذه القضية وصلت إلى تهديد روسيا بالتوقف عن تنفيذ اتفاقات نزع السلاح ووضع قوات روسية في "الناطق المهددة" أى على حدود بولندا والمجر والبلدان الأخرى التى تستنصم للناتو، بل ووصل الأمر لتهديد بـ"الغالب" المعاهدات حول الأسلحة النووية الاستراتيجية كما يعنى تخويف روسيا بامتداد حلف الناتو إلى حدودها أن

من هنا اكتسب وصف الانتخابات بأنها "مصرية" معنى تحذيرا لم يقدم له تبرير معقول. ورغم التأكيد المتواصل للفرح والارتياح الرسمى لانتهاج الحرب الباردة يتداخل في الخطاب العلاني الغربى بشكل واضح المخوف "الاستراتيجي" تجاه اجتماع أن تتماثل روسيا ويعود مايشيه الاتحاد السوفيتى بما يعنيه هذا من تغير لأوضاع وموازين القوى العالمية مع الحلف "التكتيكي" من فقدان السيطرة على النزاعات الإثنية والقومية المتفجرة والصراعات الاجتماعية المحتدمة في روسيا بما يعنى تدفق سيول من المهاجرين نحو الغرب، وارتفاع خطر صدامات عسكرية في أوروبا.

ألمانيا وروسيا

ألمانيا التى تعمل شبكات كدولة قومية، وباعتبارها القوة القائدة في الاتحاد الأوروبي، من أجل استحصال مقومات القوة العالمية العظمى، يهجم بالأساس لا تقوم قائمة لكان يشبه الاتحاد السوفيتي من حيث دوره العالمى والأوروبى، حتى النظام يسير على اقتصاديات السوق ويتماثل اجتماعيا مع دول الغرب. وأبسط الأسباب أن ألمانيا لا ترغب أن يكون لها منافس بهذا الحجم في أوروبا. ولكن محاولة تحجيم بلد، رغم أزمته، يملك أسلحة وصناعة نووية وتكنولوجيا فضائية على قدر هائل من الضخامة، وملك قاعدة للتطوير الاقتصادي وسوقا ممتدة وإقليما يبلغ سدس مساحة العالم الا قليلا، ويحوز على بنية عسكرية واقتصادية وسياسية، مثل هذه المحاولة تعد عملا مغامرا وشديد الخطورة، لأن نجاح التحجيم يتطلب استمرار الاضطراب والتفكك الداخلي، ولكن الفوضى والتفكك في ظل الأوضاع الاجتماعية المتأزمة في بلد له تاريخ روسيا يمكن أن يدفعها التطور السياسى في اتجاه معاكس، رغم أن المحللين يتفقون في أن روسيا لم تجهد بعد النجح والزعامات السياسية القادرة على اقناع القوميات والائتبات والنيارات المتعددة بأن أمل الخروج من الأزمة يكمن إلى حد كبير في وقف التفكك وتحجاز الفوضى.

ورغم اهتمام ألمانيا الواضح باقتصاد روسيا حيث قدمت وحدها أكثر من ٣٥ مليار مارك كائتمانات بئنا. مشاريع إسكانية للسلطات الروس. العائدين من ألمانيا، وفى شكل قروض وضمانات حكومية للمصادرات الألمانية إلى بلدان "إجماع الدول المستقلة" الا أن الغرب في مجموعهم يترك روسيا في وضع مالي واقتصادي لا يأتى بالوت ولا يفيش في المرض. والوعد بتقديم مساعدات

أحد ساسة الغرب في إدراك أن الممارك الانتخابية لا يمكن كسبها دون خطايا" من هذا النوع .. وانتهى المهرجان الدعائي لمعادلة بسيطة. يلتصين أفضل لأنه ضد الشيوعيين..

إلى أين سيذهب البلد الكبير
معلق في قفلة El حذر من أن الروس قد يعتبرون يلتصين المرشح الألماني لرتانة روسيا " بسبب حملة الدعاية المكثفة لصالحه في الاعلام الألماني. وأحد كتاب صحيفة نوس دوتشلاند لاحظ أن الإعلام الألماني في حساسه ليلتصين الذى يقدر روسيا على طريق الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية " نسى فجأة أنه المسئول الأول عن الأوضاع المأساوية التى يصنعها الاعلام الألماني بروسيا. ورغم أن السياسة والإعلام في ألمانيا يتخلان عموما موقفا انتقاديا من تضخم سلطة الرئيس الروسى لماثافة ذلك لقرعاند الديمقراطية والنظام الدستورى البرلماني، الا أن الرغبة في استمرار يلتصين في ممارسة السلطة لدورة تالية طغت على كل اعتبارات الدبلوماسية وعلى قاعدة عدم التدخل.

وعندما يحوز شخص يلتصين ثقة أكبر من التى تحوزها دولة روسيا بمؤسساتها الدستورية وقراها السياسية يصبح أمرا مريحا أن يأتى رئيس له مثل هذا الدرر الطاغى، فهو الذى يقترح الحكومة على البرلمان، وهو الذى يملك حل البرلمان لو اعترض ٣ مرات على اقتراحه. بل ومن سلطات إصدار قوانين حتى بدون برلمان، ووجده يستطيع إعلان الحرب وبدون موافقة لا يمكن تعديل الدستور. كل هذا يقضض نفاد المتحدثين عن يلتصين بوصفه ضامن تطور روسيا على طريق الديمقراطية، أو باعتباره الرجل الذى سيصنع السلام مع الشيطان.

خوف "استراتيجي" و"خوف

تكتيكي"

لأن العلاقة الألمانية الروسية معقدة تاريخيا فإن الانضمام بما يجرى في روسيا يثلل هما ألمانيا رئيسيا.

وقد بدأ القرن الحالى بالحرب العالمية الأولى التى فجرتها ألمانيا وواصلتها ضد روسيا خمس سنوات، ثم أشعلت الفاشية الصغرية الحرب العالمية الثانية لتلحق المزيد من الدمار والموت ببروسيا وبقية الاتحاد السوفيتي. هذه الصغعة من الصرايح لم تطو بعد فلا زالت جروح كثيرة لم تندمل بعد رغم مرور نصف قرن على نهاية الحرب.

تدخل في حلقة شيطانية جديدة من سباق التسليح وأن تفشل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وقد تعرضت العلاقات الألمانية الروسية الى عدد من الاختبارات في العام السابق للاختبارات ولكن كل من يلتصق والمستشار - اللذين يحتاج كل منهما الآخر - نجحا دائما في تهدئة التوترات . وكان هناك اعلان لجنة حماية الدستور (للمخابرات الداخلية الألمانية) في عام ١٩٩٥ عن نيتها لطره ١٦٥ روسيا في ألمانيا بدعوى أنهم عملاء روس . وهناك الضغوط المكثوفة للتأثير على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية لروسيا ، والتهديد جازم بأن الرسائل بأن

يلتصق ولايدل . .

في ظل حكم يلتصق اندلعت حرب الشيشان التي سقط ضحية لها نحو خمسين ألف انسان ، وسيطرت ألمانيا نفسها نفوذها على ٥٠ بالمائة من الاقتصاد ، وتدهور الانتاج الصناعي فهبط الى أقل من النصف ، ولم تغلق كل عرسه يلتصق واجرااته لتسليح الاستثمار الأجنبي في كسب ثقة المستثمرين الأجانب ، وتدهورت الأوضاع الاجتماعية الى هوة شحيحة فانخفضت الدخل الحقيقية للعاملين خلال السنوات الخمس الأخيرة الى أقل من النصف وأصبح ٢٤٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر ، وارتفعت نسبة وفيات الأطفال الرضع وانخفض معدل البقاء ٦٩ الى ٦٤ سنة .

بينما صاحب التحول الى رأسمالية السوق نشوء نخبة جديدة مستفيدة دفعت الى هامش المجتمع فئات اجتماعية كبيرة ، وتفيد الاحصاءات أن خمس السكان في قمة جدول احماءات الدخل تستحوذ عام ١٩٩٥ على ٤٧,٣٪ من الدخل الاجمالي في روسيا (بينما كانت النسبة ٤,٣٪ عام ١٩٩٤) بينما لم يزد نصيب خمس السكان (أقل دخلا على ٥٤٪) (وكانت النسبة ٥,٩٪ عام ١٩٩٤) .

بعد هذا يصبح الحساس يلتصق في الغرب أمرا مفهوما لأن حكم يلتصق يقدم أفضل الإمكانيات للقوى التي تريد تحجيم وإضعاف وتفنت روسيا وإزاحتها من الساحة كمنافس محتل

النقابات ضد تصفية الحقوق الاجتماعية

سيندرج يوم السبت ١٥ يونيو في عداي الأيام التاريخية في ألمانيا .

طفم الكيل بلاين العاملين في ألمانيا بعد أن هالهم مأمعد تحالف المحافظين والليبراليين من برنامج تدميري للحقوق والمكتسبات الاجتماعية أمام الحكومة برنامج التنمية والتوظيف . أكثر من ٣٥٠ ألف عامل وموظف لبوا نداء اتحاد النقابات الألماني واتحاد المحافظين الألمان وتوجهوا الى بون لينظروا أكبر مظاهرة في تاريخ الحركة النقابية الألمانية . جاوا من كل مكان في ألمانيا ينحوا ٥٤٠٠ سيارة أتوبيس ٧٤ قطارا خاصا وثلاث سفن وكثرة من المظاهرات فضا أكثر من ٢٤ ساعة في القطارات أو السيارات ليشاركوا في الاحتجاج .

عشرات الألوف احتشدوا في ميدان هوفرارتن أمام جامعة بون وطريق بولزودورف وملأوا الشوارع المحيطة مكان الهدوء الذي اعتادته مدينة بون الصغيرة التي تطفح بمظاهر الثروة والسلطة تعالت في ميادينها المطالبة بأن يذهب المستشار وحكومته .. وفي الميدان الذي شهد في السبعينات مظاهرات الاحتجاج ضد حرب فيتنام ، وفي الشمانينات مظاهرات حركة السلام الألمانية احتجاجا على التسليح النووي ، ومظاهرة الاحتجاج الكبرى ضد حرب الخليج في بداية التسعينات .. في هذا الميدان قال رئيس اتحاد النقابات أن هذه أيضا مظاهرة من أجل السلام .. من أجل السلام الاجتماعي المهد ، وفي مواجهته خليط من التصفيق والتصفير الاحتجاجي عبر رئيس اتحاد النقابات بأسلوب مستحق ولين عن اعتراض أكبر اتحاد عمالي موحد

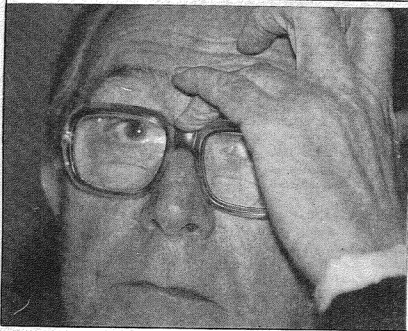
المستشار ومساعدوه الذين كانوا قد صرحوا بأنهم مصرون على تنفيذ برنامجهم التقشفي لأنه لايدل "له" استقلا فيةا إسمان التراجع عن بعض جوانبه ورغم مطالبة اتحاد أصحاب الأعمال للحكم بالصورة تراجعت الحكومة حاليا عن رفع من المعاش للمساكين من ٩٠ إلى ٦٥ ليبدأ العمل بهذا الترتيب من عام ٢٠٠٠ كما تراجعت الحكومة عن الخصم من المرتبات أثناء المرض .

ولكن الحركة لم تنته بعد وثمة استنتاج بأن الحكم قد لوح بسقف عال من الاجراءات التقشفية إدراكا منه بأنه سيضطر في كل حال من الأحوال للزور عن بعضها ولهذا يظل الأذى كبيرا حتى بعد التراجعات المعلنه .

النقابات التي كانت قد تودعت الحكومة بصيف ساخن بيتت قدرتها على ذلك . حكومة المستشار كول من جهتها لا تستطيع أن تتجاهل ضالة أغلبية البرلمانية واحتمال أن يصوت نواب من صفوفها ضد اجراءات التقشف لكلا يحمروا ناخبهم خطر قائم ومن المستبعد أن تقدم الحكومة على مثل هذا الوضع على الدوام في مواجهة حادة مع النقابات . لهذا لا ترى الحكومة حرجا في أن تغير أسلوبها طبقا للمقتضيات التكنيكية للوضع . وقد حققت حكومة المستشار كول حتى الآن الكثير مما فخطت له بالمساهمة مع المعارضة والنقابات أكثر مما حققت بالغة المتعطرة . هل ستجني النقابات في معركة مقاربات الفرق المعلقة كما نجحت في معركة الشان؟

في أوروبا على سياسات تصفية الدولة الاجتماعية ، وكبر مطالبة للحكومة رجال الأعمال بأن يستجيبوا للطلب النقابات بأقامة تحالف من أجل العمال . وفي كلمات أكثر حسما عبر قادة نقابيين آخرون عن استعدادهم لمقاومة نهج التدمير الاجتماعي ولوحوا بخطوات أهد في التعبير عن رفضهم (متفادين التهديد بالاضراب العام رغم أن بعض النقابات قد صرحت قبل المظاهرة بأن الأمر يمكن أن يصل الى استخدام هذا السلاح النقابي) . وقالت إحدى المتحدثات إن النخب الحاكمة تريد ازالة كل مايعد قيدا على اقتصاديات السوق . وأن هذه النخب تسعى لقائمة رأسمالية صافية . وسجلت أن اقتصاد السوق الحرة والدولة الاجتماعية لا يمكن أن يتعايشا وانتقدت مواصلة رئاسة النقابات للدعوة للتحالف مع النخب المسؤولة عن الأزمة وقالت أن السياسيين يجب أن يجبروا على تطبيق العدالة . وفي المظاهرة التي حرصت النقابات ألا تستثمر من أي حزب سياسي شاركت أحزاب المعارضة كشوى مساندة أو مجرد مشاركة في الحشد .

وقد وجهت الدعوة للمظاهرة بحملة من الحكومة وأوساط المحافظين استخدمت فيها أسلحة من ترسانة العدااء القديم للشيوغيتولحركة النقابية " عودة للصرع الطبقي .. " الصياح في الشوارع لا يستطيع حل مشاكل الاقتصاد ... " سياسة النقابات ستؤدي إلى المزيد من البطالة " . ولكن بعد أقل من ٤٨ ساعة بعد التصفير الجماهيري القوي بدأت الحكومة تعدل من أسلوبها



جوليو اندريوتي

إيطاليا

اليسار الإيطالي في الحكم مصالحة تاريخية.. أم شكل جديد للصراع

نبيل زكي

الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية ودام لأكثر من خمسين سنة. أهم هذه العوامل: أولاً: أحقاب من الفساد السياسي وسلطة من الفضائح.. ترتب عليها تدمير الحزب الذي كان الغرب يعتبره خط الدفاع الأول عن النظام الرأسمالي الغربي وهو الحزب الديمقراطي المسيحي. الأيدي النظيفة وقد بدأت حملة تحقيقات «الأيدي النظيفة»

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية.. بدأ تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع «المافيا» الإيطالية. واتخذ هذا التعاون في البداية شكل تقديم تسهيلات من جانب «المافيا» لعمليات الانزال العسكري الأمريكية في صقلية. ولكنه اتخذ بعد ذلك شكلاً أكثر أهمية وخطورة في مقدمتها تدعيم «المافيا» بتشجيع أمريكي- للحزب الديمقراطي المسيحي الإيطالي ليحتكر الحكم منفرداً أو بمساعدة أحزاب صغيرة ويسد الطريق أمام الحزب الشيوعي الإيطالي الذي ظل لسنوات طويلة أكبر حزب شيوعي خارج معسكر الدول الاشتراكية. عوامل كثيرة تسببت في الآونة الأخيرة في تصدع «النظام الإيطالي»

المضادة للفساد على يد مجموعة من أكفأ المحققين والقضاة الإيطاليين في عام ١٩٩٢ وأسفرت هذه التحقيقات عن الاطاحة بطقبة سياسية كاملة وبالعديد الأكبر من الحرس السياسي القديم. وكشفت التحقيقات، لأول مرة، العلاقة الوثيقة بين «حصن» الدفاع عن النظام الغربي (الحزب الديمقراطي المسيحي) وبين عصابة «المافيا» وتكفي الإشارة إلى أدانة «جوليو اندريوتي» - الرجل الذي تولى رئاسة الحكومة الإيطالية سبع مرات وزعيم الحزب الديمقراطي المسيحي- بتهمة العمل في خدمة «المافيا» واتهامه بأنه شريك في عملية اغتيال صحفي إيطالي كان قد هدد بنشر وقائع خطيرة حول رئيس الوزراء السابق اندريوتي.



بريتشونى

فوزه في انتخابات مارس ١٩٩٤ وتوليه منصب رئيس الحكومة عرقلة التحقيقات والتأثير في سيرها.. ولكنه فشل بسبب التأييد الشعبي العارم للتحقيقات وللضمانة ولم يدم حكم بيرليسكونى سوى سبعة أشهر ، وسقط بسبب انسحاب أحد شركائه فى الائتلاف.

وهكذا فشلت محاولة تقديم وجه «جديد» مناهض للفساد يحل محل الديمقراطية المسيحية.

ائتلافات متقلبة

ثانياً:

كرد فعل للنظام الفاشى الديكتاتورى بزعامة موسولينى - خلال الحرب العالمية الثانية والسنوات التى سبقتها - حرص المستور الإيطالى بعد الحرب على التأكيد على مفومات الديمقراطية البرلمانية والحكومة البرلمانية. بحيث تكون رئاسة الجمهورية أقرب إلى النصب الرسمى وتكون هناك ضمانات تحول دون اتساع نفوذ الجهاز التنفيذى. وإتاحت نظام النسبة (التمثيل النسبى) فى الانتخابات لحزاب صغيرة كثيرة الفوز بمقاعد فى البرلمان ، الأمر الذى جعل من الصعب قيام أغليات مستقرة نظراً لوجود «فيتو» - فى الأساس - على اشتراك اليسار مثلاً فى الحزب الشيوعى الإيطالى وحلفائه فى الحكم. وترتب على ذلك أيضاً تشكيل سلسلة لا نهائية من الائتلافات المتغيرة والثقلية التى تنفض وتتشرد بنفس السرعة التى تشكل بها.

وهذا هو السبب فى تأليف ٥٤ حكومة فى إيطاليا خلال أقل من خمسين سنة (٤٨ سنة بالتحديد).

ومع انهيار الديمقراطية المسيحية وتناثر القوى المعادية للشيوعية .. لاج أمام المادافعين عن بقايا وأشلاء النظام الإيطالى أن اليسار الإيطالى أصبح خطراً وأكثر قدرة على تحطيم الأسوار المفروضة عليه والمحصار الذى يحول بينه وبين تولي مقاليد الحكم. ومن ثم .. قررت الحكومة الإيطالية فى عام ١٩٩٤ ادخال تعديل على نظام الانتخابات بحيث يكون الفوز بثلاثة أرباع المقاعد بالأغلبية المطلقة. والربيع فقط بالتصميم النسبى.

خطر الفاشية

ثالثاً: عندما تولي الميادير الاعلامى سيلفيو بيرليسكونى رئاسة الحكومة الإيطالية ، شعر الكثيرون فى إيطاليا وأوروبا بالدهشة لأن هناك فى أوروبا «المتحضرة» من لا

وتكفى الإشارة أيضاً إلى أن زعيم الحزب الاشتراكي الإيطالى «بيتشينو كراكسى» يقم الآن فى تونس هرباً من العدالة فى بلاده بعد صدور الحكم بسجنه بتهمة الفساد فى أربع قضايا.

لقد انهار الهيكل السياسى القديم والذى القىض على الآلاف من الساسة وأعضاء مجلس النواب والشيوخ. وتم ضبط الجميع متلبسين بفضائح الفساد وسط «ثورة سياسية» اجتاحت البلاد مع مطلع التسعينات وعصفت برموز سياسة العدا للشيوعية.

لقد أجريت تحقيقات مع ٤٤٧ عضواً فى البرلمان (أكثر من نصف الأعضاء) . وتأكد أن هؤلاء دفعوا ٦٢٠ مليار -ليرة إيطالية رشاوى وأن تسعين فى المائة من هذه الرشاوى مدفوعة لقطاب الحزب الديمقراطى المسيحى (الحاكم دائماً) والحزب الاشتراكي.

وعندما اختفى الديمقراطيون المسيحيون والاشتراكيون الإيطاليون من الساحة السياسية نتيجة الفضائح ولم يتجاسروا على الظهور أمام الرأى العام... بعد أن تلوثت سمعتهم وسقطت لائحتهم.. سارع الميادير وملك التلفزيون «سيلفيو بيرليسكونى» إلى تقديم نفسه للناخبين فى انتخابات عام ١٩٩٤ وكان شعاره الأساسى «سيطرة أقل من جانب الدولة، ومجال أوسع للمبادرة الفردية». وطرح بعض العناصر من بقايا النظام القديم فكرة: «بيرليسكونى .. بداية جديدة و«جمهورية ثانية».

رغبة فى التغيير

وهكذا استمر رجل الأعمال بيرليسكونى صاحب الامبراطورية الاعلامية، رغبة الشعب الإيطالى فى التغيير بعد أكثر من عامين من تفجر فضائح الفساد الكبرى.. كما استمر امتلاكه ثلاث شبكات تلفزيونية (ما جعله يسيطر على ٤٥ فى المائة مما يشاهده الإيطاليون) ، واندفع لتأسيس حزب يحمل اسم «إلى الأمام .. يا إيطاليا» Forza Italia. وبعث فى اجتذاب الناخبين باعتباره من خارج دائرة الساسة المحترفين.

وطالت حملة «الأبدى النظيفة» الميادير بيرليسكونى الذى اتضح أن شركة فينڤيست Fininvest، التى يملكها ، قدمت رشاوى تشتمل على ملايين الدولارات لرئيس الوزراء الاسبق بيتشينو كراكسى ، كما اتضح أنه قدم رشاوى ضخمة لمتشئى الضاربين. وقد حاول بيرليسكونى بعد

يزال يصر على إعادة بلاده إلى البراءة ورد الاعتبار للفاشية.

غير أن التجارب المريرة لشعوب أوروبا بوجه خاص تؤكد أن النظام الرأسمالى عندما يواجه شبه المحرور من التاريخ يلجأ إلى آخر سلاح فى جعبته : الفاشية.

وهكذا حصل الفاشيون المجدد على حصة حثاث زراية فى حكومة بيرليسكونى ، وشاركوا فى السلطة لأول مرة منذ سقوط الفاشية الإيطالية والعالمية عام ١٩٤٥.

وأصر زعيم «التحالف الوطنى» الفاشى «جيانفرانكو فينى» على القول بأنه يعتبر موسولونى «أعظم رجل دولة إيطالى خلال القرن العشرين!! وكان هذا «التحالف الوطنى» يحمل فى السابق اسم «الحركة الاشتراكية» (١). ويطلب «جيانفرانكو فينى» بنظام رئاسى يتمتع بسلطات قوية. أى أنه يريد - ببساطة - أن يتولى ديكتاتور الحكم، ودولة مركزية قوية. ويتطلع الفاشيون الإيطاليون إلى تعديل بشراء عقارات فى هذين الاقليتين. إيطاليا ويوغوسلافيا السابقة بهدف «استرداد» ممتلكات الإيطاليين المصادرة فى اقليتى «ميديا» و«دالماسيا» اللذين انتزعا من إيطاليا وضما إلى يوغوسلافيا عقب الحرب العالمية الثانية. والسماح للأقليات الإيطالية بشراء عقارات فى هذين الاقليتين. الأمر الذى أثار وبغير التور مع جمهوريات

بعد خمسين عاما من الحرب العالمية الثانية تصدع

النظام الإيطالي.. وفازت «شجرة الزيتون»

يوغوسلافية سابقة.

ولا شك أن تزايد الخطر النازي كان من العلامات البارزة لتصدع «النظام الايطالي» في السنوات الأخيرة.

خطر التقسيم

رابعا: زاد من حدة القلق والمخاوف في إيطاليا وأوروبا حصول حزب «رابطة الشمال» الانفصالي بزعامة «أوسبرغو بوسي» على ٦ مقانين وزارية في حكومة بيرليسكوني عام ١٩٩٤ بينه وزارة الداخلية؛ وتطالب «رابطة الشمال» بتقسيم إيطاليا إلى مقاطعات يجمع بينها اتحاد فيدرالي.

ومن وجهة نظر «رابطة الشمال»، فإن هناك كيانا منفصلا لك «نوردونا زيوني» - أمة الشمال- يستحق انفصال من أجله. وتريد الرابطة إنها «أكثر من قرن من الوحدة الإيطالية بعد - أن شلت رومًا بادرونا» Roma Padrona. - روما السيدة- هي القوة الاستعمارية ، على مدى آلاف السنين، وما زالت تعامل الإيطاليين الشماليين كما يعامل الخنازير الأنجليز أهالي ويلز والاسكتلنديين». وعلى ذلك فإن «أمة الشمال العظيمة - يجب أن تناضل من أجل تقرير المصير» وقد فازت الرابطة بمائة وعشرين مقعدا (من مجموع ٦٣٠ مقعدا) في انتخابات مارس عام ١٩٩٤ وكانت شريكة لبريسكوني في حكومته الائتلافية ، جنباً إلى جنب مع الفاشيين . وحصلت الرابطة في الانتخابات الأخيرة (في ٢١ أبريل الماضي) على ١٠٪ من المائة في مجلس الشيوخ و ١٢٪ في المائة في مجلس النواب. وترجع خطورة موقف الرابطة إلى أنها تعتبر أن الجنوب الفقير في إيطاليا (الذي طال أمهال الحكومات المتعاقبة له) أصبح متخص عمليا ثروات الشمال الغني.

أخطبوط المافيا

خامسا: لما كانت فتحات الفساد قد اطاحت بالقوى السياسية القديمة التي أبعدت عن الحياة السياسية وتقلص أو تلاشى نفوذها

، بحيث لم تعد تلك القدرة- كما كان الحال في السابق- على التدخل لصالح عصابات المافيا لكي تحصل على التسهيلات اللازمة لتنفيذ مشروعاتها المتعددة في شتى الخدمات والمراقب العامة من خلال تأسيس شركات وهمية تخفي وراءها الجريمة المنظمة..

فإن المافيا- كمؤسسة اخطبوطية كبرى- لم تكف عن نشاطها الذي يجعل بتدمير «النظام الإيطالي» والدليل على ذلك أن المافيا أو «كوزا نوسترا» حارلت في انتخابات ٢٧ مارس ١٩٩٤ عقد صفقات واتفاقيات قطاعات الأعمال المرتبطة بالمحافل الماسونية . فالمافيا لا تزال توجد بقوة في المجتمع والجهاز الإداري للدولة، وهي تحتاج إلى السياسة لكي تسرب إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية . وكانت الأحزاب القديمة هي السند للمافيا وترتبط معها بمصالح متداخلة ومتشابكة . ومن هنا فإن المافيا شرعت في البحث عن انصار سياسيين جدد لساندتها ويدائل جديدة ، وتردد ان «كوزا نوسترا» أخذت تبدي اهتماما بقوى جديدة خارج صقلية تنادي بالانفصال. ولما كان زعماء المافيا على أكبر قدر من الحكم الذاتي (لتسهيل نشاطهم) فقد اتجه تفكيرهم إلى «رابطة الشمال».

اليسار .. المتفقد

نظرا لهذه العوامل فإن الناجب الإيطالي القوي بكل ثقته إلى جانب اليسار لضمان استمرار «الأيدى النظيفة» في تطهير البلاد من أوكار الفساد ولأن أقطاب الحرب ضد الشيوعية هم أنفسهم أكبر رؤوس الفساد في إيطاليا.

واقعت الناجب الإيطالي ، بعد اندحار الطبقة السياسية القديمة، التي وجدت سندا ومرجعا في رجال المافيا، أن الوسيلة الوحيدة لتفضح التداخل الوثيق بين المافيا والسياسة ، وكذلك حلف الماسونية ورجال الأعمال والسياسيين والمجرمين ، هو كسر المحصار المفروض على اليسار طوال نصف قرن. ففى وقت تسعى فيه «المافيا» إلى ضمان

استمرار السيطرة على أسواق تهريب المخدرات والسلاح، وتزداد هوة الانقسام بين الشمال الغني والجنوب الفقير بما يهدد الوحدة الوطنية الإيطالية .. وتواجه فيه إيطاليا شيخ الفاشية الجديدة.. وتكتشف التحقيقات النقاب عن قساد الطبقة السياسية وكل قيادات الأحزاب المناوئة لليسار.. وفي وقت انهيار فيه العسكرية على الصعيد العالمي واخفى العسكرية الاشتراكي وانتهت الحرب الهاردة .. لم تعد هناك وسيلة إنقاذ أمام الناجب الإيطالي.. إلا اليسار.

الخروج على «القواعد»

لقد أصبح هناك قانون في إيطاليا يحظر على الذين جرت إحالتهم إلى المحاكمة - بسبب ارتكاب جرائم إدارية أو جرائم «مافيا» - من ترشيح أنفسهم في الانتخابات.

أنها بداية عصر جديد في إيطاليا ، تتصالح فيه البلاد مع القواعد الطبيعية للديمقراطية حيث يتم تداول السلطة من كتلة رئيسية إلى أخرى.

ورغم تكتل اليمين الإيطالي في تحالف «بولو» polo وتحالف الحرية في تحالف «بولو» -في الانتخابات الأخيرة.. فإنه عجز عن الفوز (يشتمل تحالف الحرية على أحزاب «إلى الامام يا إيطاليا» والتحالف الوطني- الفاشي- وجزئين ديمقراطيين مسيحيين). فالمشهد الإيطالي تغير بالفعل تغيرا جذريا منذ الانتخابات البلدية في إيطاليا في ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٣ من زاوية حالة استقطاب اليمين الذين يريدون حكم البلاد في اتجاه اليسار والذين يريدون السير في اتجاه متزايد نحو اليمين.

وقد تعلم اليسار الإيطالي من تجاربه.. السعي إلى تشكيل أوسع جبهة ضد اليمين الفاشي والانفصالي والمافياوي فأذا كانت الديمقراطية المسيحية قد اندثرت .. فإن هناك جناحا مستتبنا ومتقدما من بقاياها يمكن التعاون والتحالف معه في جبهة عريضة. إلى جانب جماعات الحظر المافيين عن البيئة وغيرهم .. وهكذا تشكل تحالف «أوليبيو»

Ulivo (شجرة الزيتون)، الذي يصفونه سياسياً بأنه «يسار الوسط» في مواجهة تجمع قوى كاثوليكية على الشط التقليدي بزعامة بيرليكوني.

وكانت إيطاليا هي القوة الرابعة في أوروبا، بعد ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. ولأن تجارها اسبانيا.

والمفترض أن تنضم إيطاليا إلى الوحدة النقدية الأوروبية في عام ١٩٩٩، الأمر الذي يتطلب إعداد البلاد للاندماج مع أوروبا والسيطرة على الدين العام (٣٥٥) تريليون دولار، أي ١٢٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي وإعادة هيكلة النظام الضريبي المعقد.

ونتيجة الانتخابات العامة في أبريل الماضي تعد خروجاً على قواعد اللعبة السياسية الإيطالية القديمة. فقد فاز ائتلاف «شجرة الزيتون» بـ ٣٨٥ مقعداً في مجلس النواب، ولكنه يحتاج إلى تأييد نواب اليسار الشدد (حزب إعادة التأسيس الشيوعي) الخمسة والثلاثين حتى يصبح مسيطراً على الأغلبية المقاعد. ولما كان عدد مقاعد مجلس النواب هو ٦٣٠، فإن الأغلبية المطلوبة هي ٣١٦. انضمام نواب اليسار الشدد بربع الأغلبية إلى ٣١٩ (بزيادة ثلاثة أصوات).

القوة الرئيسية

والحكومة الإيطالية الجديدة (وهي الخاصة والخمسين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية) برئاسة الاقتصادي رومانو برودي، وهو ينسب أصلاً إلى الجناح اليساري في الديمقراطي المسيحية.

وتضم أول حكومة يسارية في إيطاليا تسعة وزراء، ينتمون إلى «الحزب الديمقراطي لليسار» (الحزب الشيوعي السابق) كما تضم واحداً من أكثر الشخصيات شعبية في إيطاليا وهو «انطونيو دي بييترو» المحقق المناهض للفساد (أصبح وزيراً للاندفاع العمومية وبتزلاها الآن رجل نظيف يعرف كيف يتسائل الفساد من هذه الوزارة العتيبة التي تتولى إسناد أعمال القنولات ومنع العقود ولذلك كانت مصدراً رئيسياً للفساد).

ويشغل اليساريون في هذه الوزارة المناصب الآتية:

- ١- نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة (والر قبلتروني).
- ٢- المالية (فينشيزو فيسكو).
- ٣- الداخلية (جيورجو نابوليتانو).

- ٤- التعليم والتكنولوجيا (لويجي بيرلينجر).
 - ٥- المساواة في الفرص (أنا فينشيزو).
 - ٦- الصناعة والسياحة (بيروليجي بيرسان).
 - ٧- الشئون الإقليمية والوظائف العامة (فرانكو باسانتي).
 - ٨- النقل (كلوديو برونلندو).
 - ٩- الشئون الاجتماعية (ليفيا تورشو).
- وتضم الحكومة في مجموعها عشرين وزيراً. والحزب الديمقراطي لليسار بزعامة «ماسيمو دالما» هو القوة الرئيسية، بل أكبر قوة داخل تحالف «شجرة الزيتون».

ويحلل الحزب الديمقراطي لليسار أيضاً اسم «الحزب الديمقراطي الاشتراكي». وكان «أجل أوكشيغو»، الأمين العام للحزب الديمقراطي الاشتراكي يؤكد دائماً أن الحزب يضع في أولوياته أن يكون المحور القوي لتحالفات أكثر اتساعاً تقوم على أساس برنامج له مصداقيته. وكان «أوكشيغو» يتوقع أيضاً منذ البداية أن يشهد «الوسط» حالة من التمزق في إيطاليا. ومن هنا كان حرصه على إقامة تحالف ديمقراطي للتقدم، يشمل الحضر المناهضين للثألياً وقطاعاً من الجمهوريين والاشتراكيين المصلحين والديمقراطيين المسيحيين.

ويعتبر «ماسيمو دالما» زعيم الحزب الديمقراطي اليسار أن نتائج انتخابات أبريل الماضي تشكل حركة لليسار الوقع الذي يشكل خطراً على الديمقراطية وتتقضى نهايتها على «الفتيو» الذي فرض ضد اليسار الإيطالي. ويتنعم الحزب الديمقراطي لليسار بالأغلبية في مجلس الشيوخ منفرداً. فقد حصل على ١٥٨ مقعداً من ٣١٥ (مجموع مقاعد المجلس).

وعلى ذلك فإن الحكومة الإيطالية تعتمد الآن على تأييد الشيوعيين السابقين والمحاليين

أفلاس اليسار

وكان اليسار الإيطالي يحزوز دائماً ثقة حوالي ثلث الناخبين الإيطاليين ومع توسيع جبهة اليسار، حصل هذه المرة على تأييد نسبة تفوق ٤٣٪. أما الفاشيون الجدد فقد أحرزوا تقدماً لا يتجاوز نسبة الواحد في المائة بالمقارنة بالانتخابات السابقة وأصبحت نسبته ١٣٤.

وأكثر دليل على أفلاس اليسار الإيطالي أن الأسواق المالية ورجال الأعمال والعديد من الشركاء الأجانب لإيطاليا سحوا تأييدهم لهذا

اليمين وفضلوا «شجرة الزيتون».

موقف اليسار المتشدد

غير أن مصير حكومة «شجرة الزيتون» برئاسة رومانو برودي يتوقف على استمرار تأييد اليسار الشدد لها، أو بالذقة حزب «رونولدزوني كوميتستا».

- حزب إعادة التأسيس الشيوعي - بزعامة «فاوستو برتينوتي».
- ولم يكن هذا الحزب جزءاً من الائتلاف الفائز، غير أنه شكل تحالفاً انتخابياً مع ائتلاف شجرة الزيتون خلال الحملة الانتخابية.
- ويرو «برتينوتي» أن أمام الشيوعيين فرصة كبيرة للتأثير على القرارات الكبرى، مما يعني أنه يرى ضرورة استمرار «شجرة الزيتون» في الحكم.

ويرفض برتينوتي المزيد من الخصخصة، ويطالب بإعادة نظام الـ Scal mobile أي السلم المتحرك الذي يربط بين الأجور والاعبار. وقد سبق أن ألقت الحكومة الإيطالية العمل بهذا النظام في عام ١٩٩٢.

وفي الوقت الذي يريد فيه رئيس حكومة يسار الوسط التحرك بسرعة لإعادة الليرة الإيطالية إلى النظام النقدي الأوروبي وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. فإن «برتينوتي» يعارض بشدة هذه السياسة. كذلك يطالب زعيم حزب وإعادة التأسيس الشيوعي بانسحاب إيطاليا من حلف الأطلسي وسعيها إلى المزيد من التكامل الأوروبي وهي مطالب لا تلقى القبول حتى الآن من جانب «رومانو برودي».

وهذا يفسر بقاء حزب «برتينوتي» خارج الحكومة مع تأييد ضمني مشروط لهذه الحكومة. ويتلخص موقفه في الخطوط العامة الآتية:

«سوف نساعد على بقاء هذه الحكومة، ولكننا لا نشكل جزءاً منها. وهذا التأييد شيء طيب لفترة سحاح معينة هي المائة يوم الأولى. ستحلل الحكومة خلالها على معاملة خاصة، ولكن خلال هذه الفترة فقط».

ويوضح «برتينوتي» أن مصير هذه الحكومة يرتبط بقدرتها على خلق روح الإصلاح (وهو شيء ليس في استطاعتها في هذا الوقت). وكان جبدة، ولا يشعر بارتياح لاشتراك شخصيات مثل «كارلو ازليجو شيايبي» رئيس الوزراء السابق ويشكو زعيم حزب إعادة التأسيس الشيوعي من أن الحكومة تضم عدداً أكثر من

هل يقع الصدام .. في الخريف القادم؟



بييرلوسكوني

وأرباب المعاشات يمكن ان يؤدي إلى قلاقل اجتماعية ويرى ان خط ماستريخت خاطئ، وينصح بالتدوير والتريث حتى لا تعلن النقابات العمالية الايطالية الاضراب عن العمل.

وقد يقع الصدام في الخريف القادم عندما يرسل رئيس الحكومة رومانو برودي إلى البرلمان بمشروع الميزانية التقشفية التي تتجارب مع معايير ماستريخت للانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة. وبأمل برودي ان يتمكن حليفه ماسيمو داليمبا من كبح جماح اليسار المتشدد والنقابات حتى تتمكن الحكومة من تنفيذ سياساتها.

وفي هذا المجال .. فان الكثير سيتوقف على اتجاهات الرأي العام الايطالي الذي يريد حكومة من أجل التغيير، واصبح يرفض الاستمرار في حلقة مفرقة من حكومات غير مستقرة والتحالفات حزبية مهجنة وفاسدة كما بات في علاج للبطالة (١٢,١٪ وصل إلى ٥٪ بين الشبان في المناطق الجنوبية).

الحل الوسط التاريخي

أخيراً .. تحقق «الحل الوسط التاريخي» وهو ما كان يسعى إليه خلال الفترة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٨، كل من انريكو بوليتشيز زعيم الحزب الشيوعي الايطالي والدومودو قطب التيار اليساري داخل الديمقراطية المسيحية (الذي اغتيل منذ ١٨ سنة على ايدي مختطفيه من رجال الالوية الحمراء).

ويوجد الآن في حكومة برودي مدافعون قداماء عن هذا التقارب الكاثوليكي-الشيوعي مثل جيورجيو نابوليتانو، زعيم الائتلاف، ووزير الداخلية في الحركة الجديدة) وبنيامينو اندريشا الديمقراطي المسيحي الذي ينتمي للجناح اليساري.

غير ان هذا الحل الوسط التاريخي يجب

اللازم من الوسطيين والمعتدلين. وإذا تحدثنا بلغة الأرقام فان نتيجة الانتخابات الاخيرة اسفرت عن حصول حزب «إعادة التأسيس الشيوعي» على ثلاثة ملايين و ٢١٥ ألف و ٩٦٠ صوتاً، بينما حصل الحزب الديمقراطي اليسار على سبعة ملايين و ٨٩٧ ألف و ٤٤ صوتاً أي أن أكثر من ١١ مليون ناخب (حوالي الثلث) اعطوا أصواتهم إما للحزب الديمقراطي اليسار أو حزب إعادة التأسيس الشيوعي.

وكان فاوستو بريتشوتي قد رفض الموافقة على التغيير الذي اقتره اقلية الحزب الشيوعي الايطالي في عام ١٩٩٠ سواء فيما يتعلق بالحظ السياسي للحزب أو اسمه.

والقول السائد في ايطاليا ان «ماسيمو داليمبا» هو سليل الزعيم الشيوعي الايطالي الشهير انريكو بوليتشيز (وليس بريتشوتي) لأن برلينجر امضى فترة طويلة من حياته السياسية مبتعداً عن «الشقيق الأكبر» .. مرسكو رافعا راية الشيوعية الأوروبية. غير ان ماسيمو داليمبا قطع شوطاً ابعد من ذلك فقد تبني معظم سياسات ومواقف يسار الوسط الليبرالي. ويقول لويجي بوليتشيز (من زعماء الحزب الديمقراطي اليسار) «ان التطورات الاخيرة في ايطاليا شئ ننتظره منذ أكثر من أربعين سنة».

مراهنة

والواضح ان الحزب الديمقراطي اليسار براهن على تطور موقف حزب إعادة التأسيس الشيوعي في اتجاه المزيد من المرونة بينما براهن الاخير على ان تفرز الحياة حلولا أكثر جذرية على ارض الحزب الديمقراطي اليسار تحت ضغط الحاجات الضرورية للملة للناخب الايطالي.

والفرصة المباشرة سوف تتعلق بتخفيض الاتفاق بهدف تخفيض الدين العام (١٢٣٪) بعد ان وصل إلى ضعف ما تسمح به معاهدة ماستريخت للوحدة الأوروبية.

غير ان بريتشوتي يحذر من ان تقلييل المزايا التي يحصل عليها العمال

أن يتصدى لتحديات جديدة تطرحها المتغيرات التي تحتاج العالم ومتطلبات التقدم، والاتحاد بالقرن الحادي والعشرين بالنسبة لايطاليا.

ان البروفيسور برودي يطمح في بناء يسار وسط معتدل لكي يقبل صفحة من التاريخ الايطالي ويفتح فصلاً جديداً لا تعلق به شواذب وجرائم ومرامير الماضي .. وهو يعتبر ان المرحلة الجديدة، هي مرحلة التضخيم. وأخيراً .. ايضا اصبح دون كاميلو (الفنان فيرناندو) وببيون (الفنان شيرلي) معاً في حكومة واحدة.

وكان الاثنان هما البطلان الرئيسيان لسلسلة من الافلام السينمائية الايطالية تحمل اسم «دون كاميلو (القس)»، ويشارك معه في البطولة العمدة الشيوعي (جيتو شيرلي) وما يدور بينهما من صراعات طريفة تصطدم خلالها العقليتان «والمناهجان».

فهل ينجح مشروع الصالحة بين ترائين ساسين كبيرين في ايطاليا بعد نصف قرن من الصراع المير والدامي؟ أم اننا نشهد شكلاً جديداً يستمر خلاله الصراع بصورة أرقي وأكثر تحضراً تحت سمع وبصر مجموع المواطنين الايطاليين الذين سيكونون العنصر الخامس في تقرير نتائج هذا الصراع؟

مبارك

عبده

فضل



خدمة الجماهير .. بدلاً من خدمة الأغنياء

نحن إزاء حالة من العشق المفقود والمستبد للموطن والناس والمعتقد..
عشق استعصى على الزمن والسجن والجوع.. والمرضى وظل قابضاً على القلب ليفرض على صاحبه أن يظل قابضاً على الجمر.

الآب خادم نوبى ككل الخدم النوبيين الذين أفترقوا حياتهم خدماً للأغنياء، مقابل لقمة الخبز.. والابن مبارك لم يكن أمامه من طريق آخر، بل هو يؤكد أنه كان في مطلع الصبا يرفض طموح الأب كي يتعلم الابن ليصبح أفندياً أو شيخاً أزهرياً ويسرع برغبته كي يصبح خادماً... «كنت أميل إلى أن أكون خادماً شأن كل الشبان النوبيين الذين أرغموا على الخدمة فى المنازل للمساعدة فى إعالة أسرهم ولتحقيق الأمتية

د. رفعت

السعيد

في الزواج» د. رفعت السعيد- هكذا تكلم الشيوخ- ص ١٢٢).

لكن للأب طموح .. فقد حاول أن يلحقه بمدرسة عتيبة الابتدائية لكن «الولد» رسب في الكشف الطبي بسبب ضعف شديد في الإبصار ، انتهى الحلم بالانقراض ولم يتبق سوى الحلم بالعامة والشيخ الوقور.

وفي عام ١٩٣٩ ينتقل الولد ابن الثانية عشرة (ولد عام ١٩٢٧) من قريته النوية الفقيرة (أرمنا) إلى القاهرة ليستعد لمشوار الأزهر الطويل طوال عامين (١٩٤٠-١٩٤٢) عكف علي حفظ القرآن علي يد شيخ نوبى هو الشيخ حسن قاسم وعندما أتم حفظه أصبح مؤهلاً للانتحاق بابتدائية الأزهر في العام الدراسي ١٩٤٢-١٩٤٣.

الأب عمل فراشا في وزارة المالية . المرتب أربعة جنيهات. لا تكفى الأثواء الخمسة التي تتكوى جميعا في غرفة واحدة في حي السيتية. نصيبه اليومي من البؤس هو مليقات خشن. ولهذا كان يمشى على قدميه كل يوم من السيتية (حيث السكن) إلى حي الدراسة (حيث المعهد) .. أما المليقات الخمس فهي للطعام طوال اليوم .. وجبة واحدة لا تغتير «ساندوتش مكرونة» ثلاث سنوات في هذا العذاب المرهق حتى تقرر إدارة الأزهر (عام ١٩٤٥) تقديم معونة مادية للطلاب الغرياء (الغريب أنهم كانوا يعتبرون التوبيين المصريين من الغرياء) . ويجمعهم مع التوبيين السودانيين رواق واحد هو رواق شمال السودان) .. المعونة ثلاثة جنيهات من الأزهر وجنيه من مجلس الوزراء . أربعة جنيهات كاملة. واحد لنفسه والثلاثة للأب يستعين بها على سد الأثواء الجامعة.

الولد كان مجتهدا ينجح دوما بتفوق ، حلم الأب يزدهر ويتواصل مع كل سنة دراسية يجتازها حسيباً - وهو فوق هذا بقراً بانهيار في عالم طه حسين والعقائد المائزى والرافعى .. لكنه يظل دوما يعانى من الأم الفقر الفقير والجوع الملح دوما فوق الأثواء. والفرار الطبقة الصارخة بين الغنى المميز (الذين لم يزالوا يشاغلون إلى أمينة واحدة .. ان يصيحوا خدماً في بيوت الأغنياء ليجدوا بعضا من الطعام) وبين هذه الفئة من الأرستقراطيين. ولهذا كان جاهزا تماماً كي يصيح شيعياً . وكانت الخطوة

الأولى بسيطة للغاية.

كان يسرع هو وزميل نوبى أزهري (محمد عثمان ثور) ليلعبا ماتش كرة قدم .. في الطريق سأله «محمد» ماذا تعرف عن الشيوعية ؟ قال مبارك أفرف أنها تساوى بين الفقراء والأغنياء . فسأله «هل تحب أن تصبح شيوعياً؟» الإجابة : نعم . وهكذا ببساطة بسيطة تليق بنوبى فقير أصبح مبارك عبده فضل شيوعياً.

كان يومها في السنة الرابعة بالأزهر ، وكنا يومها عام ١٩٤٥ . وإذا تعود إلى الأب الغارق في حلمه بأبن يرتدى العمامة ويتولى وظيفة محترمة تكفل للأسرة كلها معيشة أفضل .. نجده يستقيل على كابوس جديد . ذات يوم اكتشف أوراقاً شيوعية بين كتب «الشيخ مبارك» واعترف الأب ابنه انه شيعوى. جدل طويل دار بين الاثنين مبارك تحدث عن الفقر والفقراء والمساواة .. الأب الذي يوجهه الفقر قال له «يا ابنى ما تقوله صحيح ، لكن لكى تقاوم هؤلاء الأغنياء يجب أن تكون غنيا» الفضال الطبقي في نظر الأب المقهور ترف لا يطيقه الفقراء.

الحوار امتد .. الأب يربغيه بالزواج من فتاة نوبية جميلة .. مقابل التخلي عن الشيوعية . لكن الشيوعية كانت أجمل .. وطرده الأب من البيت . «لا تعد إلا اذا تركت الشيوعية» .. ولم يعد ، فمضوته فكلت قلبه وروحهم. ولم تزل . وبهم مبارك في بناء اثنين من اشهر اقسام «الحركة المصرية للشعور الوطنى» «قسم الأزهر» و «قسم التوبيين» ، وبواصل في آن واحد دراسته في الأزهر ليصل إلى المعهد الثانوى .. حتى كان عام ١٩٤٨ . تحركت مظاهرات في جامعة فؤاد (القاهرة) ضد الملك . وكان الرد المطلوب مظاهرات أزهريه لتأييد جلاله الملك . القرار صدر . علم الأزهر الشريف أعذ ليتقدم المظاهرين شيخ الأزهر الكبار ومنهم الشيخ محمد حسن الباقورى استعدوا ليتقدموا الصفوف . ولكن لا صفوف كان هناك قسم الأزهر في حذو . وكان في مقدمته «مبارك» (المستول السياسى للقسام) وقد أفعوا الطلاب بعدم الخروج . ولم يخرجوا . وقتلت المظاهرة وكانت صدمة للأزهر .. وللملك.

وصدر قرار : بفضل الطلاب مبارك عبده فضل من الأزهر الشريف . ولكن .. كيف يمكن إقناع السلك أن

يبتعد عن الما؟ ظل يفتقر كل صباح من أعلى سور المعهد الثانوى ليظل دوما من طلابه. حتى كان يوم ٢١ فبراير ١٩٤٨ .. وقوت حدوتى التظاهر لحجة لشهداء ٢١ فبراير ١٩٤٦ وحدثت المفاجأة . الأزهريون الذين امتنعوا عن التظاهر لحجة للملك ، تدافعت أمواجه تهب بالعداء للاستعمار والملك والرجعية. وصره أخرى تشير الأصابع جميعا إلى هذا المشاعب «مبارك عبده فضل» ويقتض عليه . والدليل هو خطبته النارية التي ألهمت حواس الطلاب . والعقاب ثلاثة أشهر حبساً .

ويظل مبارك مستولا عن قسم الأزهر . ويظل صامدا في مواجهة التيارات الانقسامية التي نشأت في صفوف البرجوازيين الصغار من أعضاء التنظيم . - حسب موقفه المبني والأبدى ضد الانقسام. كان يقبل الخوض في المناقشات حول صحة أو عدم صحة الخط السياسى والتنظيمى ، لكن شعاره كان حتى لو كان كل شئ خطأ سأبقى في التنظيم لأصالح الأخطأ .. ببساطة لا انقسام .

مايو ١٩٤٨ علامة فارقة في تاريخ مصر وتاريخ الحركة الشيوعية . حرب فلسطين . أحكام عرفية . معتقلات هو لا سكن له . كشف يعتقلونه! هكذا أفاده الفقر .. وأفلت من الاعتقال . ونقرر أن يحترف . ان يترك القاهرة إلى بحرى. نفذ القرار سعياً . أصبح مستولا عن المحلة ودمشهور . الشاب الآن يمتلك الجيرة .. والشجاعة .. وكل الوقت . وانطلق في عمل مضى ومسر . فى ظل ظروف صعبة جدا . دخل دمنهور وبما وى جيبه قرش صاغ واحد. وبعدها بأربعة أيام كان يجب أن يغادر .. وليس معه ملهم واحد . كيف يتصرف! الأمر بسيط للغاية .. استعاد خيرة الطفل الأزهري الفقير في السير من السيتية إلى حي الدراسة يومياً . وقرر أن يقطع المسافة من دمنهور إلى المحلة سيراً على الأقدام . ومشى .. مشى .. مشى ستين كيلو مترا حتى كفر الزيات . اشق عليه جدى مرور وأركبه عن سائق لورى إلى طنطا . لم يكن المشوار سعياً .. كان يعرف أن كل خطوة فيه هي خطوة في طريق الأمل القليل.

لكن مشواره إلى المحلة .. انتهى بالقبض عليه وأرسل إلى سجن طنطا . ثم إلى معتقل هايكسبى. في الطريق إلى هايكسبى قضى أطول خمسة عشر يوما في حياته في حجز قسم بولات بلا ملهم . وبلا طعام . وبلا غطاء .. فقط التسلط والباب الملقق .. تحالف ضدى الجوع والبرد ومنعائى حتى النوم . لا أدري كيف

إبراهيم عرفه، وتولى رفعت السيد أعمال السكرتارية في اللجنة وحضر عدداً من جلساتها الأولى فخري مكي سكرتير عصبه التحرر الوطني بقطاع غزة كمراتب وكان سجيناً في سجن مصر.

وبصر المناضل في التراث الأزهرى الصبور بطبيعته . نجح مبارك في تسير أعمال اللجنة التي تواصلت معها وبشكل مواز لجنة خارج السجن. واستمرت المحاورات المضنية عندما انتقل السجناء إلى سجن القناطر .. حيث حل فؤاد جيش محل مبارك الذي رحل إلى سجن آخر . ويتحقق ما كان يبدو مستحيلاً . ويعين اتحاد هذه المنظمات معاً في «الحزب الشيوعي الموحد» ويواصل «مبارك» تزاميم الوحدة. ويواصل كوادرو الموحدة إصرارهم على توحيد كل الشيوعيين حتى تتحقق وحدة صعيه وقلقه انتهت بانقسام مبرير.

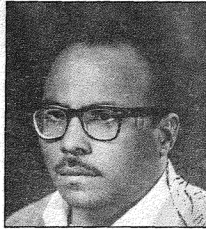
وفي نهبات ديسمبر ١٩٥٨ يفرج عنى . ويكون أول من التفت من المسؤولين «مبارك» ويدعوني إلى اجتماع في بيته في الصباح الباكر . وفي يوم ١١ يناير ١٩٥٩ خرج زوجته المقتنى باكية أنه اعتقل.

وتبدأ رحلة سجن طويل جديد .. عاشها «مبارك» رافع الرأس متمحلاً كل عذابات السجون الناصرية .. مواصلاً دوره القيادي .. الهادئ .. الثماني .. الخالي من الانفعال أو الانفعال محاولاً أن يفتاد سفينة الحزب . في ظل ظروف سياسية وتنظيمية صعبة، بل وبالغة الصعوبة.

وعندما يفرج عن الجميع في أبريل ١٩٦٤ تسارع البعض نحو الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي .. وبقي البعض محاولاً الحفاظ على ثقافته. حتى بعد قرار الحل . وكان مبارك من هؤلاء الذين رفضوا الانصياع ولأنه لم يكن مرضياً عنه . ولأنه لم يقلق ما قبله الآخرون ، فقد اطاحوا به بعيداً إلى اسوان في وظيفة صغيرة في شركة كيميا.

لكن الشوق القديم يفتاد خطاه من جديد . فهل من شفاء ممكن من عشق عاشق لعشوقه كمثل التي أفتى زهرة شبابه في عشقه والذواق عنها.

ويبدأ رحلة جديدة . يلتقي باستقالة من الوظيفة في وجوههم .. ويبدأ اتصالاً جديداً . ومتواصل . يتواصل العطاء . وتتوالى المحن . وما هو أشد قسوة من المحن ، وتبقى شجرة الدوم الترابية راسخة ، صامدة ، تعجز كل رياح الدنيا عن أن تنال من رسوخها .. وتبائها . وقدرتها على العطاء . المتواصل .



مبارك عبيد فضل في شبابه

الحركة الشيوعية العالمية كانت ترى أن هذه الحركة تعبير عن صراع بين الاستعمار القديم (مثلاً في الرجعية والقصر الملكي) وبين الاستعمار الأمريكي الجديد (مثلاً في حركة الضباط).

في جانب وقفت حدتو وحدها .. وفي الجانب الآخر الجميع عالمياً وأقليمياً ومحللياً.

وكان مبارك عبيد فضل واحداً من خاضوا هذه الحركة بحماس وكفاءة وإصرار . لم يخضع للإنباز ولا للاقتباسات من أقوال البعض . وتثبت بالموقف الصحيح . وفي ذات الوقت خاض معركة الدفاع عن الديمقراطية وبعفوه عضواً في السكرتارية المركزية لحدتو خاض هذه المعركة الصعبة بكفاءة .. وشجاعة. فقد كانت تحتاج إلى الاثنين معاً.

وتوجه حركة الجيش أقوى ضرباتها لحدتو .. ويقبض على الكثيرين من أعضائها ومنهم مبارك.

وفي السجن يتألى دوره من جديد . كانت الحالة الانقسامية تؤرقه . وكان قد نجح في غمار النضال الجماهيري في عامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ أن يسهم بدور أساسي في توحيد عدد من المنظمات الصغيرة داخل صفوف حدتو (جات ، تحشم).

والآن هو في سجن مصر ومعه مئات من كوادرو المنظمات المختلفة. بدأ ويلا ملل التبشير بدعوة الردة ، وبعد جهد نجح بالفعل في تشكيل لجنة الوحدة داخل سجن مصر (مبارك عبيد فضل ممثلاً لحدتو - حمدي عبيد الجواد ممثلاً لتنظيم ت . ث . فخري لبيب الطليعة الشيوعية) أحمد خضر ممثلاً للنجم الأحمر ، النواء وكان يمثلها

احتضنت .. حقا كانت شأياً قوياً للبه، لكن الروح النضالية كان لها الفضل الأكبر (من محضر نقاش معه).

ويبقى في هايكستب بعضاً من الوقت (هناك التقينا ، تعارفنا وتصادفنا رغم فارق السن) ثم إلى معتقل الطور .. وطوال هذه الرحلة ظل الفتى المترس حرباً على الدعاوى الانقسامية .. وعلى الانقساميين .. ولم يلبث هو وغيره أن اكتشف حقيقتهم الانقساميين الذي ملأوا ردهات المعتقلات ضجيجاً ونقاشاً وشعارات حماسية .. عندما انتهى الاعتقال في بداية ١٩٥٠ .. ليتسرب أغلب هؤلاء الصارخين بالشعارات الحماسية إلى خارج صفوف النضال.

ويكون «مبارك عبيد فضل» آخر من أفرج عنه. فقد حاول الرئيس السياسي ترحيله من مصر بحجة أنه سوداني . هو قادم . قدم الأدلة على مصيرته تركوه بعض الوقت لعله يلين ويقل الترحيل . ومع إصراره أفرجوا عنه.

هو الآن واحد من القيادات في منظمة حدتو . غاما كالأرض العطشى ما إن تتروى حتى تزدهر ووروداً وأشجاراً . كانت حدتو . ما أن فتحت المعتقلات أبوابها .. وانتقل «الرفاق» إلى العمل بين الجماهير حتى تحولت حدتو إلى منظمة كبيرة. وذات نفوة جماهيرية حق .. وبدأ المسلسل النضالي وسط الجماهير «إصدار مجلة البشير» ثم «الملايين» و«الواجب» و«الكاتب» «حركة السلام» وعملية جمع التوقيعات على نداءي برلين واستكهولم. السعي لتأسيس اتحاد عام للعاملين .. ثم تشكيل كتائب الانصار للمشاركة في الكفاح المسلح في القتال .. الدعوة لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية. العمل في صفوف الجيش.

وفي هذا كله كان مبارك مشاركاً وفاعلاً (وفي هذه الأيام التفتته كثيراً عندما كان يأتي إلى المنصورة لمتابع النشاط الحزبي هناك).

ثم كان حريق القاهرة وحملات الاعتقالات الواسعة . فمن لا مسكن له يصعب القبض عليه. ولكنه ظل يتحرك بحماس وانتقال محاولاً أن يعلم ما تفرق من التنظيم بسبب الاعتقالات . ويقبض عليه.

ويبقى بين سجن ومعتقل هايكستب حتى تأتي ثورة يوليو.

وتقوم الدنيا ولا تقعد . حركة الضباط كانت ثمرة جهد طويل شاركت حدتو فيه .. بأعضائها العديدين من الضباط ، وبالنسبهم في طبع بيانات الضباط الأحرار . لكن «الرفيق ستالين» والاتحاد السوفيتي ، وكل

التحديات المعاصرة



اليسار العربي

عامر ذياب التميمي

«ومن ثم سقوطها.. فلا يعقل أن تظل الشعوب قابلة بحكم ديكتاتوري يعتمد نظام الحزب الواحد ويحرم آليات الحريات السياسية والفردية وينشط الأفكار والسلوكيات دون أدنى معارضة تذكر. وفي العالم الذي أصبحت فيه الاتصالات ووسائل الإعلام متطورة لدرجة الوصول إلى كل بقعة في العالم، لا يمكن أن تظل العقول قابلة بما يوردها من أنظمتها الحاكمة. لكن العقول العربية المتعلقة بتلك الأنظمة ظلت على ولائها دون تبصر بالسلبات المتأصلة في تلك الأنظمة، وعدم قدرتها على التطور في المجالين السياسي والاقتصادي. ومن أهم المسائل التي تشغل عدداً من الاقتصاديين المنتمين للمدرسة الاشتراكية في عدد من الدول العربية قضية هيمنة الدولة على الاقتصاد. وقد تطورت النظرية الاقتصادية في العالم لتؤكد أهمية قيام الدولة بدور فعال في المجال الاقتصادي لتحقيق التوازن من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية. كما أن «الدولة أصبح لها دور هام في تأكيد الحقوق الاجتماعية للمواطنين والعاملين في المؤسسات لحماية الحقوق الأساسية و تأكيد ضرورة توفير الضمانات التي تحمي من البطالة وتوفر ضمانات صحية وضمانات بشأن تعويضات التقاعد وغيرها..» وقد تطورت أدوار الدولة، حتى في الدول الرأسمالية، لتعمل على توفير العلاج والتعليم والسكن للذين لا يتمكنون من الحصول على هذه الخدمات بإمكانيتهم الذاتية لكن هذه الأمور ليست قضية أو مثار اهتمام هؤلاء الاقتصاديين، حيث أن الغضلة هي في مسألة الملكية العامة ومدى قبول استمرار الملكية الحكومية في

دون ريب فإن التطورات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال السنوات العشر المنصرمة قد أدت إلى اختلال في القيم والتقاليد السائدة في معظم دول العالم. وقد أدى انهيار منظمة الدول الاشتراكية ونفقت الاتحاد السوفيتي، وتصدع النظام الاشتراكي في أكثر من بلد إلى حدوث هزة فكرية لدى العديد من المفكرين والمنظمات والأحزاب اليسارية في كافة دول العالم. وبطبيعة الحال كان تجاهب المفكرين مع هذه الأحداث والتطورات متفاوتاً من مكان إلى آخر ومن تنظيم إلى تنظيم، لكن التجاوب والتجديد في الدول العربية كان محدوداً. وما زال هناك العديد من المفكرين في العالم العربي الذين يرفضون أي تجديد ويتجاهلون معطيات الحياة الحديثة.. وإذا قبل هؤلاء، بما حدث في العالم من تغيرات على مدى السنوات القليلة الماضية فهم يرون فيها ليس أكثر من كونها أحداث مؤقتة قابلة للزوال، أو أنها مجرد مؤامرات إمبريالية يجب التصدي لها وحشد الأنصار في مواجهتها. كذلك قد يقتنع بعض المفكرين العرب بأن ما جرى ما هو إلا عجز التطبيق عن فهم المعطيات النظرية بشكل متوافق مع الواقع، وبما يؤدي إلى إنجاز نتائج أفضل. لكن ما حدث هو أعمق بكثير من كل الأطروحات التي اعتمدها معظم هؤلاء المفكرين العرب والذين عجزوا عن فهم تأثير التطورات السياسية والاقتصادية، وأثر التطورات التقنية المتواترة على الفكر الحديث. وبداية يجب الإقرار بأن الركود في الحياة السياسية في دول المنظومة الاشتراكية السابقة نتيجة لفجاء آليات الديمقراطية كان من أهم أسباب تخلف تلك الأنظمة وتأكلها

تطورت أدوار الدولة

حتى في الدول

الرأسمالية..

لتعمل على توفير

العلاج

والتعليم والسكن

لغير القادرين

العديد من المنشآت في معظم أو كل القطاعات الاقتصادية.. ويعتقد معظم هؤلاء الاقتصاديين بأن الملكية العامة هي هدف وليست وسيلة لتعميم الفائدة الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية وعندما يصبح الآداء متواضعا في منشآت القطاع العام لا يعبر هؤلاء الاقتصاديون العرب احتمالا للخسائر المتحققة وتراكم تلك الخسائر وآثارها السلبية على الهيكل الرأسمالي للمؤسسات، ومن ثم تأثير ذلك على الخزينة العامة، حيث أن هذه المؤسسات المحاسرة سوف تعود إلى وزارة المالية من أجل تعويم أوضاعها المالية.

كذلك فإن مؤسسات القطاع العام في البلدان الاشتراكية وعقد آخر من الدول التي تتبع أنظمة الاقتصاد الموجه، أو الاقتصاد المخطط لم تتمكن من تحقيق نتائج تذكر في تطوير نوعية السلع والخدمات بحيث تضاهي السلع المماثلة والمنتمية من مؤسسات خاصة. من جانب آخر لم تستطع الاقتصادات الموجهة أن تنافس في ميدان التجارة الدولية، حيث أن سلعاها كانت دائما ضعيفة الجودة، ولم تفلح هذه الدول إلا في صادراتها من المنتجات والمعدات الحربية بسبب التسعير المنخفض لتسعين الدول الرأسمالية الغربية، وإن كانت تلك المعدات العسكرية أقل كفاءة من ما يصدره الغرب من أسلحة وأعتد عسكري.

ومن الأمور التي يجب التطرق لها أن الاقتصاديات الموجهة لم تتمكن من رعاية البحث والتطوير في مختلف القطاعات، ولذلك فإن التقنيات المستخدمة في مختلف الميادين الاقتصادية ظلت أثرية ولم تتوكل التطورات التقنية في البلدان ذات الاقتصاديات الحرة.

وإذا كان هدف الاشتراكيين العرب هو تحسين مستويات المعيشة للشعوب العربية، وتطوير آليات توزيع الثروة بما يحقق العدالة الاجتماعية، ورفع كفاءة الحياة فإن ما تحقق في ظل الأنظمة التي أدعت الاشتراكية خلال السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية لم يصل إلى ما يصور له كل التقدميين العرب. قد تكون هناك بعض الأهداف التي تحققت مثل مجانية التعليم، وتحسين الظروف الصحية، بيد أن التعليم في الوطن العربي، وفي البلدان التي اعتمدت المجانية لم يرتفع مستواه، بل على العكس فقد تدنى مستوى مخرجات التعليم، كما أن خرجي الجامعات والمعاهد العليا لم يواكبوا احتياجات سوق العمل، ونتج عن ذلك البطالة متقدمة وبطالة سائرة في العديد من الدول العربية.

من جانب آخر لم تتمكن إجراءات التأميم والمصادرة من خلق فرص استثمار جديدة، ولم يتمكن القطاع العام من توظيف أموال جديدة في مشاريع تخلق فرص عمل، وتزويد من وقوة الاداء... وقد يقول بعض المختصين بأن التطورات التي نشأت بعد بداية السبعينات في عدد من الدول العربية وعلى رأسها مصر من توجهات نحو الانفتاح الاقتصادي، وتعطيل التوجه الاشتراكي في المجال الاقتصادي، قد تكون هذه التطورات قد عطلت أو أجهشت عملية التنمية وفق الفكر الاقتصادي الاشتراكي، لكن هذه التوجهات لم تنه وضعية الرأسمالية الدولية في مختلف هذه البلدان وظلت مؤسسات القطاع العام شامخة وتفرق النشاط الاقتصادي وتهيمن على ما يزيد عن سبعين في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. كما أن تلك المؤسسات كانت توظف معظم العاملين في المنشآت الاقتصادية في البلدان المذكورة.

وبطبيعة الحال لن يكون هدف هذا المقال البحث في تفاصيل الأوضاع الاقتصادية التي نشأت في البلدان العربية وقياس آدائها، ومقارنة آداء القطاع العام والقطاع الخاص، ولكن الهدف هو محاولة استخلاص نتائج محدده حول مدى مواكبة الفكر الاقتصادي المعتمد على مدرسة الاقتصاد الموجه، مدى انسجامه مع التحولات في الحياة الاقتصادية المعاصرة.

ولقد أدت هذه التحولات في العقود القليلة الماضية إلى تغييرات هامة في

الفكر الاقتصادي، مثل ما أحدثت نظريات الاشتراكية في العشرينات والثلاثينات من تأثير هام على النظرية الاقتصادية في الدول الرأسمالية ولم يعد الدفاع عن القطاع العام مقدسا مثل ما كان قبل سنوات قليلة لقد ثبت بأن عدم الحوافز من أهم معوقات تطور العمل الاقتصادي، لا يمكن بناء اقتصادات ذات كفاءة لا تعتمد الربح قياسا للكفاءة وحسن الآداء.. وبالرغم من أهمية تحقيق العدالة الاجتماعية واحترام حقوق العمل والعاملين فلا بد أن يكون الربح وتحسين قيم الأصول من أهم عوامل قياس الكفاءة. قد يتطرق بعض المفكرين الاقتصاديين بالنظر باتجاه الربحية على حساب الحقوق المشروعة للعاملين، إلا أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الرأسمالية أخذت بالاهتمام الكبير بالمسائل المتعلقة بالحقوق العمالية وحماية هؤلاء العاملين من مخاطر البطالة وتوفير أنظمة ضمان اجتماعي مناسبة لحماية الحقوق وتعزيزها. وقد يقول قائل بأن هناك مطالبات في العديد من الدول الرأسمالية، خصوصا الأوروبية، لإعادة النظر في مسائل الضمان الاجتماعي، وحماية حقوق العاملين حيث يرى هؤلاء، بأن تلك الأنظمة تسبب تكاليف عالية وتزيد من أعباء الاتفاق العام وتساهم في زيادة قيمة العجز في الموازنات الحكومية. كذلك يرى هؤلاء المراقبون الاقتصاديين بأهمية تخفيض الالتزامات الحكومية تجاه هذه البرامج من أجل خفض العجز في الموازنة تقاضيا مع شروط الكفاءة المعتمد من الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى تحقيق التوازن المالي والمساهمة في تأسيس أوضاع تساعد على الوجود التنافسي في أوروبا. بيد أن هذه الدعاوى مهما قادت في مطالباتها بتحقيق الكفاءة الاقتصادية ولو أدت إلى معاناة اجتماعية فإنها لن تدفع الدول إلى إلغاء أنظمة الضمان الاجتماعي وحماية حقوق العاملين وتوفير شروط ضد البطالة ونتائجها.

معركة اليسار

العربي هي النضال

من أجل

الديمقراطية

وتجديد القيادات

بأسلوب ديمقراطي

لقد أن الأوان أمام اليسار العربي للتخلص من العقد ، وبفك ارتباطه بالأنظمة العربية ويطرح مشرعاً حضارياً للتقدم يعتمد على الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر قيم الحضارة الحديثة .. كذلك لابد أن يعي اليسار بأن التزمت الفكري ما عاد ينفع في عصر ليس فيه حقيقة نهائية، وفي وقت تتطور فيه المجتمعات نحو الديمقراطية والتعددية.. ولا شك أن هناك مصلحة كبيرة لليسار العربي للاستفادة من عصر الحريات وإبراز معتقدها ونشرها بين الناس من خلال وسائل الاتصال. كما أن انتشار القيم الليبرالية والتسامح سوف تمكن اليسار للتخلص من عيوب التوقع والمجر، وتطوير الفكر اليساري العربي بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

ويكن أيضاً القول بأن واقع المجتمعات العربية الراهن ، وبرزت تيار الاسلام السياسي ، قد خلق تحديات جديدة لليسار العربي، حيث أن هناك جماهير واسعة أخذت تخضع لهذا التيار العاكس لحركة التيار، وأصبحت المجتمعات العربية مروجة لابتزاز الحركات الاسلامية المتزمتة.

ومن الغريب أن اليسار العربي، أر على الأقل بعض فصائله، قد وقع أسيراً لتيار الاسلام السياسي، حيث أصبح ينسحق ببعض المواقف السياسية مع هذا التيار في ظل أطروحات معاداة الامبريالية والصهيونية. بل أن هذه الفصائل عدت من خلال قتال متعدد مثل المؤتمر القومي الاسلامي إلى تحالف استراتيجي بين كافة حركات الاسلام السياسي وحركات اليسار العربي بالرغم من تباين وجهات النظر حول العديد من القضايا الاجتماعية والسياسية، ويفترض أن يكون اليسار العربي علمانياً في مواقفه الفكرية، ولكن يبدو أن آثار التراجع في السنوات الأخيرة دفعت إلى تبني مواقف غير واقعية منها التحالف مع تيار الاسلام السياسي من أجل التأكيد على معاداة الغرب.

وإذا كانت هذه الـوضع تثل حالة اليسار من تشتت فكري وضعف تنظيمي وضومر جماهيري فكيف يمكن أن نتوقع اليسار دوراً في الحياة السياسية العربية؟ لا ريب أن القضية ليست بسيطة وتتطلب حالة من الابداع الفكري، ولا شك أن التحول الفكري من أطروحات اليسار التقليدية إلى مواقف تتواءم مع التطورات الاقتصادية والثقافية في عالم اليوم قد تقتضي تجاوز العديد من المواقف الشائنة والمبدئية، وتعزز التوجه نحو مواقف تقدمية ليبرالية وغير عقائدية. ومن ثم فإن اليسار العربي مدعو للاستفادة من تجارب الأحزاب الشيوعية في بلدان أوروبا الشرقية والتي تحولت نحو القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والفكرية، واعتماد اقتصاديات السوق. ولقد أضحت هذه الأحزاب من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية، لكنها ما زالت تؤكد اهتمامها بحماية حقوق العمال والطبقات الشعبية وتأمين حياة أفضل للمتعاقدين، وتركز على توفير فرص عمل ضمن اقتصاد حر غير موجه.

من جانب آخر هناك إمكانيات واسعة أمام اليسار العربي، لفهم الأوضاع العربية والرائحة والتوجه نحو الشباب بخطاب عصري يعتمد الحلول الواقعية لمشاكل هؤلاء الشباب دون التقيّد بفاهيم العصر الماضي. ويجب عدم الوقوع بفخ التطرف والمغالاة في النهج الفكري، ولابد من اعتماد مواقف تنطلق من فكر ديمقراطي خلاق يؤكد على أهمية التعددية. ولذلك فإن معركة اليسار العربي السياسية لابد أن تكون في إطار النضال من أجل الديمقراطية ، وعلى تنظيمات اليسار أن تتحول نحو الديمقراطية وتجديد أطرها وكوادرها القيادية بأسلوب ديمقراطي، ومن خلال فترات زمنية قصيرة. وما من شك أن هذه التحولات تستلزم وضع العناصر الشابة في مواقع القيادة وتجديد الدماء والانفتاح على الفكر التقدمي العالمي.

ولا شك أن الدول العربية ، مهما تأدت في تبنيها لأنظمة اجتماعية أو حتى اشتراكية، لم تصل إلى درجة معقولة من مستوى الضمانات المتوفرة في الدول الرأسمالية. كما أن مستويات المعيشة في تلك الدول تفوق كثيراً معدلات النمو في الدول العربية مهما أدت من التزامات تجاه العاملين، ولذلك فإن التشبث بالقطاع العام ، وشركائه المتعثرين لن يعطي حقوق العاملين أو يحسن من أوضاعهم ويرفع من كفايتهم.. ولابد من التفكير بقم جديدة في ظل أوضاع متغيرة، والعمل من أجل زيادة فرص العمل من خلال الاستثمار الواعي والمجدي والذي لابد أن يضطلع به قطاع خاص يصاحبه وبراغي الجدوى الاقتصادية في كل مشروع قبل اتخاذه. أما السكوت على سوء الإدارة وعدم الكفاءة وتراكم الخسائر لدى شركات القطاع العام من أجل الاحتفاظ بذلك القطاع العام كبقرة مقدسة فإنه لن يجدي قتيلاً ولن يحقق ما يصبو له اليسار العربي من تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية، ويمكن أن تتحقق هذه العدالة من خلال قوانين ملزمة لأصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي قامت بها جهات متخصصة أن التوسع في النشاط الاقتصادي الذي قد تحقق في دول عديدة تحولت من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وأدى إلى تراجع نسب البطالة بعد خلق فرص العمل، كذلك تحسنت مستويات الرواتب والأجور .. ومن وجهة أخرى فقد أدى توسيع نطاق المنافسة وتحسن الكفاءة إلى تراجع أسعار السلع والخدمات في تلك الاقتصاديات .. لذلك فإن المحصلة النهائية للتخصيص ستكون إمكانيات أفضل لقوى العمل، وظروف معيشية مناسبة.

من جانب آخر ظل اليسار العربي أسيراً لأطروحات الأنظمة الديكتاتورية العربية دون مراعاة للقوة والعنف والاضطهاد التي تعاني منها شعوب البلدان العربية المحكومة من قبل هذه الأنظمة كذلك فإن الحجوة التي يقدمها عدد من اليساريين العرب لتبرير موازرتهم هذه الأنظمة هي أن هذه الأنظمة معادية للإمبريالية وللولايات المتحدة والناسل مثل أن هذه المعاداة هدف سام بحد ذاته، ويشفع لكل أشكال القمع والمجازر وحقوق الإنسان؛ ثم لم لمعاداة الولايات المتحدة من جدوى ونتائج من أجل تحقيق الأهداف النضالية لليسار العربي، أم أن هذه المعاداة لا تعدو أن تكون موجهات لفظية لا تفتى ولا تسمن عن جوع.

على هاتين الصفحتين نعرف القارئ بأحدث ما تصدره المطابع العربية من عناوين .. لنختار منها ما يضيف إلى مكتبته، أو يحاول قراءتها في المكتبة العامة .. وتلفت نظر الناشرين العرب الذين يرسلون إلينا باصداقاتهم ، إلى أهمية ذكر أثمان بيع الكتب ، ليكون القارئ على نور قبل الشراء .

صلاح عيسى

* الكتاب: المبتسرون

المؤلف: أروى صالح

* الناشر: دار النهر- القاهرة

* ١٢٠ صفحة / قطع متوسط.

ليس هذا الكتاب الذي كتبه واحدة من قيادات الحركة الطلابية في السبعينات ، سيرة ذاتية، كما أنه ليس تحليلاً أو تاريخاً لهذه الحركة التي ساهمت فيها الكاتبة من خلال عضويتها القيادية في واحدة من أنشط فصائل الحركة الشيوعية المصرية في هذا المجال، ولكنه أوراق من هذا وذاك، تطل من خلالها على الماضي القريب من شرفة الحاضر، محاولة الكشف عن الأسباب الذاتية التي أدت إلى الانهيار.

وهو نوع من الكتب ، لا يد وأن يشير اعتراض من يعتبرونه تقييماً غير منصف، كما يشير -كذلك- اعتراض من يرون أن الكاتبة، قد قمعت شجاعتها، فاكثفت بالتصريح دون التصريح، والتعميم دون التفصيل، والأيام الذي لا يفهم إلا الذين كانوا على صلة مباشرة بالموضوع، أما المهم فهو أنه كتاب من النوع الذي يحرك العقل، كتب بلغه تجمع بين أيقاع الشعر، وعمق الفلسفة.

* الكتاب: معجم علم النفس

المعاصر.

* تأليف: بثرشفسكى-

ياروشفسكى. ترجمة : حمدي عيد

الجواد وعبد السلام رضوان .

مراجعة: د. عاطف أحمد . المحرر

أسعد الفيشاوي.

* الناشر: دار العالم الجديد/

القاهرة.

* ٣٨٠ صفحة / قطع كبير.

هذا الكتاب واحد من الأعمال الثقافية الاستراتيجية الهامة، إذ هو أول معجم يصدر باللغة العربية ، ليعرف -بدقة وإيجاز- بمدارس ومصطلحات وفروع علم النفس المعاصر، ومع أن مداخلة قد رتبته على أساس الترتيب الأبجدي للغة الانجليزية ، فقد ترجمت إلى اللغة العربية ، وزود المعجم بـمفهرس ييسر الوصول إلى الترجمة العربية للمداخل وفضلاً عن أهميته البالغة للدارسين والمتخصصين في علم النفس، فهو مهم- كذلك- للمشتغلين بكل أشكال الإبداع، والقراء والمثقفين ، بعد أن شاعت مصطلحات ومفاهيم علم النفس في الصحف وتقنيات التلفزيون ولغة الحياة اليومية.



الكتاب: السودان.. وأهل السودان (أسرار السياسة وخفايا المجتمع).

المؤلف: يوسف الشريف. تقديم : الطيب صالح.

* الناشر: دار الهلال.

٤٥٢ صفحة/ قطع كبير.

الثمن: ١٥ جنيهًا مصريًا.

بأسلوب صحفي جذاب ومشوق وعميق ، يعرض مؤلف هذا الكتاب ، حصيلة متابعته الدقيقة لأوضاع السودان السياسية والاجتماعية ، خلال الأعوام الأربعين التي مضت على إعلان استقلاله. عبر أكثر من خمسين زيارة قام بها إليه ، وتعرف خلالها على معظم رموز النخبة السودانية، في مجالات السياسة والاقتصاد والصحافة والفن ، أتاح له الفرصة، لكي يتأمل الظاهرة السودانية بعمق، لا يكتفى بالوقوف عند سطح الأحداث، بل يسعى للبحث عن جذورها ، وهو ما يتيح لقارئه ، فرصة ثمينة، لمعرفة خلفية الأوضاع السودانية الراهنة، التي أصبحت واحدة من أبرز مشاكل الأمة العربية.

المجلة : مصر والعالم العربي

/ رقم ٥.

رئيس التحرير: إيمان فرج.

* الناشر: مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية () القاهرة.

٢٦٠ صفحة/ قطع كبير.

أصبح مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بؤرة للتعاون الخلاق ، بين المستعربين الفرنسيين المتخصصين في الشؤون العربية ، وبين نظرائهم من المصريين والعرب، المهتمين بتأسيس علاقات ثقافية عربية فرنسية، تقوم على أساس الحوار المكافئ بحفا عن الحقيقة. وهذه المجلة، هي المطبوعة التي ينشر فيها المركز أبحاثا مهمة، تربط بحضور العرب وتاريخهم، بخبراتها حية وتجربتها. مما يجارسه المركز من نشاط ، أو ينشر في الدوريات الفرنسية المتخصصة.

ومع أن العدد الخامس ، على عكس الأعداد السابقة ، ينحصر إلى معالجة قضايا نظرية كالإيديولوجية والتنشئة السياسية وأوضاع الفقر، إلا أنه يتضمن دراسة هامة عن القهوة والمقاهي والدرور الاجتماعي الذي لعبته في التاريخ العربي.

عن مهرجان

موظفى وزارة

الثقافة!!



الدمى فى حفل الافتتاح

بين أزمة السينما وأزمة الوطن

أحمد يوسف

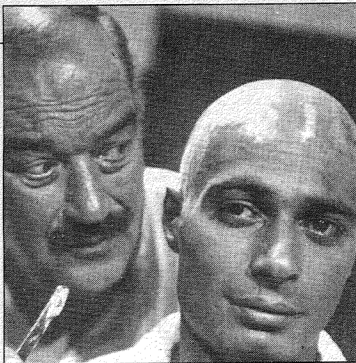
ويتحللون من مواجهة الحقائق المريرة ومن مسئوليتهم الجسيمة ، فهم يحاولون إيهام أنفسهم وإيهامنا بأنهم يفعلون أقصى ما يستطيعون ، وبعد ذلك فليذهب كل واحد إلى سبيل ، ناسباً ومتناسباً أنه قد شارك فى " الفرجة " على موت السينما المصرية ، أو ربما اكتفى بقراءة الفاتحة على روحها .

يتساءل المرء أحياناً هل السينما - بل هل مصر ذاتها - بحاجة حقيقية إلى مثل هذا المهرجان ، شديد البذخ والاسراف فى تكاليفه ؟

ولو وضعت فى الاعتبار أن مجموع الجوائز المالية المقررة للأفلام لا يمثل إلا نسبة محدودة ضئيلة فى كل المصروفات التى يتفقاها المسئولون عن المهرجان ، لأدركت أن

فى توزيع بعض الهبات والصدقات - فى شكل جوائز - على بعض الأفلام المصرية ، فلم أتوصل إلى سبب واحد للسعادة أو إلى أى ذكرى عزيزة ، إلا أن يكون السبب هو أن يتيح الموظفون الفرصة لأنفسهم أن يشعروا بالفخر والتبهر لبعض الوقت عندما تتصدر صورههم الصفحات والشاشات الصغيرة ، أو لعلهم يشعرون على الأقل بين بداية المهرجان ونهايته بأنهم " عملوا إلى عليهم " ، تجاه السينما المصرية التى تحتضر ، فكأنهم بذلك " يحلون روايتهم ومكافأتهم ،

بحثت فى المعجم عن معنى كلمة « مهرجان » التى شاعت واستشرت بشكل هستيرى فى حياتنا فى الآونة الأخيرة ، لعلنى أعرف لهذه الكلمة دلالة تلقى الضوء على تلك النشوة الصاخبة العارمة التى تحتشد بها فى مثل هذه المناسبات وسائل الإعلام المقررة والمسموعة والمرئية ، فلم أجد تفسيراً للمهرجان إلا أنه « الاحتفال يقام ابتهاجاً بحادث سعيد ، أو إحياء للذكرى عزيزة » ، لهذا حاولت أن أعثر على أى حادث يثير السعادة ، أو ذكرى عزيزة تبعث على الابتهاج ، مما يبرر لموظفى وزارة الثقافة خلال الأعوام الأخيرة أن يحافظوا على الإصرار على إقامة هذه الاحتفالات الصاخبة ، مع مزيد من التأكيد على دورهم



مشهد من

فيلم

عقارب

الاسفلت



الهدف الأساسي من كل هذا الصخب الذي يتكرر عاماً بعد عام ليس هو مايشاع عن "دعم السينما المصرية".

وربما لو راجعت على الأقل ذلك التاريخ القريب لوزارة الثقافة الحالية ومواقفها تجاه السينما ، فسوف تكتشف أن مثل هذه المهرجانات ظلت تقام منذ حوالي ستة أو سبعة أعوام ، ومع ذلك فقد ظلت السينما المصرية تتراجع على نحو يشير الفزع خلال تلك الفترة ذاتها ، حتى أن الأفلام التي أنتجت في العام الماضي - الذي تحتفل به الوزارة - لا تقبل إلا ربيع عدد الأفلام التي كانت السينما المصرية تفتتحها عندما تسلم المسئولون الحاليون مقاليد الأمور في الشئون الثقافية ، فهل لاتزال لديهم الرغبة أو الجرأة في الحديث عن دورهم في دعم السينما المصرية؟؟

لقد أفاض البعض كثيراً في مدح مظاهر الحفل الافتتاحي للمهرجان ، لم يتوقف أحدهم عن شعاره المثير للضحك والرائع "مائة سنة حب" ، وقد تفتق به ذهن أحدهم دون أن يكون لذلك أي معنى ، وإن كان الشعار منسجماً على أية حال مع الموسيقى التي تصاعدت لتعلن "ها بي بيوت داي تو يو!!!" ، وظهور دمي دمية يقولون أنها تقتل أو تحسد بعضاً من الشخصيات السينمائية الجماهيرية ، ثم أخيراً تلك الفقرة الاجبارية في كل مهرجانات وزارة الثقافة الحالية ، وهي "رقصة العنودة" التي يعشقها "الوزير الفنان" عشقاً غامضاً ، حتى لو لم يكن لها أي علاقة بالسينما (إلا إذا نظرنا إلى المهرجان على أنه من "الموالد") مع مزيد من رقصات استعراضية هزيلة بدت مضطربة مرعجلة ، وبعض شرائط سينمائية بدائية للصور المتحركة ، صنعتها عائلة ألمانية كانت تقيم في مصر ، ويقول البعض عن هذه الشرائط أنها كانت تقتل في الثلاثينات تقدماً هائلاً ، وهم لا يعلمون شيئاً عن هذا الفن الذي بدأ منذ العقد الأول من القرن بأفلام الفرنسي "زيكا" ذات النزعة الانسانية العميقة ، ووصل إلى ذروته الفنية

والتقنية في بداية الثلاثينات مع أفلام ديزني التجارية والتجريبية على حد سواء ، وأصبح في مرحلة لاحقة فناً ثورياً - بالمعنى الإبداعي - في بلاد مثل تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا ، بينما كانت شرائطنا البدائية - وماتزال للألف الشديد - تستخدم أكثر الوسائل ساذجة في فن الصور المتحركة ، ناهيك عن أن أفلام الآخرين قريشك - التي عرضها المهرجان - يدور مضمونها حول الإعلان عن صابون "سانلايت" ، أو شخصية المصري "شمش" الذي لا يمكن أن تكون هناك شخصية كارتونية أكثر دمامة منه ، على الرغم من أن فن الكاريكاتير كان وما يزال متقدماً على الدوام في مصر ، وطالما قدم تنوعات على هذه الشخصية ، بدأ من "المصري أفندي" وحتى "دوش" ، وما هو "شمش" في أحد الأفلام يفقد أعضائه في الحرب ، فيدفعون به إلى آلة تشبه المقلصة ، تعيد إليه رأسه وذراعيه وساقيه!

السينما تحضر بأمر «القانون»!

كان الأجدر بنا ونحن نشاهد هذه الشرائط

في حفل الافتتاح أن نسأل عن السبب الحقيقي في غياب فن الصور المتحركة غياباً شبه كامل عن السينما المصرية ، بدلاً من أن نطعن الاعجاب الأبله بما نراه ، ولكنها حالة الشوة الكاذبة التي يحلو لنا أن نتسلل لها في تلك المهرجانات ، نطعن فيها السعادة والفرح لأننا نريد أن نهرب من مواجهة الحقيقة ، التي تتمثل في أنه ليست هناك لدينا اليوم سينما مصرية حقيقية ينبغي أن نقيم لها المهرجانات .

ومن الحق القول أن هناك أفلاماً قليلة تستحق بجدارة قدراً كبيراً من الاحتفاء ، وفنانين جادين يبحثون عن الدعم الحقيقي ، لأنهم هم الأمل الوحيد الباقى لنا في هذا المجال ، وهم الذين يحتاجون بحق تلك الأموال التي تضع هباء من أجل تحقيق الوجهة للموظفين ، لذلك فان مايجب أن نبدأ به هو أن نذل جهداً جاداً - في زمن تيدو فيه الجدية أمراً عصبياً - لأن نقيم صناعة سينما راسخة ، ولن يساهم في صنع هذه الصناعة - ولا نقول إعادة المرح إليها ، لأن ماتبقى منها لايصلح أساساً للاستمرار بأي حال - إلا أن

العودة إلى عصر «الجباية»

قد يبدو من ذلك كله أن هؤلاء الموظفين -الذين لا يظالبون أنفسهم بأن تكون لهم رؤية «سياسية»- أبرياء، على نحو ما من أزمة السينما، وأن ما نأخذه عليهم ليس إلا نوعاً من قصور الرؤية أو ربما «قصر البعد»، لكن العكس هو الصحيح، فإن ما يسمى «صندوق التنمية الثقافية» ذاته، والذي يقيم مثل هذه المهرجانات، ويتفق عليها ببلخ دون ضرورة، ويهب بعض التفحات القليلة لعدد محدود من الأعلام، ليس إلا تجسداً للنظرة الحولاء التي ترى بها الحكومة مشكلاتنا (ولك أن تتخيل كيف ترى الحلول لها أيضاً) فالحكومة تتحدث بحماس عما تطلق عليه «المخصصة» -وتشجيع رأس المال الخاص، لكنها لا تخلق المناخ السياسي لتتصوره لتحقيق ذلك. بدءاً من الالتزام بمبادئ الديمقراطية الصحيحة والصحية، وانتهاء برفع قبضة «الجباية» التي تعتمد على كل وسائل الانتاج، ولعلك سمعت في حياتك اليومية الحكايات عن الحرفيين الصغار الذي يستعدون لافلاق محلاتهم «بالضية والمفتاح» لأنهم وجدوا أنفسهم محاصرين بالضرائب الخرافية الجائرة. فكيف الحال إذن مع صناعة السينما، التي تطاردها «القوانين» التي يعجز الوزير الفنان عن مناقشتها، ويدعون للاستمال لها، حتى لو أدى ذلك إلى أن يتوقف المنتجون الجادون عن الانتاج (كما حدث بالفعل)، وتغلق شركات التوزيع أبوابها، وتقلص دور العرض إلى بعض عشرات قليلة في وطن يزيد مواطنوه على الستين مليون.

أقول إن «صندوق التنمية الثقافية» الذي يرفع شعار تشجيع الإبداع ليس إلا أحد تجليات هذه الإزدواجية، التي تقلص دور «الدولة» وتختزل إلى مجموعة من الموظفين الحكوميين، فيمزيانية هذا الصندوق تقوم على التمريل من الضرائب على تذاكر السينما وهي الضرائب التي جعلت

ذاتها؟ أو هل هو قانون «ميتافيزيقي» قد تم سنه وتشريع من قبل قوى عليوية حتى أنه أصبح قانوناً أزلياً أبدياً لا راد له؟ وكيف يكون قانوناً عادلاً إذا كانت السينما تموت في ظلها؛ بل ما هو القانون ذاته- أي قانون- إلا أن يكون صياغة وترجمة لعلقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تحافظ على التوازن الإيجابي وتحصر على التطور؟ وألا يذكر ذلك كله بقانون الصحافة، الذي يقول البعض تبريراً وتبريراً له في مجلس الشورى (!) أنه لا ينبغي الاستعانة برأي الصحفيين فيه، لأنك بالطبع لا تأخذ موافقة «تجار المخدرات» (هكذا!!!) على القوانين التي تحاربهم وتعاقبهم؟ وهكذا أصبحت الصحافة والسينما- والبقية تأتي من- «المخدرات» التي ينبغي القضاء عليها، أو على الأقل تقليم أطرافها، وبعد ذلك فلننخرط جميعاً في التفتي بحرية الصحافة، ولنشارك معاً في إقامة مهرجانات السينما.

وإذا كان الوزير الفنان وأتباعه من الموظفين يقولون بين حين وآخر أن السينما لم تعد تخضع لوزارتهم، فلماذا الاصرار من جانبهم إذن على إقامة المهرجانات التي يظهرون فيها بكامل أناقتهم ووجاهتهم؟ ولماذا لا يتركوا السينما لأصحابها إن كان لها صاحب؟ وإذا كانوا يصرون على أن مهمتهم هي حماية الإبداع وتشجيعه- وينبغي علينا أن نصدقهم- فهل هم يرون حقاً أن الإبداع في السنوات الأخيرة يحصل على الحماية اللازمة؛ بل كيف ينفلص الإبداع عن سياق كامل بعصف بقرمات صناعة كاملة، دون أن يحرك ذلك ساكناً لدى المدافعين «الرسميين» عن حرية الإبداع؛ لكن ماذا يمكنك أن تنتظر منهم وهم يمارسون مهامهم لأنهم مجرد «موظفين»، يقبضون رواتبهم كل شهر، وسكافاتهم كلها تسير إلى مهرجانات أو لجان، وماذا يضربهم أن يخفئ الإبداع، وتموت السينما، فهم أقرب إلى طبيب متواضع الحال في مستشفى حكومي، ينظر إلى حالات الرفاة كما لو كان البشر-عده مستهلكة- يمكن خصصها من الدفاتر، طبقاً «للقانون»؟.

نعترف أن طريق المهرجانات الصاخبة لن يريتنا إلا تضليلاً وانحرافاً عن تشخيص المرض وعلاجه لأن كل مايقبى لدينا منها هو الحديث السطحي التافه عن صراع التجمد والتجمتات حول الجوائز، وكان الأمر مجرد لعبة من التوازنات لإرضاء أصحاب الأسماء اللاذعة، فكأننا في التحليل لأخير نشبه من لا يجد لقمة العيش، ويحدثن في «الماورن جلاسيه» (وأعترف للقارئ أنني لأعرف معناه، فكيف لي أن أعرف طعمه!)، أو كأننا نسير على هدى جهاز الشباب والرياضة، الذي يقوم بتوزيع مناخد وأدوات البلياردو على بعض مراكز الشباب في القرى، بينما لاتجيد الوسائل الرخيصة والبداية لألعاب مثل كمال الأجسام أو رفع الأثقال، فأى علاقة بين ذلك وبين «الشباب الرياضة»؟.

الأكثر غرابة واستغراباً هو أن نتجاهل مراسم الاقتتاح- على عكس مهرجانات العالم كله- ظهور لجنة التحكيم، بينما يقف الرجل الثاني في الوزارة ليسمع من أحد «المكرمين» قصائد الغزل، لأنه «راجل غريب فعلاً»، إذ إنه -والعهدة على الراوي- لا يعرف جفته النوم آنا، الليل وأطراف النهار، كما لا يفوت «مكرم» آخر أن يذكر لنا حادثة ليس لها شهود سواء، تؤكد على أن «الوزير الفنان» كان منذ شبابه المبكر- في الأكاديمية المصرية بروما- مهتماً بالسينما على نحو خاص. أما ما شهدناه بأعيننا وسمعناه بآذاننا حقاً من هذا «الهم» فانه تصريح «الوزير الفنان» في حفل الاقتتاح بأن الوزارة قد بذلت أقصى ما في وسعها، وقدمت مشروعاُ لرئيس الوزراء، حول إصلاح حال السينما، وهو مشروع لم يهتم واحد من المسئولين- أو بالأحرى الموظفين- بأن يشرح لنا أفكاره وخططه، بل أنه المشروع الذي لا ندرى من ساهم في وضعه في غياب كامل للمهتمين بشئون السينما، لكن ما يجب ألا يفوت عليك أبداً هو الصحة التي وجهها لنا الوزير الفنان بأنه لايد أن نزرع جميعاً ما أسماه «القانون الذي يجب أن نخضع له» ومرة أخرى لا ندرى ما هو هذا القانون أصلاً، وهل هو قانون في مصلحة السينما

تلمسها في الجودة المتواضعة لشرائط السينما، على مستويات تقنيات الصورة والصوت»، وشركات مؤقتة للتوزيع سرعان ما تغير نشاطها بين الحين والآخر، وتقوم في الأغلب على مبدأ الربح السريع، فكانها قمارس دور «السمسار» بين المنتج المصري وتاجر الشرائط غير المصري، ويجب علينا أن نعتز أن هذا الطاعن من «المقاولات» قد أصبح سائداً في كل الأقاليم دون استثناء، حتى القليل الجيد منها)، وتبقى دور العرض المحدودة، يتركز أغلبها في القاهرة، وبشائر القليل منها في بعض المدن الصغيرة، وتخفي تماماً من مساحة شاسعة من أرض مصر ووجدان أبنائها.

إن كان للحكومة حقاً أي منظور سياسي صحيح وواضح، فإنه ينبغي عليها أن تعرف وتعرف أن الرأسمالية التي تتيح عنها- وينصح بها، «الوالدان» المخلصان: البنك والصندوق- لا يمكن أن تتحقق في ظل نظام يرفع شعار الديمقراطية، ويطبق قانون الطوارئ طوال خمسة عشر عاماً بلا انقطاع، ولا يمكن لأني صناعة حقيقية أن تزدهر وأنت تتحدث عن اغراءات للمستثمرين بينما تخفي لهم عند كل منعطف حقاً جديداً تحت اسم الضرائب، التي لا تحكمها سوى فلسفة الجباية، وليس منطق حماية الصناعة الوطنية، «ولا يمكن للتوازن بين صاحب العمل والعامل أن يسير في الاتجاه الصحيح إن لم يصبح حق الاضراب وتكوين النقابات الحرة أمراً مشروعاً وممارسة صحيحة لاتخاذها الحكومة بالقمع أو «تفصيل» القوانين الجائرة، ولا يمكن أن نتحدث عن حرية الابداع والتعبير- كما هو جدير بمجتمع اليوتوبيا الرأسمالية المزعومة- بينما تزداد بنود العقوبات في قانون الصحافة، وتصبح الرقابة سيقاً مسلطاً على الرقاب، وتتم مناقشة الكتب والافلام أمام محاكم الحسبة.

بحثاً عن السينما في

دولة عصرية حقيقية

وإذا كانت الحكومة تنوى حقاً أن تقضي خطوة واحدة للأمام في طريق حل أزمة السينما، فربما كانت البداية هي التشجيع



بطولات فيلم «ها دنيا يا غرامي»

قرنا)، فإن أي نظام اقتصادي يقره «أسنادنا» يؤدى- اشتراكيا كان أم رأسمالياً- إلى أن صناعة السينما في أي بلد في العالم تقوم على حلقات ثلاث، لا نرى أية نوايا من الموظفين لانحياز أي منها، تلك الحلقات هي بناء استوديوهات، للاتساج، وتأسيس شركات للتوزيع، واقامة آلاف (بالمعنى الحرفي للكلمة) من دور العرض. فنادا فعلنا حقاً في كل هذه المجالات: استوديوهات قديمة متهاكمة تستخدمها الحكومة- من خلال الموظفين- لفرض القدر الأكبر من جباية الضرائب على كل خدمات الانتاج السينمائي، (ودعك من رداءة تلك الخدمة التي يمكنك أن

الكثير من دور العرض تغلق أبوابها، ودفعت إلى الاحجام عن اقامة دور عرض جديدة، وإذا كان موظفو الوزارة يقولون أن هذه الضرائب تذهب مرة أخرى إلى دعم الافلام الجيدة، فنحن نسألهم عن الحصاد بعد عشر سنوات كاملة من وجود القائمين على هذه الوزارة في مواقعهم. وإن كانت النتيجة الحقيقية دعماً للإبداع والسينما؟.

وبعداً عن المأزق الذي يربدون لنا أن نمضي إليه، في الحديث السوفسطائي عن القطاع العام والقطاع الخاص (ولا تنس الزعم الأخرى بأن كل مشكلاتنا الحالية هي وليدة «العصر الشمولي»، وهم يقصدون حقبة الستينات التي مضى عليها أكثر من ربع

الإيجابي على إقامة الآلاف من دور العرض الصغيرة ومتوسطة الحال في كل أنحاء مصر، ولعل تشريعاً يقضي بتخفيض أو إلغاء الرسوم الباهظة عن كاهل أصحاب الأرض الفضاء في حالة استغلالها لبناء دور عرض سينمائية سوف يؤدي إلى نتيجة إيجابية، لقد انتشرت بسبب إلغاء العوائد على المنازل آلاف من الزوايا والمساجد الأهلية خرج الشرف من بعضها، حين تصدى «الهواة» للوظف والإرشاد فيها، لتفني الحكومة -أو هكذا يبدو- علي الخطر الكامن في هذا الأمر، كما ينبغي على الحكومة أن تتوقف عن مبدأ ذبح الدجاجة التي تبني ذهاً، فتخفف الضرائب التي تطلق عليها «ضريبة الملاهي» على تذاكر السينما، لأنها لا تضع فرقاً بينها وبين عروض السيرك والحوازة.

إن انتشار دور العرض الصغيرة في كل المدن والقرى ليس ترفاً بأية حال (والترف الحقيقي هو التفتي بافتتاح دار أو دارين للعرض في القاهرة، لأنها مزودتان بكل وسائل الفخامة)، فإذا كنا لا نغفل أبداً أن غياب هذه الدور - بل إغلاق بعضها- كان واحداً من الأسباب الجوهرية التي أدت إلى إفراغ الوجدان الجمعي لقطاع هائل من الشعب المصري، وإفراح مساحة هائلة مظلمة فيه للأقارب العقيمة المربضة والمنظرية، فانه من جانب اقتصادي سوف يؤدي انتشار دور العرض إلى أن يحقق الفيلم المصري عائداً مستمراً لنتيجته لسنوات عديدة (وتلك هي سياسة الرأسمالية الجادة، التي لا تبحث عن الربح السريع والهروب إلى مجال آخر بين الحين والآخر)، مما سوف يشجع المنتجين على العودة لصنع الأفلام، كما أن تحقيق الربح الأساسي للفيلم المصري من شياك التذاكر داخل مسرح سوف ينهي سيطرة رأس المال الأجنبي ودور الموزعين السامسة، والأهم هو أنه سوف يحقق حرية الإبداع الفني بعيداً عن قيود رقابية تفرضها بعض الأنظمة القبلية والخصائرية التي تريد لمجتمعنا المصري والعربي أن يظل كيبساً في دائرة عصور

مظلمة في نهاية القرن العشرين.

لكن السؤال الذي يبقى دائماً يبحث عن اجابة: هل تريد «الحكومة» حقاً أن تبني «دولة عصية» بالمعنى الحقيقي للكلمة؟ وهل يمكن أن نساهم في أن تخرج صناعة السينما المصرية من أزمتها عن طريق المهرجانات، والحديث عن «مائة سنة حب»، وصناعة دمي قبيحة تعود بنا الفقري إلى المسوخ الدمية، والاشادة بصور متحركة شديدة الديانة والتخلف والدوران الدائم حتى الدوار مع راقصى «الثورة»؟.

إن شئت الحقيقة، فإن أبنا من أزمتنا لا ينفصل عن السياق العام كله، ونحن لا نريد أن نتعلم من أخطائنا أبداً، لكن يحلو لنا أحياناً أن نتبنى أخطأنا الآخرين، فالدولة العصرية ليست في المظاهرات الأمنية التي ترى فيها أسراباً من سيارات المرسيدس السوداء، يحيط بها حراس مدججون بالسلاح، كما أنها ليست القصور والولايات العامرة التي تشهد كل ليلة وتظالنا بها صفحات الاجتماعيات في الجلات الملمونة-حفلات زواج (شرعى وعلمى) بين بعض الموظفين الكبار ورجال الأعمال أتوا من المجهول، كما أن الدولة العصرية ليست أن نرضخ لاسطورة النظام العالمى الجديد، ونرضى بوظيفة «وسطاء» السلام، حتى لا نفوتنا قطعة من «كعكة» ما يسمى الشرق الأوسط الجديد(وهو التشبيه الذى يحلو للبعض استخدامه في ثقة المتعالمين، ولعلهم لا يعلمون أن ذلك هو منطق ولغة التجارة الرديئة وليس منطق ولغة السياسة بأى حال)، والأهم هو ألا تصدق وهم الاقتصاد الحر» الذى يجعل الحكومة تتبع ممتلكات الشعب ومقومات الدولة وأصول الوطن(وهم يفعلون ذلك تحت اسم تنفيذ «القانون» السرمدي الذى يتحدث عنه الوزير الفنان)، بينما لا تتوقف الحكومة ذاتها عن جباية الضرائب وتطبيق قانون الطوارئ، مع التمسك بوجود «رقعة» من الديمقراطية تناسب القلوب، والأكثر أهمية هو أن يصح «القانون» أى قانون- تمجيداً لارادة المواطنين، في إقامة حياة أكثر حرية وعدلاً، لا أن يصحح مقولة ميتافيزيقية غامضة.

وبلدا من أن تظل في حالة تخبط، بين حديث عن بيع أصول السينما المتواضعة أو بيع حق استغلالها(وفى الحالتين يسود منطق البيع أو الجباية)، فانه ينبغي علينا أن نقر ونعترف أن الحرية الاقتصادية لا تفصل عن الحرية السياسية، وأن مناخاً اقتصادياً وسياسياً مستقراً -ليس الاستقرار بالمعنى السطحي الذى ينادى باستمرار أى وضع قائم مهما كانت أخطاءه- هو الذى سوف يضع لأزمة السينما نهاية صحية وحقيقية، عندما تتكامل حلقات الإنتاج والتوزيع والعرض، ويتم إنشاء مؤسسات جديدة راسخة في كل هذه النشاطات، وعندما ترفع الحكومة يدها رقابتها بصفة الأقف، ويعددها ليصرح «الموظفون» كما يشاؤون، ويقوموا بالمهرجانات كما يريدون، فعلى الأقل سوف يكون عندنا سينما تتحفل بها، ولكن إذا أردت أن تضع «السينما»، فإن عليك أولاً أن تسهم في صناعة «الوطن».

سطور بعد كتابة المقال

ملحوظة: تبعت على السعادة والأمل: إن كان لمهرجان السينما الأخير من فضل حقيقى، فإنه يعود إلى لجنة التحكم التى رأسها أحمد الدين وهبه، فقد كانت تلك من المرات القليلة النادرة التى جاءت الجرائز وتقدير اللجنة لتقديم تقدير مريضاً لواقع السينما المصرية الراهن، بعيداً عن أية معايير خارجية على الفن السينمائي، أو تأثير المصالح بصفة الأقف، الفردية منها أو الناتجة عن حسابات براجماتية، أو برقي التنمية الزائف الذى لم يعد قاصراً على المثقلين، بل امتد إلى كتاب السيناريو والمخرجين، وبهذه النتائج الموضوعية التى منحت فيلمها، دنيا ما غرامى، ما يستحقه من التقدير، في شكله ومضمونه على السواء، كما أكدت على تميز بعض العناصر الفنية في «عقارب الأسفلت» على الرغم من مدى اختلاطه أو انفتاحه مع ما يطرحه من رؤية للواقع، فإن هذه اللجنة تستحق الجائزة الحقيقية، لأنها تذكر على أن هناك في مصر مثقفين جادين، لا يسعون إلى تجميل القبح من أجل التواضع مع الوضع السائد في الواقع والفن، ولا يقدمون التنازلات ولا يميلون إلى الحلول الوسطى المائعة، لأنهم يعشقون السينما والوطن عشقاً حقيقياً صادقاً، وفي هؤلاء المثقفين ويفضلهم لا ينبغي لنا أن نتوقف عن أن نلهم بأنهم لا يصح في النهاية إلا الصحيح.

في عدد واحد من مجلة اليسار (يونيه ١٩٩٦) عرضت قضية واحدة، هي موضوع مقالنا، مرتين: الأولى من خلال تغطية السيدة أمينة النقاش لاجتماع اللجنة المركزية لحزب التجمع، حين أشارت إلى اختلاف في الرأي حول الأجابة عن تساؤل خاص بالعدو الرئيسي للتجمع: سياسات الحكم؟ أم ممارسات جماعات العنف المسلح التي تنتمي إلى تيار الاسلام السياسي؟ وبالطبع فإن الأجابة عن هذا التساؤل هي التي تحدد مع من يتحالف التجمع؟ وعلى الرغم من أني لا أشرف بعضوية التجمع، فاني أستاذ في مناقشة هذه القضية، وأن كان هذا يمكن أن يشير في وجهي تساؤلاً استنكارياً (ولماذا تحوش نفسك)، والحق أني (أحشر نفسي) في هذه القضية لأربعة أسباب:

أولها: فني بأن أي حزب لمس ملكاً لأعضائه فقط وإنما هو ملك للأمة مما يعطي حقاً للإنسان بأن يناقش قضايا مشاركة اهتمام وليس حصاً مشاركة انتماء.

ثانيها: أن هذه القضية تم تياراً آخر مغايراً إلى حد كبير، اعتبر نفسي متعاطفاً مع بعض مقولاته الأساسية ألا وهو تيار الفكر الديني، الذي يرفض مصطلح (الاسلام السياسي).

ثالثها: أنه رغم هذا الانتماء، فقد تعاونت عدة سنوات ماضية، مع صحافة التجمع، وكانت تجربة رائعة أعزز بها غاية الاعتزاز، وهي تبرز على إمكان ما سوف يبرز من خلال مقالتي الحالي.

رابعها: أن التجمع يضم شخصيات، مهما بلغت درجة الاختلاف معها، فلا يملك الإنسان لها إلا التقدير والود والاعجاب.

وأبدر فأقول، إن صياغة التساؤل الرئيسي بهذه الصورة المشار إليها في مستهل المقال قد توحى لمن لا يتعمق القضية ويعي أبعادها وتوابعها أن الأجابة لابد وأن تكون في صالح سياسات الحكومة، ذلك أن ممارسات جماعات العنف المسلح، مهما ساق أصحابها من مبررات وحجج، فإن كل من يملك الحد الأدنى من الحس الوطني والوعي الديني السوي، لابد أن يقف ضد هذا التدمير وذاك التخريب.

لكن القضية، من وجهة نظري، لابد من مناقشتها حتى تتضح الحقيقة وتبرز الأجابة الصحيحة، فهناك تساؤلات أخرى تحتاج إلى طرح:

ستؤكلون يوم

يؤكل

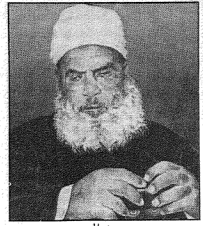
الشور الأبيض

د. سعيد إسماعيل على





فهمى همدى



عمر عبد الرحمن

اختلافات.. أم توزيع أدوار

العامة والممارسة الكلية للنظام القائم، يجد أنه لابد أن يفرز عنفاً، تقول ذلك لا تبريراً، كما قد يسعى إلى فهم ذلك سينو البنية، وإغا تقولها عباً للفهم والتفسير، يترجى احتمال دون القطع والجزم.

هذا العنف، يعتمدون الترويج لمقولة أنه قاصر على رافعى راية الدين، وكل مسلم يعلم علم اليقين أن دينه يستحيل أن يسمح للاقتدار، فرادى وجماعات، وبرفع السلاح على آخرين يشاركونه تراب الوطن، وأن النهى عن المنكر أمر منوط بجملته الأمة عن طريق من يمثلونها رسمياً، أما على المستوى الفردى، فهو محصور فى دائرة سلطة كل منا (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) فآلاب والألم مسئولان عن ذلك داخل الأسرة، والمعلم مسئول عن ذلك داخل فصله، وهكذا، وحتى فى هذا النطاق، يخرج عنه، ما يقع تحت طائلة المسائلة التى تحددها التشريعات.

إن العنف ظاهرة (مجتمعية) عامة منذ السبعينات..

ولقد سميت لفترة غير قصيرة فى تخمين قصاصات صحف تنشر جرائم فى صفحات الحوادث، لأجد ما يشير الفزع لظهور نوعية من الجرائم الجديدة على مجتمعنا:

- قتل آباء وأمهات لأبنائهم.
- قتل أبناء لأبائهم وأمهاتهم.
- اعتداء طلاب على معلمهم.
- هروب واسع النطاق، وخاصة لدى الشباب، إلى عالم المخدرات.
- ارتفاع معدلات نهب المال العام، وتضخم مقدارها وسهولة اغتالها، وعلو قدر القاتنين بها.
- إننا هنا أمام نظرية الأرائى المستطرفة.. ظاهرة عنف عام تقتل القاعدة، ثم تظهر فى هذا الشكل أو ذاك: فى غش للإمتحانات.. نهب للمال العام.. عنف مسلح، وهكذا.

لكن لأن الدولة لا يهيسها إلا أمن النظام، لا تهتم ولا تكثف الأعمال والاحاديث والمناقشات على ذلك العنف الذى يتجه إليها ككظام، مستغلة ما يقع من ضحايا مدنيين خلال ما يتم من جرائم بشعة وانحراف لا يقره أحد.

ولا أريد أن أشير إلى ما تقاربه الدولة نفسها من (تعسف فى استخدام السلطة)، فضلاً عن عنف مسلح والضرب فى اللجان، دون حاجة إلى تحقيقات ومحاكمات، حتى لا أكرر أننى سمعت مرة يسارتى إلى كوبرى أكتوبر من الدقى، فأذا به أجد حرساً كثيراً، ومع ذلك، لم يمتنع أحد كماً فى العادة، ثم إذا به أرى خلواً تاماً من السيارات المارة فوق الكوبرى، ولا أحد أيضاً يمتنع، فظلت سائراً بطىء شديد، برغم اغراء (الخلا)، لمزيد من السرعة، وذلك لرعى من احتمال أن يثنى بنى تنطلق الرشاشات على

فى التخفى، وحي طبيعة الحال: الولايات المتحدة الأمريكية.

- وهو حكم تؤدى أساليبهم وعمارتهم ونظمه إلى أن (يفرغ) عدداً كبيراً من كيار اللصوص الذين يتهيمون عشرات ومئات الملايين، وفى نفس الوقت يكون لهم من الأساليب ما يمكنهم من أن يخرجوا "وفقاً للتشبيه الشهير، "مثل الشعرة من العين" أبرياء، براة الأطفال، وربما دخل السجن بدلاً منهم، الذين يفرضون أمرهم!!

- وهو حكم لم يعد يكتفى بالهرولة إلى إسرائيل، دولة العنصرية والعدوان، وإنا أصبح (وكيلا) (يسوق) السعى إليها، حتى إذا وجد آخرين يهرولون، عاتب ولا، لا بسبب الهرولة، وإغا خوفاً من أن يفقد توكيله!!

- وهو حكم يأخذ من الشمولية ومن الليبرالية أسوأ ما فيهما متجنباً أفضل ما يمكن: فهو يتعامل مع قضايا الفكر والثقافة بنطق الهيمنة والاحتكار، ومع النشاط الاقتصادي بنطق الحرية، ويذكر يحق مصلحته فى الاستمرار، فهو يسك بتقاليد الفكر والثقافة حتى يفضن صياغة العقول وفقاً لما يريد، فيفكر فى الإتياء المراد، ويضيع عن نفسه هم إشباع الحاجات الأساسية لمجابهة الأمة من مسكن وغذاء وتعليم وملبس وسلع عديدة أصبحت الحياة المعاصرة تعترضها الضروريات، إدعاء الإيمان بالحرية والمبادرات الفردية.

عندما يتأمل الناس فى بعض هذه المخطوط

فما هى هوية الحكم القائم.

ومع من يتحالف ويتعاون بالداخل وبالخارج؟ وفى أى إطار يمكن الحكم على ممارسته؟ ومع أى الطبقات والشرائح الاجتماعية يعمل ؟

وعلى أى أسس من الشرعية يقوم؟ إن الأجابه عن هذه التساؤلات تحتاج مقالاً مستقلاً، بل لا يبالغ إذا قلت أنها تحتاج إلى عدة مقالات، ويكفى أن أراجع القارئ مجموعة من أعداد مجلة اليسار نفسها حتى يستطيع أن يلمح المخطوط العامة لسياسات النظام القائم:

- فهو حكم لا يهين نتيجة اختيار حر من جماهير الأمة.
- وهو حكم يبطش بكل من تسول له نفسه التفكير فى أن يستخدم حقه فى أن يشارك فى الحكم بالطرق والأساليب الديمقراطية المتعارف عليها إذا كان من جهة غير حكومية.

- وهو، لا تقول يضع يده، وإغا وضع نفسه فى جيب قوة غشوم أصبحت تنفرد بتقرير مصير العالم، وتقارس صورا من البغى والاستغلال تتضال معها كل صور البغى والاستغلال التى مارستها القوى الإمبريالية عبر قرون طويلة، وأن كان ذلك بأساليب علمية وتكنولوجية عصية غاية

طناً بأنني (متحمس) أو (هابس).
والخلاصة ، أننا نجد أنفسنا لا أمام خيارين: أما سياسات الحكومة أو عنف جماعات؟ فالثاني نتيجة الأزل.

وإذا كان حديثنا هذا يشير إلى أن (العنف) اقفا هو (نتيجة) وليس سبباً ، إلا أنني أعني قاما باحتمالات أخرى يمكن أن توجد ، ذلك أن الظواهر الاجتماعية على درجة كبيرة من التعقد ، بحيث قد يكون من العسير الاسالك بسبب بعينه لنحكم بأنه هو السؤل وحده.

وإذا كانت صياغة السؤل بالصورة المشار إليها في مستهل المقال غالباً ما تؤدي إلى ترجيح كفة (موالات) سياسة الحكومة ، حيث أنها التي تتصدى علانية لجماعات العنف المسلح ، فإن هذا هو الباب الرابع الذي أثار ، وما زال كثيراً من الهنس الذي أصبح يتردد على ألسنة كثيرين سواء من المغابرين أو الاحدقاء.

ونراكم أن يتصد صدر اصحاب هذا الخيار لما سوف أشير إليه مؤكداً أنني لا أسوقه باعتباره قائمة اتهامات ، أو غاذج منها ، وإنما أصدر في هذا من موقع (الصدق) ، حتى ولو كان (سابقاً) وفقاً للمقولة التي تدعي إلى أن صدقك من صدقك القول لا من صدقك.

فمن (توابع) هذا الخيار أن النظام الذي يقف بكل أسلحته ووسائله وألغابه أمام فئات أخرى حتى لا تقارس حقها في العمل الديمقراطي عن طريق مجلسي الشورى والشعب ، بلاخط المراقب ، أنه (يسمح) بنجاح عدد من مرشحي التجمع ، نقول (يسمح) ونحن على ثقة بأن هؤلاء يستحقون النجاح فعلاً لكننا في الوقت نفسه نتساءل : لماذا لم يحدث هذا قبل انتخابات ٩٠ ، وليس هناك كثيرين يستحقون النجاح ، ومع ذلك لا يسمح لهم بذلك؟ فالمرعون أن النجاح والسقوط هنا ليس معيارهما فقط (للمجادة) وإنما هو (رضا) الدولة في المقام الأول.

ومن التوابع أيضاً ماسبق أن أشرا إليه في مقال مشابه نشرته (اليسار) منذ ثلثا لثا كان عنوانه (اليسار الذي في المصيدة) ، وكان ينصب على تحقيق مخاوف كنا قد أشرا إليها في بداية السبر على طريق هذا الخيار في مقال أسبق بالاهاىلى عقب انتخابات ٩٠ بعنوان (حتى لا يقع اليسار بالمصيدة).

من هذا الذي أشرا إليه ، هذا الانتشار المحرور في أجهزة الإعلام والذي لابد أن يتسار السؤل كيف يتأقّى لحكومة مفارقة في الهيمنة أن تتفقد ذراعها لقوى يسارة؟ من إيمان يا تري ، أم (استغلال) ، واستخدام) ١٢.

ثم أن هذه الأبايدى اليسارية المرجحة المتعاونة

، ألا تخشى الشبهات التي يمكن أن تثار حولها؟ هل تستطيع إقناع من قد يرون في ذلك (تعباً) من الضلال) وتوقا إلى مقامات السلطان التي قد تتبدى في صورة مناصب أو سفريات أو نفوذ ؟ أم سيستخدمون مهاراتهم الثقافية وقدراتهم الفكرية في الارتكان إلى مقولات (النظام العالمي الجديد) و (المرونة الفكرية) وغير هذا وذاك من حجج؟

ومن أكثر الحجج مدعاة للسخرية حقاً ، ما يقوله البعض بأن قريب من السلطان يتبع له فرصة الاصلاح والتقويم ، مع أن المعروف والمشهور أن القرب من موقع السلطة يحدث عملية (تلبين) تدريجي يؤدي إلى تبني مقولات السلطة نفسها حتى ولو كانت خاطئة ومضرة ، بل والتجسس لثبرها وتوسيعها ، لأن مثل هذا التفرق إنما يبرر سلوكه وهو يحاول أن يفتن ضميره بأنه ما زال على طريق الحق سائرا ، هؤلاء التفر الذين أصبحوا يمثلون أدم المراقبين فريق (السوفسطائيين الجدد).

ومن بين ما يدافع بعض هؤلاء عن سلوكهم أن العصر قد تجاوز بهم رحلة التطلع إلى منصب ، وأن الله قد آفأ ، عليهم بما لا يعلمهم بحاجة إلى (ذهب المغز) ، ولكن يظل الهنس مستمرا ، ذلك أن (قوة النفوذ) أحياناً تفوق المنصب والمال ، حيث يلمس كثيرون -عملياً- كم يمكن أن يكسبوا هم الكثير ، في صورة منصب أو مواقع مرموقة نتيجة (رضا) أصدقاء السلطان!!

المناسبة الثانية التي جاء فيها ذكر القضية الأساسية ، في نفس العدد من (اليسار) ، هي مقال الدكتور عبد العظيم أنيس ، وهو إذ يعبر عن موقفه ، لثالث مرة ، تجاه هذه القضية اقفا يشخص الوضع تشخيصاً تتفق فيه معه قام الاتفاق ، ولعل هذا الموقف هو أحد مظاهر كثيرة تمجمل كثيرون ، وأنا واحد منهم ، يستمرون في شعورهم بالتفكير والاحترام لهذا العماقل العظيم ، والفكر الكبير . فهو يشير إلى أن هناك قسما من اليسار المصري يرى «أن الوضع الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي و هيمنة الاستعمار الأرميكي يحتم إعادة تنظيم القوى الوطنية في جبهة عريضة جاد محلها وغرباويهي ضمان صمودنا في مواجهة أمريكا وإسرائيل والصهيونية ، وأن البعض من قوى الاسلام السياسي هم قوى وطنية لا ينبغي أن نتجاهلها» .

إننى لا أخفى على القارئ مقدار معادتي لهذا الشخص العلمى الدقيق الأمين ، ويكفى أن أشير إلى بعض اطشأن شعرت به عندما أجد مصطلحا مثل (الاستعمار الأرميكي) ما زال حيا ، إذا أقول الحق ، لقد كاد أن يخفى من كتاباتنا ، فلا نجد أحداً يشير

إلى (الامبريالية) ، وإلى (الاستعمار) منذ انهيار المعسكر الاشتراكي ، قهل الذي أخفى هو هذا المعسكر أم هو الاستعمار أم أن الاستعمار كان مجرد أكلوية زوجها المعسكر الاشتراكي وأن الموجود حقيقة ، هو (الشراكة) و (الاعتماد) (التبادل) و (الكوميكية) و (العولة)!!

إن الانسان لضرب كذا يكف متصلا في استكار شديد: هل صحيح أن مقولة (الصراع) قد بطلت؟ أن الله عز وجل يسجل في كتابه الكريم (ولولا دفع الله الناس بعضهم لبعض لفسدت الأرض) ، قصة البشرية منذ الأزل هي قصة صراع بين حق وباطل ، خير وشر ، ومستغلبين (يفتح الغين) (استغلبين) (بكر الغين) ، ولم تخفط الامبريالية أبداً ..

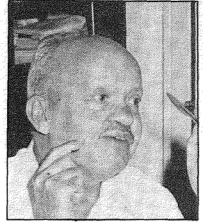
إنها الآن تتخفى في معادلات وانفتاقيات ، وتتوارى وراء أسطور كتب وصف ومجلات ، وتختبئ في شركات ومصانع ، وتلبس اقعة بين جيوش من خباط مدنيين وعسكريين... وهكذا ، فإذا كان انهيار المعسكر الاشتراكي قد أدى إلى سقوط بعض الافكار والقولات ، إلا أن هناك افكارا أخرى لا يمكن أن تسقط مثل هذه المقولة ، بل دليل بسيط ، هو إيمان كاتب هذه السطور بها ، برغم أنه يقف خارج المعسكر الماركسي ، ذلك لأن هذه المقولة على درجة عالية من الصدق والموضوعية ما يجعلها تفرس نفسها على كل عقل يستمر في ممارسة التفكير دون أن يصاب بشلل الصدمة أو انهيار الرؤية.

إن الوعي بهذا يجعلنا نبصر أراما هامنا بقفل احشاله كثيرون ، وهو : من ادواتنا بأن بعض (الأكل) أحداث العنف المسلح بالداخل المصري والتي تتسبب لجماعات متطرفة اقفا هو بفعل ومحررض قوى صهيونية أم أمريكية.

طبعاً سبب البعض مرددا اتهامات بالوقوع في أسر نظرية (المؤامرة) ، ونحن نقسم لهم بالله أننا نعلمها جيداً ولا نعمل عليها داتنا ، ولكننا أبداً لا نستطيع تجاهلها في بعض الأحوال .

إن الهجوم فعال وصريح الآن من كلا الطرفين: إسرائيل وأمريكا على التيار الدينى الاسلامى ومن مظاهر هذا التعددة ، الحرص على (توتر) العلاقة بينه وبين السلطة القائمة ، ونسعى أى جسر يحاول أحد أن يقيمها لفهمهم ، ذلك أن القوى التي ترغع السلاح الآن ضد العصرية الصهيونية والامبريالية الأمريكية هي قوى دينية اسلامية ، فملاذا عندما نردد نحن أو بعض منا نفس اتهاماتهم ومقولاتهم؟ هل الولايات المتحدة وإسرائيل أحق على مصر والعرب من المنتئين في هذا التيار.

أرأيت إلى هذه الزلزلة التي رجت الدنيا لمثل ما يقرب من أربعين إسرائيليا إلى الدرجة



د. عبد العظيم أنيس
بعض قوى الاسلام
السياسى وطنية



امينة النقاش
اللجنة المركزية والعدو
الرئيسي

الايام ليقولوا : لا تصدقوا أن هناك متطرفين ومعتدلين في التيار الدينى.. انها أدوار موزعة، وهذا الفكر بطبيعته يثبت التطرف والارهاب!!

ان البعض أصبح يشعر بالخوف من أن يكون هذا التطور في التشخيص بهذا خطوة تالية وهي الحرب العنيفة ضد الدين عموما.
ان الرعى بطبيعة هذه الامة، والبصر الذكى ينظرون ثقافتها، لابد ألا يغفل عن جوهرية التفكير الدينى، والمعروف أنه قد تأسل في مصر حتى قبل ظهور الاديان السماوية، وليس من الذكاء، في شئ معاندة هذه الحقيقة، وحسن التعامل مع هذه الحقيقة بعيدا عن أساليب وصور التخطي التي قد تثير الهجوم بأنهم اذا بقصدون صور الاحراف الدينى، فهناك أمثلة متعددة لا يتسع المقال الحالي لها يمكن الاستشهاد بها لترجع ان المسألة قد بدأت تتجاوز بالفعل هذا الحد.

فإذا انتقلنا إلى نقطة أخرى نشعرنا بالحاجة إلى هذا التشخيص الراعى للدكتور عبد العظيم أنيس فسوف نجد على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث في عدد من النقابات، قد تكون هناك أخطاء، فليس هناك من يبرأ منها تماما، ولكن، هل ما ظهر من تشريعات وما حدث من حراسات وحملات عسكرية هو الحل الصحيح.
وهل خلت الدورات السابقة في تلك النقابات مما أخذ عليها من مخالفات!!

وهذا، العشرات الذين بينهم علماء، وخرابا، وإسادة جامعيين كبار الذين سيقوا إلى محاكمات عسكرية وزج بهم في السجون، ولم يؤكد أنهم أصحاب عتف، وإنما هم أصحاب رأى، مهما اختلفنا حول، فإن احدا لم يدافع عن حقهم في التعبير عن رأيهم.
إن ما حدث للصحافة المصرية من حجة تنارية شرسة ليس بعيدا عن هذا وذاك، ففولحة في سلسلة متصلة من جهود مستميتة لاستحار الرأى والاستئثار بالحكم انه نفس النهج الذى ألغى انتخابات العدد والعدد، ويهدد للفترة على الجمعيات الأهلية، والعنف بالحكمة الدستورية..

صدقونى .. سوف تؤكلون، يوم يؤكل القور الأبيض!!

وهنا تأتى للجانب الآخر الذى اشار اليه بعض وعلمية ودقة أساذنا الكبير د. عبد العظيم أنيس عندما قال أن القسم الذى اشار اليه من اليسار المصرى «لا ينظر إلى تيار الاسلام السياسى ككتلة واحدة صماء متجانسة، بل يدرك أنه، حتى ولو كانت منابع كل أجزاء هذا التيار الفكرية واحدة -وهذا في رأى غير دقيق- إلا أن هناك بينهم تيار معتدل سياسيا لا يؤيد العنف ومستعد لممارسة الطريق البرلماني الجماهيرى في النضال».

إننا كنا نلاحظ بالفعل تركيز النقد والهجوم على تيار العنف والتطرف، ولكننا في الفترة الأخيرة بدأنا نسمع نغمة جديدة، وشاهدنا تحولا واضحا- لم أدهش له شخصا بل وتوقعته - تشير إلى أن ليس هناك تباين وبقايز داخل التيار الدينى، فكلهم - هكذا يصورون - متطرفون ودعاة ارهاب، وأن المسألة هي مجرد توزيع أدوار، وكأنهم بهذا يساويون بين فهى عبيد وبين عبد الرحمن بين د. العوا وبين الاسلامبولى، بين محمد عسارة وبين إين الظواهري!!

في كل الدنيا وغير عصور التاريخ، نجد حتى في داخل الحزب أو المذهب أو العقيدة أو الفلسفة ألوانا واجتهادات، وأبسط مثال، ما نراه في الفكر الاسلامى من انقسام إلى سنة وشيعة وداخل كل منهما مذاهب وفرق مختلفة، وهكذا الأمر في المسيحية، وفي الماركسية. الخ ومع ذلك يحى البعض هذه

التي جعلت الجميع، وفي مقدمتهم مصر.. قلب العروبة والاسلام، يتنادون إلى مؤتمر عالمى فورى في شرم الشيخ لمحاربة الارهاب !! ارهاب من ؟ انتقام مجموعات من أصحاب أرض محتلة لقتل يحيى عياش ومن قبله الشقافى، ولم ير أحد ارهابا من اسرائيل وهي تقتل وتجرح كل أسبوع عبر خسين عامما، وأكثر، ولم ير أحد ارهابا من اسرائيل وهي ما تزال، في ظل اتفاقات سلام، تهدم البيوت وتعقل وتحاصر ويجمع.

أرأيت إلى هذا الذى ظل يحدث طوال ما يقرب من أربعة أعوام على أرض البوطة والهريسك بتواطؤ غريب واضح راح ضحيته مئات الألوف من المسلمين الذين لم يتفهم أحد بالارهاب والعنف، ولم تهتز شعرة لا من الغربيين ولا من العرب والمسلمين، حتى إذا تأكدت القوى الهيمنة أن الضحية قد (استوت) تقدموا بحل، لا تدرى، لماذا لم يجدوا مثل هذا الحل من قبل؟

اننى عندما يتصادف أن أقرأ وأسمع أو أشاهد شيئا من هذا، مع آخرين، أرى في عيونهم غضبا مكتوما ورغبة دفينية في الانتقام من كل من شارك بالفعل أو التشجيع أو الصمت في كل هذه المآسى.
سوف يبادر البعض ليقولوا: اننا لا نهاجم التيار الدينى على اطلاقه، وإنما الممارسة للعنف المسلح تحت ستاره.

نعم

نموذج النمر الآسيوية غير قابل للنقل..

ولكن

وائل جمال

والتأكيد على الدور القوي للدولة في دعم التنمية وإلى ضرورة ضبط عملية الدخول في السوق الدولية ضمانا للسيادة القومية. ومن الواضح أن هذه ليست دروس للطبقة العاملة وإنما للرأسمالية المصرية التي عليها أن تستخدم الدولة على خطى النمر في قهر وعصر الطبقة العاملة من أجل تبوأ مركز أهم في تقسيم العمل الدولي.

وكان هذا الاتفاق واضحا في الخاتمة التي ذُكرت بها اليسار عرض دراسة معهد التخطيط وذلك في إطار ملف الدفاع عن القطاع العام حيث أكدت على إمكانية تكرار التجربة لو كانت الحكومة المصرية الرأسمالية أكثر رشادة لتؤمن بدور الدولة في تقوية موقعها.

وبغض النظر عن أن موقف اليسار من القطاع العام أو من دور الدولة في الاقتصاد يبق طوال الوقت على أرضية النظام الذي تتحرك في إطاره الدولة والقطاع ، والذي من الممكن أن يصبح أداة أكثر ضراوة في استغلال العمال كما حدث في أوروبا الستالينية، فإنه حتى تكرار نموذج النمر يصبح غير ذي جدوى بالنسبة لضرورات الرأسمالية العالمية الراهنة.

فمنذ أزمة الرأسمالية الشهيرة في ١٩٢٩ والاقتصاد العالمي يتحرك وفقا لمقتضيات الأزمة التي يمكن اعتبارها تاريخ

دون أي خطوة عملية مبدعة. وتعد قضية النمر الآسيوية وموقف اليسار المصري منها أحد الأمثلة الواضحة على هذه الظاهرة ، فبينما يأخذ البعض موقف الرفض منها على أرضية التبعية وهو موقف ستحقق في مدى دقته لاحقا ، يشرب الكثيرون الذين يتزايدون يوما بعد يوم خمر هذا النموذج ليؤكدوا على ضرورة اتباع خطواته أو على الأقل - وهذا هو الموقف الذي يراه الجناح الأكثر اعتدالا - استخلاص الدروس من التجربة. وهو لا يعمل بالطبع من الذي يستخلص الدروس أي الرأسمالية الجامعة للتراكم المسمى خطأ وزورا باسم التنمية أم الطبقة العاملة والقراء الذين سيدفعون الثمن في كل الأحوال.

والحقيقة إن الدروس التي تشير إليها دراسة معهد التخطيط القومي تحت إشراف عدد من أهم الباحثين الاقتصاديين اليساريين لا تنبع من هذا. فينظره صغيرة إلى الدروس التي تدعو إليها الدراسة الخاصة بتايوان نجد أنها لا تتجاوز الإشارة إلى تعدد طرق التنمية

بعد سنين طويلة من التزام مثقفي ومفكرى اليسار المصري بالطروحات ومفاهيم نظرية التبعية ، يشهد اليسار المصري الآن ظاهرة تخل تدريجي من بعض هؤلاء ، وبالذات الأكاديميين منهم والذين تركوا العمل السياسي الجماهيري منذ وقت طويل عن التزامهم هذا . والغريب أن ظاهرة التحول هذه لم تعن تحولا نحو المفاهيم الماركسية الأصلية التي تم تجنبها طوال السنوات الماضية لصالح مفاهيم التبعية والاشتراكية في بلد واحد والتي لا تصلح الا لفلاة القوميين.

فبينما غاب البديل الاشتراكي الذي يدعى الجميع أنه الطريق الوحيد لاتخاذ الشعوب من حسابات مفكرى اليسار ومنظريهم ، تقمص هؤلاء دور الرأسمالية الحاكمة في مصر والتي يبدو لهم أنها لا تترك حقيقة مصالحها ، ليتفانوا في تخريج الحلول والتفسيرات والبرامج التي تكفل لهؤلاء الاندماج السهل في النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح لا مناص منه. بينما يبق اليسار وتنظيماته السرية والعلمية يعانى من عدم الوضوح النظري وغياب الرؤية سواء بالنسبة للقضايا النظرية وتدابيعات سقوط الكتلة الشرقية التي ما زالوا يدعون بعضهم بعضا لدراساتها مؤكدين على أهمية فهمها

الأساسية منذ الثلاثينات ،وفي هذا الاطار يصدق تحليل ماركس حول الأزمة الكامنة في طبيعة الرأسمالية (والذي يتفق معه كبار الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز وريكاردو في الجمل ويختلفون في الدلول) والتي ترجع إلى: انجلاء الطويل المدى لمعدل الربح نحو التناقص ،والذي يحد جذوره في التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للانتاج والطابع الخاص للملكية وسائل الانتاج وهو تناقض يعكس نفسه في ذلك البون الشائع الذي تنمو به القدرة علي التوسع في الانتاج والقدرة المحدودة علي التوسع في الاستهلاك وذلك بسبب علاقات الملكية والتوزيع في غط الانتاج الرأسمالي.

وقد اشار ماركس إلى أن رأس المال يتضمن ميلا مستمرا نحو التوسع للحصول على أكبر ربح ممكن. ويتحدد ذلك من خلال التزايد المستمر في الانتاج ومعدل استغلال العمال. كما أن فائض القيمة الذي يحدد في النهاية معدل الربح وان كان يتم عبر عمليات الانتاج إلا أنه يتحقق من خلال بيع المنتجات ،وهو أمر يتوقف على القدرة الشرائية للعمال وهي قدرة محدودة بفعل الاستغلال الرأسمالي.

كما اشار ماركس إلى أن العمال في غط الانتاج الرأسمالي يلبجأون إلى مختلف اساليب الدفاع لمقاومة زيادة معدل الاستغلال الواقع عليهم. ومن الناحية التاريخية تميل مقاومة العمال ونضالهم إلى التزايد. من هنا فان ثمة ميلا طويلا المدى لانجلاء معدل فائض القيمة المطلق نحو التناقص ومن ثم ميل أيضا معدل الربح نحو التدهور وعبر الزمن لا يصبح رأس المال قادرا على التوسع من خلال زيادة معدل فائض القيمة المطلق. من هنا يلبجأ الرأسماليون في البداية إلى زيادة معدل فائض القيمة المطلق من خلال تخفيض الاجور واطالة يوم العمل. بيد أن خفض الاجور واطالة يوم العمل ما تلبث أن تعظم بحدود قصوى لا يمكن تجاوزها . ولهذا يضطر الرأسماليون إلى العمل على زيادة انتاجية العمل من خلال استخدام الآلات وتحسين فنون الانتاج أي من خلال زيادة نسبة رأس المال

الثابت إلى رأس المال المتغير وهو ما يعنى زيادة التكوين العضوي لرأس المال الأمر الذي يجد تعبيره في النهاية في زيادة اقنعة عملية الانتاج. إلا أن الخفض الذي سيحدث في تكاليف الانتاج نتيجة لارتفاع مستوى الانتاجية ما يلبث أن ينعكس في خفض أسعار المنتجات النهائية ولن يعود معدل الربح للارتفاع الا اذا زاد معدل الاستغلال على نحو اسرع من معدل زيادة التكوين العضوي لرأس المال.

ولا يتوقف ماركس عند ذلك بل يشير إلى أنه على الرغم من أن ميل معدل الربح إلى الانخفاض يؤدي إلى الازمات الدورية للرأسمالية ، فان الازمات بدورها تصيب المؤسسات بشكل مختلف تضمن خروج عدد منها من السوق بينما يستمر الآخرون ويتحمل هؤلاء الذين خرجوا من السوق الجزء الأكبر من نتائج الأزمة بدلا من النظام ككل جاعلين من الممكن للمؤسسات الباقية الاستثمار وتحقيق معدل ربح أكبر ما لو لم تخرج. ويؤكد ماركس أن هذه العوامل قد تقلل من سرعة انجلاء معدل الربح للانخفاض لكنها لا توقفه. فهناك حدود فيما يتعلق بمعدل استغلال العمالة فيما يتعلق بالربح بينما ليست هناك حدود فيما يتعلق بتوسع الاستثمار في أدوات الانتاج وعلى ذلك فانه ليس هناك ما يوقف معدل استثمار رأس المال من الارتفاع بالنسبة للعمل ذلك الشيء الذي يخلق ضغوطا من أسفل على معدل الربح محرك الرأسمالية. ومن ناحية ثانية فان فكرة خروج بعض المؤسسات من السوق قد تصبح غير ذات دلالة في ضوء ما أشار إليه ماركس بخصوص تركيز ومركزة رأس المال والتي تعنى أن عددا قليلا من الشركات فقط هو الذي يحتكر سوق منتج معين وبالتالي فان الأزمة صارت تمس بنارها كل الشركات الموجودة كما حدث في ١٩٢٩ حيث لم يؤد خروج الشركات من السوق إلى إيقاف الأزمة وإنما إلى تصاعدها حتى تدخلت الدولة لابقاف الأزمة عن طريق الوسائل الكينزية لامتنصاص الفائض.

وفي هذا الاطار يمكن فهم التحولات التي

جرت في الخمسينات والستينات وحتى أوائل السبعينات والتي امتد فيها الانتعاش لا طول فترة في تاريخ الأزمة في الرأسمالية حيث لعبت الحروب دورا هاما في حل معضلة الفائض الذي تم اتفاه في الاستثمار في التصليح الذي ارتفع الطلب عليه بشدة ليميل معدل الربح إلى الارتفاع مرة أخرى إلى جانب ذلك كان دور الدولة المتنامي عاملا آخر في امتصاص هذا الفائض الا ان السبعينات شهدت مرة أخرى انجلاء معدل الربح للانخفاض ليتوقف الانتعاش الذي استمر عقدين أو يزيد وتوالى بعدها الازمات فيعد الانتعاش غير المتوازن في الثمانينات عاد الاقتصاد الرأسمالي للأزمة مرة أخرى في ١٩٨٧ ثم في ١٩٩٢ ليؤكد بحق كما يشير كريس هارمان إلى أن الأزمة تصاعد وتزايد شدتها والفترة الزمنية التي تمتدها.

وهكذا نجد أن مقولات التبعية أصبحت في أزمة شديدة بسبب نزع الاقتصاد العالمي لها.. فأولا فيما يتعلق بنزع الفائض من العالم الثالث للعالم المتقدم فان هذه العملية لا تصبح مفيدة للأخير سوى في قدرتها على توسيع قدرة رأس المال على التوسع الذي يرفع معدل الربح وبالتالي فانه في أغلب الأحوال يصبح مجرد الاستثمار في العالم الثالث نقمة لانه يجلب فائضا يزيد من أزمة الاقتصاد الدولي غير القادر على امتصاص الفائض الاقتصادي العالمي وفي هذا الاطار يمكن الإشارة إلى تدهور نصيب الدول النامية من الاستثمارات الدولية والذي لم يتجاوز ٢٧٪ بينما نصيب العالم المتقدم يصل إلى ٦٣٪ منذ منتصف الثمانينات بينما شبت تطور الاقتصاد العالمي في الثمانينات والذي شهد تحولا هائلا أن البنوك التي جنت ارباحا هائلة من الديون تولي الآن اهتماما أكبر بعملية الSecuritization.

وثانجا: فان التطورات الأخرى في الاقتصاد العالمي والتي تعرضتنا لها نجح مصحوبة بتحول في غط التجارة الدولي حيث

النموذج الناجح لعملية الاندماج التي يشتر بها التكيف الهيكلي والتي بدأت منذ ١٩٨٨ في الحصول على نصيب من الدخل القومي العالمي وصل إلى ١٦,٧٪ بدلا من ١٢,٧٪ ومن القيمة المضافة للتصنيع ١٥,٣٪ بدلا من ٩,٣٪ بينما انخفض نصيب الدول الصناعية الكبرى.

والحقيقة ان ظهور هذه الدول ، التي مثلت رأسمالية الدولة المتدمجة في الاقتصاد العالمي مما جعلها تتراقف مع قدرة عالية على التغير والاستيلاء السياسي، كان نتيجة للاندماج الدولي للانتاج المتعلق بتكثيف المنافسة الدولية والتي فرضت على الشركات في مركز النظام ان تبني مع مكونات ارض أو مواقع أقل تكلفة من أجل مصانعها الجديدة وتوافق ذلك مع جهود أنظمة مثل الكوري أو البرازيلي لزيادة النمو الاقتصادي (باختلاف الاستراتيجيات التي اتبعت بين الاندماج للتصدير وإحلال الواردات) عن طريق التصنيع للسوق العالمي ولولا ذلك لفشلت جهود هذه الدول، فظهرت هذه الدول كان عرضا لتحول عميق وواسع في النظام الدولي أو الاندماج العالمي لرأس المال.

أما فكرة تكرار ما حدث بالنسبة لهذه الدول فهو مسألة شبه مستحيلة.

فبدية هناك ظرف الأزمة الذي تعيشه الرأسمالية العالمية والذي يجعل تصدير الفائض لدول العالم الثالث أمرا غير محمود العواقب حيث من الممكن أن يؤدي إلى زيادة الفائض عن قدرة الاقتصاد على امتصاصه مما يزيد الضغط على معدل الربح ويوقع النظام أكثر في الأزمة وبأسبق نتائج ذلك هي تراجع دور الدولة التي أخذت مكانا أساسيا في صعود الدول حديثة التصنيع، إلى جانب ذلك فإن طغى التجارة الدولية الذي كان يعضد في السابق على العالم الثالث باستيراد المواد الخام وتصدير المواد المصنعة قد انتهى وادى ذلك إلى أن الدول الصناعية الكبرى أصبحت تمحو النصيب الأكبر من التجارة العالمية فيما بينها.

واخيرا فإن النموذج الكوري أو البرازيلي

اقتصاد ما قبل رأسمالي ومجاعة غذائية أدت إلى صراع حاد على الغذاء، وإلى ضرورة تقوية قبضة الدولة التي اضطرت إلى ارتكاب مجازر لتسيير الأمور حتى انتهى الأمر بسقوط التجربة بعودة بول بوت إلى رحاب الاقتصاد الدولي. ويمكن النظر في هذا الاطار ايضا إلى التجربة الكورية التي تعتبر مثالا نادرا على القدرة السياسية للزعيم قيديل كاسترو والذي استطاع بعبقريته السياسية تحويل دفة النظام نحو الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي عن طريق جذب الاستثمارات والتجارة مع الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا والبقاء في السلطة في الوقت ذاته على عكس ما حدث في باقي الدول في المعسكر الاشتراكي. وهناك أيضا المثال الإيراني الذي يشهد في الآونة الأخيرة تحولات في غاية الأهمية عن الخطي التي رسمتها الثورة الإيرانية بما يعني قيام الجمهورية الثانية المتدمجة في الاقتصاد الدولي عن طريق سياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح التي يروج لها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني.

في هذا الاطار يمكن فهم التحول من رأسمالية الدولة وسياسات التكيف الهيكلي حيث أدت الأزمة والحرب التجارية الدولية غير المنفصلة عنها حيث تزايد تركيز رأس المال واتجه إلى التدويل بشكل مستمر بعد ان انتجت أزمة معدل الربح الانحياز نحو الاقتصاد المالي والذي يملك قدرة هائلة على الانتقال والحركة- ادي كل ذلك- إلى إعادة رأسمالية الدولة في أوروبا الغربية والعالم الثالث وحتى الدول الستينية في المعسكر الشرقي هيكلت ألتها الاقتصادية لتكيفها مع مقتضيات المنافسة الاقتصادية الدولية. وذلك عن طريق رفع التركيب العضوي لرأس المال بامتلاك آخر صيحات التكنولوجيا الحديثة في الانتاج وتسريع العمال الذين حلت الآلات محلهم لخفض الاجور في سوق العمل وهكذا جاءت التاشيرة والريجانية لتبشر بالتخصيصية.

وفي هذا الاطار يمكن الدولة حديثة التصنيع في أمريكا اللاتينية وشرق آسيا لتمثل

أصبحت أغلب صادرات الدول المتقدمة إلى العالم الثالث من المواد الخام، بالإشارة إلى سوق المواد الغذائية بينما أصبحت النسبة الكبرى من صادرات الدول النامية إلى العالم المتقدم من المواد المصنعة. ويلعب الدور الأساسي في ذلك التقدم التكنولوجي الذي جعل العالم الثالث يستغنى عن الكثير من المواد الخام بعد أن أمكن انتاج بدائل صناعية لها إلى جانب انخفاض حجم التجارة بينهما إلى أدنى حد في ظل احتلال التجارة بين دول العالم المتقدم للنسبة الأعلى من التجارة الدولية.

وهكذا فإن التبعية تغفل ان النمط الهم في العلاقة بين العالمين اذا تجاوزنا عن التعيينين هو في الأرباح الناتجة عن الاستثمارات ومن ناحية أخرى يتجاهل نظرية التبعية التغيرات في قدرة الدولة على الحد من سيولة رأس المال العالمي وهي قضية صارت محسومة الآن. إلى جانب أن ظهور الدول حديثة التصنيع قد أثبت بما لا يدع مجالا للشك أن العوامل التي تحكم في امكانيات دفع التنمية الرأسمالية لا تكمن في التقسيمات التي وضعتها نظرية التبعية وإنما في طبيعة تطور النظام الدولي وذلك بما مثلته من تسمية عن طريق الاندماج في النظام الدولي.

وثالثا: فإن فكرة الانفصال عن السوق العالمي قد أصبحت فكرته منتهية نظريا وعمليا. فحتى الدول التي اتبعت خطى التنمية المستقلة في الستينات في اطار رأسمالية الدولة الستالينية أو غيرها في العالم الثالث اكتشفت في أوائل السبعينات وبسبب الأزمة التي مست العالم الرأسمالي بأكمله بنارها ضرورة الاندماج في السوق العالمي ذلك الشيء الذي تبصرو مختلفه وإن كان أحد نتائجها الهامة هو سقوط النمط يكامله مع سقوط هذه النظم في مطلع التسعينات بعد احتدام الأزمة الرأسمالية العالمية. ولنا ان نضرب مثلا بما حدث في التجربة الكمبودية بين ١٩٧٥ و ١٩٧٩، بعد أن استولى الخمير الحمر على السلطة واضروا على ضرورة قطع الصلات مع الاقتصاد العالمي حيث أدى ذلك إلى كارثة بالعودة إلى



التغيير من أعلى، ومن هنا تأتي مراهنتهما على مؤسسة الرئاسة ودورها في المعادلة السياسية. ومع بالغ الاحترام لكلا الرجلين، فإن لجبل السينيكتات رؤية مغايرة للتغيير تؤمن بأن القدرة الحالية على عدم التغيير لا تمنح شرعية لبقا. أي نظام غير مؤهل لقيادة مهام النضال الاجتماعي والوطني، كما أن النظرة الفوقية لاعتبار الجماهير حركة تابعة تتجاهل قدرة الحركة الجماهيرية على التنظيم المستقل وإقرار قيادات طبيعية تعبر بصدق عن الطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير.

أحمد طاهر
النصيرة

** ما فهمته من حديثي هيكل وخالد محيي الدين اليسار، أنهما يوصفان الوضع السياسي القائم بالفعل ولا يدعوان للإعتراض به، بل التعامل على أساسه.

إفريقيا .. عن إباد

السر

نناشد سيادتم المشاركة في حملة الضغط العربية والدولية ومنشأسة السلطة الوطنية الفلسطينية للإفراج الفوري عن الدكتور الفلسطيني/ إباد السراج مدير مركز غرة للصحة النفسية، والمفروض الصام في الحبسة الفلسطينية لحقوق المواطن.

كان الدكتور إباد السراج قد اعتُقل مرتين قبل ذلك بسبب تصريحات ومقالات منشورة تنتقد

شكرا لك على مشاعرك الفياضة و« اليسار » ترحب بأية مساهمة لك عبر صفحاتها، والأعداد التي طُلبت إرسالها من مجلة اليسار في طريقها إليك. أما فيما يخص عضوية حزب التجتمع، فإن القانون المصري للأحزاب يفرض على أعضائها أن يكونوا جميعا من المصريين وعلى كل الأحوال، فإن الدفاع عن الأهداف المشتركة، هو انتماء للأحزاب التي لها، بصرف النظر عن الانتماء، العضو لها.

المحرة

المسكوت عنه في

حديثي هيكل وخالد

في حديث محمد حنين هيكل وخالد محيي الدين إلى مجلة اليسار في عديدين سابقين، هناك مشتركات لرؤيتهم للتغيير تتمثل في التطلع إلى مؤسسة الرئاسة باعتبارها القوة الرئيسية الوحيدة القادرة على الفعل والتغيير في مصر والاعتقاد بأن معطيات الواقع الحالي تستدعي تغييرات شبيهة بطلان وأن ما هو قائم مقبول، وبنيته التعامل معه كما هو وأن الجماهير قوى غير منظمة في معظمها وبعضها تابع للأحزاب السياسية وقدرته محدودة بقدرات قيادتها السياسية.

وهذه الأفكار تبدو طبيعية لكل من هيكل وخالد فارجلان شاركا في المستويات العليا للنظام التناصري وقدرته الهائلة على

في أبحاثه العلمية. ولم يكتف مجلس إدارة ذلك النادى بالتزام الصمت حيال الأستاذة الجليل، بل إنه عاق جهود الآخرين في الدفاع عنه.

فهل هي عودة إلى الحق؟ أم أنها ازدواجية الدفاع عن الخاص تحت ستار الدفاع عن العام؟ تحية إلى كل من يدافع عن حق مخالفته في التغيير عن أرائهم، لمعيار الصدق في الدفاع عن حرية الرأي هو الدفاع عن حرية الرأي المخالف، لا الرأي الموافق.

د. محمد عامر
القاهرة

العرب وعضوية

التجمع

وقع في بدى السعد ٥٩ من مجلة اليسار، التي كثيرا ما سمعت عنها، وأدهشني كل مساهم في موضوعات، وفتحت أن أجد مثيلا لها في بلادنا اليمن، التي ينبغي أن تناضل من أجل ترسيخ الأفكار التي تدعو إليها « اليسار » لانتزاع حواجز الخوف التي تحول دون ممارسة حريتنا في التغيير عن أنفسنا بسبب النتائج التي أسفرت عنها الحرب الأخيرة في بلادنا ومآزود السؤال عنه، هل يوصى وأن عربي من اليمن أن أحصل على عضوية حزب التجتمع الوطني التقدمي الموحد وهل بالامكان أن أعبر عن هموم شعبي عن طريق مجلثنا الفراء « اليسار »

عبد النعم العنسي
اليمن

دفاعا عن حرية

الرأى

أعلن في أواخر مارس ٩٩ عن تأسيس اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأى. وإذا كان من المصيف أن يكون في بلادنا سجناء، رأى، فإنه مما يشتر باخبر أن تؤسس لجنة للدفاع عنهم بصرف النظر عن انتمائهم الفكري أو عقيدتهم السياسية، وأن يبدأ هذا الأمر « دفاعا عن كل ذى رأى وعن حقه في التعبير الحر عن نفسه ».

وأبضا مما يشتر باخبر أن نجد بين مؤسسي اللجنة ومؤيديها بعض من سكتوا عن اعتيال شهيد الرأى فرج فودة، إن لم يكونوا قد برروا اغتياله أو حرضوا عليه. هذا إذا كانوا قد أدركوا خطأ موقفهم السابق، وصاروا الآن على استعداد للدفاع عن مخالفتهم في الرأى أو الفكر أو العقيدة.

وقد ارتبطت باكورة أعمال هذه اللجنة بالدفاع عن مؤسسى حزب الوسط الذين ألقى القبض عليهم في أوائل إبريل ٩٩، وبينهم ثلاثة إخوة أعزاء من أعضاء هيئة التدريس بإحدى الجامعات. وباعتبارهم سجناء، رأى، أصدر مجلس إدارة نادى هيئة التدريس بتلك الجامعة بياناً يدافع فيه عنهم وهو أمر يشتر باخبر إذا ما امتد إلى الجميع. فأحد أساتذة ذات الجامعة يعانى منذ فترة من محنة قاسية تهدد استقراره الاجتماعي، بل تهدد حياته ذاتها، لا لشيء إلا لأنه غير يصدق عن رأيه الأكاديمي

مارسات السلطة الفلسطينية وانتهاكات انتها حقوق الإنسان الفلسطيني في عدد من الأمور .. وفي المرتين السابقتين تم الإفراج عن الدكتور إباد تحت الضغط الشعبي الوطني وتحت ضغط نداءات منظمات حقوق الإنسان من العالم أجمع ..

أما هذه المرة فقد تم تلقيق تهمة جديدة للدكتور / إباد السراج وهي حيازة مخدرات (ادعى البوليس الفلسطيني أنه عثر عليها أثناء تفتيشه لمكتب سكرتارية مركز غزة للصحة النفسية) وعليه سيحاكم الدكتور إباد هذه المرة وفقاً للقانون الجنائي !!

ومن سبهازل قدر الإنسان العربي أن الدكتور إباد الذي عرفه لسنوات طوال تحت حكم الاحتلال الإسرائيلي .. يواجهه الآن نفس الظلم تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية

تناشدكم النشر .. تناشدكم الضغط مع كل الصحفيين الشرفاء في العالم لوقف هذا العبث والإفراج القوي غير المشروط عن الدكتور / إباد السراج.

عن مركز النديم
د. سوزان فياض

الحلال والحرام في

العمليات الانتحارية

نشرت جريدة الحقيفة في عسدها الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٢/٣٠ في صدر صفحتها الأولى ما يندى أن شهداء فلسطين في النار واليهود أصحاب حق .. ولأن الفتوى الواردة منسوبة إلى شخصيتين لهما ثقليهما ووزنهما فاحدهما نائب رئيس لجنة الفتوى بالأزهر والثاني يتبوأ ريادة العمل الدعوي في وزارة الأوقاف فإن الخطب أعظم ؛ ونظرا لخطورة ماجا ، في فتوى الخير والذي لم ينفع أحدهما حتى كتابة هذه السطور .. فإن الأمر في حاجة إلى تصويب عبر اجتهاد محمود الأصل فيه الاستدلال بالكتاب والسنة وإجماع الأئمة واجتهاد الصحابة .. ولك أن تتساءل ما هو الحلال والحرام في العمليات الانتحارية ؟ فلأعمال الانتحارية التي تراها محرمة لا تخرج عن حالات أوردها الأئمة الأعلم :

أولا : من حاول إزهاق روحه بأي نوع من أنواع القتل كالخرف أو شرب السم أو طرح نفسه في النهر أو قتل نفسه بحديدة أو ألقى بنفسه

تحت عجلات القطار . هؤلاء يبعثون يوم القيامة على أحوالهم . إذ أنهم كانوا سببا في إهلاك أنفسهم " ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة " البقرة الآية ١٩٥ " هؤلاء ، لم يقتلوا أثر الرسول صلى الله عليه وسلم في الاحتساب والصبر على المحن والافعال التي تلاحقهم !

ثانيا : من قتل مؤمنا متعمداً دون جبرية ارتكباها فله جهنم " ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم " النساء الآية ٩٣) تظير هذا ما يحدث من بسون أنفسهم بالجماعات الإسلامية والاسلام منهم برا .. إذ هم يتصرفاتهم الحمقاء يهلكون الحرث والنسل فهؤلاء ، مردهم إلى النار !

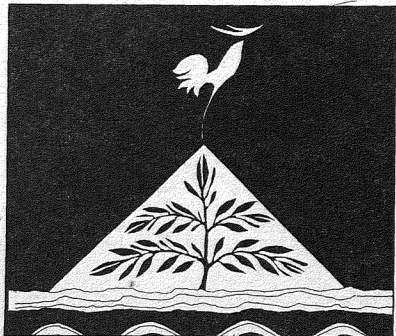
ثالثا : من قتل معاهداً أو ذمياً بشرطه أن يكون المعاهد أو الذمي رقيقاً بالعهود محافظاً عليها! وقد يتبادر إلى عقول البعض إن بيننا وبين الإسرائيليين عهداً وبالتالي فلهم حقوق يجب أن تصان ، وهذا محض خيال وانسلاخ عن الواقع واستدلال في غير موضعه ! ألا يعد ترويع الأمثين في جنوب لبنان وقتل الأطفال والنساء والمذنبين خرقاً لهذا العهد؟ وهل يسوغ لهم عهدهم هدم بيوت

الفلسطينيين جهاراً نهاراً دون وأزع من ضمير ، وماذا نقول فيما حدث للأبرياء العزل ضحايا المسجد الأقصى وهم سجود بين يدي الله في صلاة الفجر ، ألا يعد كل هذا اقتتالاً وخروجاً على المواثيق والعهد المبصرة بيننا وبينهم . وأخيراً مارأى أصحاب القداسة فيما يحدث من تجويع وإذلال لإخوان لنا يتسرعون سرارة الاعتصام والاحتلال .. وإن ما يحدث من بعض الإخوة الفلسطينيين بعد أن فاض بهم الكيل لا يبعدو أن يكون قطرة من محيط المرات التي يرتكبها الشعب اليهودي بباركة جزالات إسرائيل ! لاسيما هؤلاء ، قوم ضاعت حقوقهم واحتلت أرضهم وهدمت بيوتهم واعتصمت نساؤهم فهم يطالبون بحقوقهم المشروعة فسرع لم القتال وتعهد الله بنصرهم " .. إذن للذين يقتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لذبير

الحج الآية ٣٩ ، ٤٠) ولا يقرن أن أخسر إلى أن السواد الأعظم من الدعاة يرون أن عمليات حماس الاستشهادية تعد من أروع ماعرف التاريخ الحديث من الجهاد في سبيل الله وفي سبيل تحرير الوطن من الغاصب المحتل . وهذا ما أكد الشيخ منصور عبيد أحد الدعاة المستعيرين وهو في ذات الوقت وكيل وزارة الأوقاف لشئون الدعوة .

ولست هنا بداعية للقتل ولا لسفك الدماء ، ولكن أرفع الغشامة أمام من يحاولون تطويع الأحكام لمسايرة أهوائهم داعياً إلى عودة الحقوق لذويها إذا ما عيبت الديار إلى الفلسطينيين وأمن كل منهم على نفسه وماله وأهله وولده وقام أحدهم بمثل هذه العمليات قلنا أن ما يحدث خرج على تعاليم الاسلام الذي أمرنا بصيانة العهود لاسيما إذا كانت مع أهل الكتاب)

الشيخ سعد الفقي
القاهرة



بريشة
الفنان
جوده
خليفة

هل هناك ما يسمى بفن المرأة؟ .. كأدب المرأة مثلاً؟ أو الأدب النسائي؟ ماهي ماهية هذا الفن؟ ماهو معياره التقني؟.. ماهي علاماته؟ .. وسامته؟

إن مثل هذه التساؤلات ، والردود ، بل وبعض الشهادات ، من الفنانات اللاتي التقيت بهن في مناسبة خاصة - وإن كانت عامة في نفس الوقت - في " ملتقى عمان الأول للفنانات التشكيليات العربيات الذي يقام الآن بصالة " بلدنا " بعمان ، أشعرتنا أن قضية المرأة " باعتبارها جنس " أنثوي " .. لم تعد في مقدمة القضايا الملحة في الفن .. إذ اعتقد أنه من خلال الذاكرة التاريخية لحركة الفن العربي بصفة عامة أنها - إلى حد ما - قد استوفت شروط التطور الطبيعي - أتحدث عن حالها في الفن فسقط وليس في واقع المجتمع - وإن كانت ثمة إعاقة في المخيلة أو الابتكار فالمرأة فيها مثيلة غيرها ، فهذا الحلل " الابتكاري " يعاني منه الفنانون مثل الفنانات تماماً في المنطقة العربية . ولا نعول في هذا المجال على الاختراقات الفردية للمبدعين من العرب.



إمان علي خالد

في ملتقى عمان العربي الأول

الفنانات العربيات بين قضيتي الجنسية والعرقية

فاطمة

إسماعيل

عن أعمالها في الورشة الدولية للأفكار التي عقدت شهر ديسمبر ٩٥ بالقاهرة . أن إيفلين قتل عالمًا ذكوريًا وتخصه . وقد قصد هنا أن يستعد بفن إيفلين عن تصنيف " الأنثوي والذكوري " كإشكالية تطرح داخل العمل الفني.

أما الفنانة السودانية كمالا فكان اشتراكها متميزاً كالعادة وكذلك الفنانة السورية ليلى نصير والفنانة العراقية إيمان على بألوانها الجريئة والقوية ووحداتها الزخرفية التي تلون الوجوه الفظية المهيمنة على سطح اللوحة والفنانة الأردنية الأميرة وجدان التي تستخدم مصادرها من التراث وخاصة " حادثة كربلاء " كفكرة مطلقة للغنف السائد في العالم بأشكاله المتعددة ..

يعد هذا المعرض مصداقية حقيقية للفنانين العربيات كعنصر متفاعل داخل الحركة التشكيلية العربية من منطلق " قيمة" إبداعاتهن الحقيقية.



افتتحت هذا المعرض بضالة بلتنا بعمان الأميرة زين ابنة الملك حسين يوم الاثنين ١٧ يونيو ويضم المعرض خمسين عملاً خمسة وعشرين فنانة من الدول العربية المختلفة من الأردن الأميرة وجدان على ، من السعودية ، سامية الزور ، غادة ويلة ، هند ناصر ، عليا عمورة ، نجوى عتاب . من مصر : جاذبية سري ، إيفلين شمس الله ، سناء موسى ، ريم حسن . من السودان : كمالا إبراهيم . من فلسطين : نعام الأكليل ، ساق حلب . من سوريا : ليلى نصير ، شادية إبراهيم ، أسماء فبري ، روجية الأصيل ، هالة مهاري . من العراق : أسماء شوريحي ، وادأ أوفه لي ، إيمان على . من السعودية : منيرة موسى . من الكويت : ثريا بقصبي . من عمان : نادره محمود

هذا الخلط أن يقع بالكتيك الحوار موقع " المتقاطعات " فتارة تعلق نبرة القومية العربية من خلال مناقشة إشكالية الأضالة والمعاصرة "وهي كما تتصور تم استهلاكها منذ بداية هذا القرن التي أولئك على الانتهاء .. وتارة أخرى تعلق نبرة إشكالية " المرأة " - في وضعها الاجتماعي - هذا الأمر في بعض الحوارات كما لو كان (ثثرة) لها طابع الهبة والتلقائية والمشاركة في الهجوم بصورتها الإنفعالية وكاد المنتج الفني أن يتحول كرمز لإشكالية أو ترجمة لهم ، أو توصيف لحالة .. مما دفعني إلى الاعتقاد بأنه على الرغم من تخلص المنتج الفني من الخصوصية فيما بين الأنثوي والذكوري . إلا أن الحوار قد ضمن تلك الخصوصية في بعض الأحيان ..

تعود مرة أخرى للعمل الفني العريض : فتشتمل لوحات الفنانة المصرية جاذبية سري وهي إحدى نهجهم الحركة العربية في الفن التشكيلي . تثير جاذبية سطوحها بشحنات انفعالية بضربات فرشاة قوية وخشنة تم توطئ شخصها بخطوط لونية حادة غير نظامية ولا منضبطة ، تتفاعل تلك الشخص مع فوضى النسيج السائد في اللوحة فلا نفرق بين مستويين " الشخص أو المساحة السائدة من منظور تقليدي ، ولا من اختلافات لونية ففوضى اللون على السطح لا يحكمها الإيقاع المثير الداخلي . إن علامات اللوحة عند جاذبية لاتخضع إلا لحكم (القيمة) بصرف النظر عن صاحب العمل كان فناناً أو فنانة.

أما أعمال الفنانة المصرية إيفلين عشم الله والتي تصور عالم الأساطير الذي نعرفه فسي (ألف ليلة وليلة) وفي كتاب "كليلة ودمنة" وحكايات "أبو زيد الهلالي .. فتحتفل بشخص فخرية مهلهلة على: سطح مسطرة بتوازنات رياضية هندسية تصدنا الشخص كما تصدم سطح العمل فيما بين "الرياضي والأسطوري" أو العقل والخيال . وكثيراً ما يبدو النسيج وقد لفظ شخصه إلا أن التصاقهم بنسيج القشرة السطحية يمثل وجوداً قوياً وفعلياً. إن تجربة إيفلين تمثل تفرداً بصفة عامة في الفن العربي باعتبار قيمة ماقتله. ومن الطريف أن يقول الفنان مصطفى الرزاز

يطرح هذا المعرض سؤالاً هاماً عن مقتضيات هذا التصنيف الطامح الآن ، والذي يضع المرأة كاسم مجرد ، يخزل النساء في الأزمنة كلها والبلدان في تعميم يقطعها عن قانون التطور والخصوصية . هذا السؤال الذي يطرحه ملتقى عمان يتجاوز الاستفسار إلى الاستنكار . فبالأعمال الفنية المعرضة من لوحات وقائيل وأعمال مركبة تنفي " خصوصية المرأة " التي تعتمد تقويمها على مظاهر " الأنثوي " الذي كثيراً ما يشير إلى الأقل إبداعاً والأكثر تدنياً . ويتجاوز هذا المعرض بالمرأة حدود وجودها " كنصف انسان " كما فرضته بعض الشرائع في الفكرة الدينية - في النواحي " الاقتصادية والقضائية " كالميراث والشهادة .. وغيرها من الحقوق المتاحة للمرأة من خلال " وسيط " ذكرى " الأب ، الزوج ، الابن ، الأخ .. إلى غير ذلك - مما يأتي في قانون الأحوال الشخصية والتي تعطل تماماً القانون العام والذي يحاول أن يزعج هذا الفن الاجتماعي الذي يقع على المرأة.

تعود مرة أخرى للمنتج الفني للمرأة وتخلصه من تلك الإشكالية ، فيتجاوز العمل الفني البدوي ، التطريز ، والنسيج ، وتصميم الشعور ، وتزيين الموائد ، وتصنع الآنية وتلونيتها بهدف انتفاعي ، كذلك تجاوزت الأعمال الموضوعات التي قد تخص المرأة وحدها " الأمومة ، الحمل ، الرضاعة ، الزهور " ولم تعكس أية نظرة رومانتيكية للحياة أو الواقع ورغم أن هذا المعرض أسقط من ذاكرتنا الخصوصية " الأنثوية " في الفن إلا أن من شهدادات بعض الفنانات المشاركات كانت تدعي تمسكها بأن يكون هناك ما يسمى بفن المرأة !! .. وإن لم يستطعن التذليل عليه من خلال الحوارات ، وبدا الأمر كما لو أنه قد حدث خلط بين "العرقية" والجنسية - وهذا ما يفرضه طبيعة اللقاء ، حيث جمع بين الخصوصيات في آن واحد ، وكان الارتداد في الحوار أساسه الخلط في مقاربة المستويين : فالعلاقة الانفعالية لإشكالية المرأة في صورتها الجنسية بين " الذكوري والأنثوي " تساوى تماماً نفس العلاقة الانفعالية لإشكالية " القومي - الغربي " من المنتج الفني ، أدى

مشاغبت



قرصة

إذن!

بدأت معركة حرية الصحافة، بانضمام الرئيس مبارك إلى الضائتين بالقدر المتاح من هذه الحرية، داخل- وخارج- مؤسسات الحكم، وانتهت بتخليه عنهم، فسقط القانون!

والضائتون بالقدر المتاح من حرية الصحافة ، والحريات عموماً، هم أقوى أجنحة رابطة صناع الطغاة ،التي تعشش في كواليس الحكم المصري منذ سبعة آلاف سنة، وهم يضمنون بين صفوفهم تشكيلة ممن يمارسون الفساد المالي والسياسي والإداري، فضلاً عن الفساد الخلقي والقانوني، ويتميزون بدرجة عالية من قلة الذمة الديمقراطية. وهم أقوى جماعات الضغط السياسية، ليس فقط لما يملكونه من نفوذ السلطة والمال، ولكن- كذلك- لما يحوزونه من تأييد التيارات غير الديمقراطية في المجتمع، التي تختلف فيما بينها حول كل شيء ، وتنفق في شيء واحد هو اعتقادها الخاطي ، بأن الحرية، حق لمن يحالفهم وحده، وليس لمن يخالفهم كذلك..

المواقع النيابية، لا يعرفون شيئاً عن الدستور الذي أقسموا على احترامه.

وإذا كان المدافعون عن حرية الصحافة قد نجحوا بصمودهم على امتداد عام، في إبقاء القضية حية في الذاكرة المحلية والقومية والدولية، مما كان له أثره ، في قرار الرئيس بالانحياز إليهم، والاستجابة لمطالبهم في اللحظات الحاسمة من الأزمة فإن هذا لا ينفي أن الأزمة بمجملها كانت «قرصة أذن» لهم، نهبتهم إلى أن القدر المتاح من حرية الصحافة ، يدين ببقائه للرئيس وحده، وليس لأحد سواه ، وأن عليهم أن يضعوا هذا في اعتبارهم حتى لا يتجاوزوا الخطوط الحمراء..

وهي قرصة .. توجع الأذن.. والقلب!

صلاح عيسى

ولم يتخل الرئيس عن موقفه ذاك ، إلا حين تجاوزت بعض صحف المعارضة، الخط الأحمر، فطالت شخصه وأفراداً من أسرته، فاستجاب للضغوط ، ولم يوافق فقط على تغليظ العقوبات في جرائم النشر، وعلى تحريك الدعاوى الجنائية ضد ما ينشر في الصحف، بل وأعلن صراحة انحيازهم لمنطق أصحابها.

ومع أن الرئيس عدل عن هذا الموقف فيما بعد، إلا أنه لم يعد إلى موقفه الأول ، وترك الصحفيين والمدافعين عن حرية الصحافة ، يعانون بأنفسهم مدى ضراوة وشراسة جناح الضائتين بحرية الصحافة من رابطة صناع الطغاة، فكانت تجربة مثيرة، كشفت عن أن معظم ممارسي الأدوار السياسية والإدارية يفتقدون لأية قدرة على تكوين رأي مستقل ولأني شجاعة على تقديم المشورة الصادقة، وأن شاغلي

أما وقد نجح هؤلاء، في محاصرة الأحزاب السياسية داخل مقارها، وحولوا التعددية الحزبية إلى تعددية صحفية، ولاشئ آخر، فقد تفرغوا للتحريض على القدر المتاح من حرية الصحافة، لكن تحريضهم لم يلق الاستجابة، إذ كان الحكم يدرك أن الهامش المحدود ، من حرية الصحافة، هو المظهر الرئيسي لديمقراطيته، وأن الاحتفاظ به ضروري، لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين ، وللحصول على ثقة المقرضين والدائنين بأن الأوضاع مستقرة.

وهكذا قاوم الرئيس مبارك طوال ١٤ سنة من حكمه، كل محاولات الضغط عليه، لاستصدار قوانين تغلظ العقوبات في جرائم النشر، أو حتى لتطبيق القوانين القائمة، التي لو كانت قد طبقت طوال تلك السنوات، لفادت عشرات الصحفيين وأصحاب الرأي- وخاصة المعارضين منهم- إلى قصص الاتهام!



سنا محمود
زیت علی توال

رجل و امرأة

